



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات
المساهمة الليبية
(دراسة تطبيقية)

إعداد

إبراهيم أحمد محمد النعاس

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي – فصل الربيع 2007

إشراف

الدكتور: إبراهيم أحمد بالخير

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا " الماجستير " في المحاسبة

ربيع 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"...وَقَالَ رَبِّ

أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ

الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

النمل ، الآية 19.

الإهداء

إلى من علمني صغيراً وأدبني كبيراً

" أبي "

أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية

ومتعني ببره و رد جميله

إلى من أسئل الله لها الفردوس الأعلى

و أن يجمعني معها في جنات النعيم

" أمي "

رحمة الله عليها

إلى إخوتي وأخواتي بارك الله فيهم

و ادامهم لي سنداً و ذخراً

إلى مُلهمتي ومستقبل حياتي ساكنة قلبي

" ساره "

إلى كل من علمني حرفاً في مسيرتي

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى زملائي وأصدقائي

إلى وطني

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تم الأعمال، شكراً خالصاً يليق بجلاله وعظيم سلطانه.
اتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع و
أخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور / إبراهيم أحمد بالخير الذي تفضل بالإشراف على
هذا العمل منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتماله في صورته النهائية.

كما اتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة
الدين قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة هذه الرسالة، راجياً من الله عز وجل أن يديمهم
سنداً ومنازعةً للعلم والمعلمين.

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لجميع الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة
التدريس بكلية الاقتصاد والمعيدين وزملائي وأصدقائي من طلبة الدراسات العليا، كما
اشكر كل من ساعدني في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وكل من اعطاني
رأياً أو فكرة من شأنها دعم هذه الدراسة.

و أخيراً اتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون طيلة مراحل دراستي
ولو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق.

والله ولي التوفيق

جزاء الله عني الجميع كل خير

الباحث

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على نموذج (95) Modified Jones Model لتقدير المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة، وقد أُجريت الدراسة على عينة مكونة من (11) شركة مساهمة، تمثل قطاعي الصناعة والمصارف، وأُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتم استخدام عدة أساليب إحصائية منها نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير عوامل حجم الشركة وربحيتها ومديونية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، كما تم استخدام اختبار (T) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العينة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الليبية مارست إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكلها الموجب، كما اوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية مارست إدارة الأرباح باتجاه موجب، في حين مارست المصارف إدارة الأرباح باتجاه سالب.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين حجم الشركة ومديونيتها في القطاع الصناعي في حين لم يكن لعامل الربحية تأثير ذو دلالة إحصائية في هذا القطاع، كما أشارت نتائج اختبار القطاع المصرفي بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وجميع عوامل الدراسة.

ويوصي الباحث بضرورة إجراء أبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الليبي، وضرورة تناول عوامل أخرى لم يتم اختيارها في هذه الدراسة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية.....	أ.....
الإهداء.....	ب.....
الشكر والتقدير.....	ج.....
ملخص الدراسة.....	د.....
قائمة المحتويات.....	ه.....
قائمة الجداول.....	ط.....
قائمة الأشكال.....	ي.....
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة.....	1.....
1.1 مقدمة.....	2.....
2.1 الدراسات السابقة.....	5.....
3.1 مشكلة الدراسة.....	11.....
4.1 هدف الدراسة.....	14.....
5.1 أهمية الدراسة.....	14.....
6.1 منهجية الدراسة.....	15.....
7.1 نموذج الدراسة.....	16.....
8.1 متغيرات الدراسة.....	17.....
9.1 مجتمع الدراسة.....	17.....
10.1 حدود الدراسة.....	18.....
11.1 خطة الدراسة.....	18.....
الفصل الثاني : إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.....	19.....
1.2 مفهوم إدارة الأرباح.....	20.....
2.2 أخلاقيات إدارة الأرباح.....	28.....

- 30.....3.2 دوافع إدارة الأرباح.....
- 31.....1.3.2 الدوافع التعاقدية.....
- 31.....1.1.3.2 عقود الدين.....
- 33.....2.1.3.2 عقود حوافز ومكافآت الإدارة.....
- 35.....1.2.1.3.2 الحوافز والمكافآت النقدية.....
- 36.....2.2.1.3.2 حوافز ومكافآت الإدارة في صورة خيارات أسهم.....
- 37.....3.2.1.3.2 الأمان الوظيفي.....
- 38.....3.1.3.2 عقود العمل.....
- 39.....2.3.2 دوافع السوق المالي.....
- 40.....1.2.3.2 مقابلة توقعات المحللين الماليين وتنبؤات الإدارة.....
- 41.....2.2.3.2 عروض حقوق الملكية الاولية.....
- 42.....3.2.3.2 تفادي شطب قيد الشركة من السوق.....
- 42.....3.3.2 الدوافع التنظيمية.....
- 43.....1.3.3.2 التكاليف السياسية.....
- 44.....2.3.3.2 المدفوعات الضريبية.....
- 45.....4.2 اساليب إدارة الأرباح.....
- 46.....1.4.2 أولاً: إدارة الأرباح بطرق طبيعية.....
- 46.....2.4.2 ثانياً: إدارة الأرباح بطرق مقصودة.....
- 47.....1.2.4.2 إدارة الأرباح الحقيقية.....
- 47.....1.1.2.4.2 إدارة المبيعات.....
- 48.....2.1.2.4.2 إدارة المصروفات الاختيارية.....
- 48.....3.1.2.4.2 إدارة الإنتاج.....
- 49.....2.2.4.2 إدارة الأرباح المحاسبية.....
- 49.....1.2.2.4.2 التغييرات المحاسبية.....

50	1.1.2.2.4.2 التغيير في السياسات المحاسبية.....
50	2.1.2.2.4.2 التغيير في التقديرات المحاسبية.....
51	3.1.2.2.4.2 التغيير في تكوين الوحدة المحاسبية.....
52	2.2.2.4.2 إعادة التصنيف.....
52	3.2.2.4.2 المخصصات.....
54	5.2 تقنيات إدارة الأرباح.....
55	1.5.2 التلاعب بالدفاتر.....
57	2.5.2 تخزين الأرباح لسنوات مستقبلية (تنويع الاحتياطيات).....
58	3.5.2 تنظيف القوائم المالية.....
60	6.2 العوامل المحددة لإدارة الأرباح.....
61	1.6.2 حجم الشركة.....
62	2.6.2 ربحية الشركة.....
63	3.6.2 نسبة المديونية.....
64	7.2 قياس إدارة الأرباح.....
66	1.7.2 مدخل معامل التباين.....
67	2.7.2 مدخل المستحقات.....
77	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية.....
78	1.3 مقدمة.....
78	2.3 منهجية الدراسة.....
78	3.3 نموذج الدراسة.....
79	4.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
80	5.3 مصادر تجميع البيانات.....
81	6.3 أساليب تحليل البيانات.....
82	7.3 إجراءات الدراسة.....

82.....	8.3 متغيرات الدراسة وقياسها
92.....	9.3 المعالجة الإحصائية للبيانات
104.....	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات
105.....	1.4 مقدمة
105.....	2.4 النتائج
107.....	3.4 التوصيات
108.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
80	عينة الدراسة	3.1
84	المستحقات الكلية	3.2
86	معادلة انحدار نموذج Jones المعدل	3.3
87	معاملات نموذج الانحدار	3.4
88	المستحقات الاختيارية	3.5
93	التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات المستقلة	3.6
97	النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية	3.7
97	نتائج اختبار T للمستحقات الاختيارية	3.8
99	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة للقطاع الصناعي	3.9
99	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة للقطاع المصرفي	3.10
99	نتائج اختبار T لعامل الحجم للقطاعين	3.11
101	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة للقطاع الصناعي	3.12
101	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة للقطاع المصرفي	3.13

101	نتائج اختبار T لعامل الربحية للقطاعين	3.14
103	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع الصناعي	3.15
103	الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع المصرفي	3.16
103	نتائج اختبار T لعامل المديونية للقطاعين	3.17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
79	نموذج الدراسة	3.1

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 الدراسات السابقة

3-1 مشكلة الدراسة

4-1 هدف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 منهجية الدراسة

7-1 نموذج الدراسة

8-1 متغيرات الدراسة

9-1 مجتمع الدراسة

10-1 حدود الدراسة

11-1 خطة الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذوا القرارات الاقتصادية، وتهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات مفيدة تساعد مستخدميها في تقييم الأداء الاقتصادي للشركة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ويتم إعداد تلك التقارير وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (البارودي، 2011).

وتسمح المبادئ والمعايير المحاسبية لإدارة الشركة باستخدام أساليب وطرق محاسبية بديلة لمعالجة الأنشطة والعمليات الاقتصادية، كما تسمح للإدارة بحرية التقدير فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية لبعض بنود القوائم المالية لتحسين فاعليتها (حبيب، 2011)، إلا أن هذه المرونة قد يتم استغلالها لتحقيق أهداف معينة وإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بشكل مخالف للواقع (الرستيني، 2010). وذلك لتمتع الإدارة بمرونة الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، فهي تمثل نوعاً من اغتنام الفرصة لتحسين صورة أداء الشركة، إلا أنها تؤثر سلباً على مصداقية وعدالة التقارير المالية، وهذا ما قد يؤثر على قرارات المستثمرين في أسواق المال (Christensen et al., 2002).

ومع ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة في التنظيمات المعاصرة، وفي ضوء تكاليف الوكالة وما يترتب عليها من عدم تماثل في المعلومات (مصطفى، 2010)، استخدمت الإدارة تلك المساحة من الاختيار لتحقيق منافع خاصة بدلاً من استخدامها الاستخدام الكفء، وذلك من خلال التأثير على الأرقام المحاسبية المقرر عنها في التقارير المالية بما يحقق مصالحها الذاتية (الخشن، 2010). وقد

ساهم ذلك في ظهور العديد من الفضائح المالية والتي أدت إلى انهيار الكثير من الشركات الكبرى، مثل شركة أنرون للطاقة، و ورلدكوم، و جنرال موتورز، و زيوركس، وتلى ذلك حدوث الأزمة المالية العالمية، التي عصفت باقتصاديات دول العالم، وأدت إلى انهيارات متتالية لعدد من الشركات والبنوك، وأصبح الاتهام مقرون بممارسات الإدارة للتلاعب في الأرباح، وعدم التطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية (القشامي والخيال، 2010)، وقد اجمع معظم المهتمين بتلك القضية، على أن قيام الإدارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة من أجل التلاعب في الأرقام المحاسبية المنشورة، يعد السبب الرئيسي لتلك الانهيارات المفاجئة لمعظم تلك الشركات (الخشن، 2010).

ويمكن اعتبار أن جميع الإجراءات التي يقوم بها مدراء تلك الشركات للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم والتقارير المالية عبارة عن إدارة للأرباح Earnings Management يعتمد مداها على مدى المرونة المتاحة لها، بما تسمح به المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة (رضوان، 2011). وتقوم إدارة الأرباح على نوعين رئيسيين من المقومات، يتحدد أولهما: من خلال طبيعة المبادئ المحاسبية، وطبيعة أساس الاستحقاق، التي تتيح للإدارة الاختيار بين أكثر من بديل لمعالجة نفس العمليات والأحداث الاقتصادية، والقيام بالعديد من التقديرات، وثانيهما: يتحدد من خلال موقع الإدارة في الشركة وطبيعة ودوافع الاختيار المحاسبي بشكل عام، والذي يرتكز على نية الإدارة والتي يصعب عملياً اكتشافها، حيث تعد إدارة الأرباح إحدى السياسات غير المعلنة والتي تمثل انعكاساً لأهداف الإدارة، والعوامل البيئية المؤثرة في أعمالها، إذ أنها تسعى لإبراز صورة إيجابية عن أعمالها، محققة بذلك رضا المساهمين الحاليين، وجاذبة للمستثمرين المحتملين ومعطية صورة مطمئنة لكسب ثقة الدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة (عوض، 2003 و الساكني، 2011).

فإدارة الأرباح تتمثل في التلاعب في الأرباح للوصول للمبلغ المحدد مسبقاً والذي تم وضعه بمعرفة الإدارة أو عن طريق تنبؤات المحللين الماليين، أو لتحقيق دخل مستقر (الرسيني، 2010 : 73). وتعني هذه الظاهرة تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة تجنباً لمواقف تعاقدية معينة، أو للتقرير عن مستوى مرضي من الأرباح (السهلي، 2006)، فهي ممارسات متعمدة من قبل الإدارة بشأن تحديد الأرباح والتقرير عنها لكي تعكس رغبات ومصالح الإدارة، أكثر من كونها انعكاساً للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة (السيد، 2004)، وذلك نتيجة لعدم وجود تماثل في المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدميها، فمستخدمي المعلومات المحاسبية في وضع لا يمكنهم من ملاحظة أداء الإدارة الأمر الذي يدفع بالإدارة إلى استخدام ما أُتيح لها من مرونة لممارسة هذه الظاهرة (الزمر، 2009 : 189).

وعلى الرغم من إن موضوع إدارة الأرباح يعتبر من أكثر الموضوعات جدلاً ونقاشاً في الدوائر المحاسبية في الوقت الحاضر وخلال العقد الماضي، إلا أن غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال كانت في الدول الغربية وامتدت في السنوات القليلة الماضية إلى دول شرق آسيا وبعض الدول العربية، وإذا كانت هذه الانهيارات والفضائح المالية حدثت في الدول المتقدمة التي تتمتع ببيئة مهنية عالية في المحاسبة والمراجعة، فما بالك بدول العالم النامي التي لا يوجد بها تلك الدرجة من المهنية، حيث أن المهنة مازالت قيد التطوير والتحسين فضلاً عن إن الأسواق المالية هي أسواق ناشئة، لذا يرى الباحث أن دراسة تلك الظاهرة على مستوى الدولة اللببية يعتبر ضرورة في مجال البحث العلمي المحاسبي.

1-2 الدراسات السابقة

دراسة (Watts and Zimmerman, 1986)

تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في دراسة العوامل المؤثرة على الإدارة عند اختيارها للسياسات المحاسبية التي تحكم عملية القياس والإفصاح في الشركة وأجريت هذه الدراسة على (52) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوضحت هذه الدراسة أن مديري الشركات الأمريكية يسعون إلى تعظيم منفعتهم المتوقعة التي ترتبط بشكل مباشر بمكافآتهم وحوافزهم وبالتالي ثروتهم، وبينت الدراسة أن المديرين يمكن أن تزداد ثروتهم عن طريق العوامل التالية: (تخفيض الضرائب أو تأجيل دفعها، قرارات حكومية رقابية مرغوبة في صالح الشركة، تجنب التكاليف السياسية، انخفاض تكلفة رأس المال).

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير تفضل استخدام السياسات المحاسبية التي تخفض من الدخل المحاسبي لتجنب التدخلات السياسية ولتخفيض الضرائب المستحقة، وضمان الحصول على قرارات حكومية رقابية مرغوبة، وذلك بعكس الشركات الصغيرة التي لا تتعرض لضغوط سياسية ولا تخضع لإجراءات رقابية صارمة مثل الشركات الكبيرة، فهي تختار من السياسات المحاسبية ما يؤدي إلى زيادة الدخل.

دراسة (Dechow et al., 1995)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح، لمعرفة مدى قدرة هذه النماذج على كشف ممارسات إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة. فقد شمل التقييم النماذج التالية:

1- نموذج (Healy, 1985).

2- نموذج (De Angelo, 1986).

3- نموذج (Jones, 1991).

4- النموذج القطاعي (Industry Model, 1991).

5- نموذج (Jones) المعدل (Modified Jones Model, 1995).

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (3032) شركة، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع النماذج التي خضعت للتقييم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة، ويعتبر نموذج (Modified Jones Model, 1995) هو الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على الكشف عن إدارة الأرباح.

دراسة (Healy & Wahlen, 1999)

والتي هدفت إلى مراجعة الأدب المحاسبي الخاص بإدارة الأرباح وعلاقتها بوضع المعايير المحاسبية، وقد ركزت هذه الدراسة على الآثار السلبية لإدارة الأرباح، من خلال استخدام المدراء لأحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية لتضليل المساهمين بتعديل الأرقام المحاسبية التي تعكس أرباح الشركة، وفيما إذا كانت إدارة الأرباح تمارس من قبل مدراء الشركات والمحاسبين، وقد اعتمدت الدراسة على الاستحقاقات في التعرف على ممارسة عملية إدارة الأرباح، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك دوافع متعددة لممارسة عملية إدارة الأرباح، منها التأثير على توقعات سوق الأوراق المالية وزيادة حوافز الإدارة وتخفيض تكاليف الاقتراض، وتجنب التكاليف السياسية واثار بعض التشريعات والقوانين وغيرها من الأسباب الأخرى.

دراسة (القرعان، 2005)

اتجهت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، وتحديد العوامل أو المحددات المؤثرة في سلوك الإدارة للتوجه نحو تمهيد الدخل، والعوامل التي شملتها الدراسة هي (حجم الشركة، ونسبة المدفوعات الضريبية إلى المبيعات، والعائد على المبيعات، والكثافة الرأسمالية، وربحية الشركة، والمصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف، والمصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف، وربحية السهم الواحد). وقد أُجريت الدراسة على عينة مكونة من (53) شركة صناعية للفترة الممتدة من 1996م إلى 2003م، ولقياس تمهيد الدخل اعتمدت الدراسة على نموذج إكل لمعرفة الشركات الممهده من عدمه، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهده وغير الممهده، وتوصلت الدراسة إلى وجود تمهيد للدخل في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بنسب مختلفة، وذلك اعتماداً على صافي الدخل قبل الضريبة وصافي الربح التشغيلي، وكذلك وجود علاقة إحصائية ما بين سلوك تمهيد الدخل وربحية السهم الواحد، كما لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين سلوك تمهيد الدخل والعوامل التالية: حجم الشركة، والكثافة الرأسمالية، وعامل ربحية الشركة، ونسبة المدفوعات الضريبية، ومجموع الاحتياطات، وعامل نسبة الديون، وعامل السيولة.

دراسة (السهلي، 2006)

تناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات تمارس هذه الظاهرة، كالتغير في الأرباح والزيادة في رأس المال، ونسبة المديونية، وقد أُجريت الدراسة على عينة مكونة من (40) شركة، وقد تم استخدام نموذج الصناعة

(Industry Model) في تقدير الاستحقاق الاختياري للكشف عن إدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات السعودية تقوم بإدارة الأرباح بدافع المحافظة على المستوي المتوقع للأرباح، حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة. ومن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الأرباح رغبة الشركات في الحصول على زيادة في رأس المال، فقد أوضحت النتائج أن الشركات تقوم باستخدام الاستحقاق الاختياري لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال، كما أظهرت الدراسة أن نسبة المديونية لا تعتبر دافعا لدي الشركات لممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (المومني، 2006)

قامت هذه الدراسة بتحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال مرونة المعايير المحاسبية في إدارة الأرباح على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية وخدمية وتأمين وبنوك)، واختبرت تأثير العوامل التالية: (حجم الشركة، ربحيتها، مديونيتها، سيولتها، التدفق النقدي التشغيلي، معدل النمو، ونوع تقرير المراجع الخارجي) في اتجاه سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة (70) شركة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، خلال الفترة الممتدة من 1998م وحتى 2003م، واستخدم الباحث عدة أساليب إحصائية منها أسلوب الانحدار المتعدد واختبار (T) واختبار تحليل التباين بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان تمارس إدارة الأرباح مستغلة المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، وهناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكلا من حجم الشركة وسيولة الشركة ونوع تقرير المدقق والتدفقات التشغيلية، وكذلك

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وربحية الشركة، وأنه لا وجود لعلاقة بين إدارة الأرباح وكل من معدل نمو الشركة، ونسبة ملكية كبار المستثمرين في كافة قطاعات العمل الاقتصادية.

دراسة (Sun and Rath, 2009)

تناولت هذه الدراسة إدارة الأرباح في الشركات الاسترالية، واستخدمت الدراسة تقدير الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن ممارسات تلك الشركات لإدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى وجود نشاط واضح لإدارة الأرباح في الشركات الاسترالية، وكذلك بينت أن هناك تأثير قوي لكل من حجم الشركة والعائد على الأصول واعتبارها من المحددات الرئيسية لممارسة الشركات لإدارة الأرباح، حيث أن الشركات الصغيرة تمارس إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات الكبيرة. وقد أشارت النتائج إلى أن الشركات الصغيرة تمارس إدارة الأرباح بشكل ثنائي لزيادة الدخل وتخفيض الدخل، وأن الشركات الصغيرة ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل أكبر، كذلك وجدت الدراسة تأثير لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على ممارسة إدارة الأرباح، كما أوضحت النتائج وجود علاقة بين إدارة الأرباح والشركات ذات التدفقات النقدية المرتفعة.

دراسة (الريستيني، 2010)

والتي قامت باختبار أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع وراء أسباب ممارسة إدارة الأرباح في الشركات، ودراسة مدى ممارسة الشركات المساهمة في السعودية لإدارة الأرباح، كما تهدف إلى تحديد آثار ممارسة هذه الظاهرة على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودية. وقد استهدفت الدراسة الشركات السعودية المساهمة المسجلة بسوق الأسهم بمختلف القطاعات المكونة للسوق والتي بلغ عددها (15) شركة تنطبق

عليها الشروط، وقد تم استخدام مؤشر Eckel لإظهار الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك شركات مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودية تمارس إدارة الأرباح، و أن إدارة الأرباح تؤثر على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية.

دراسة (القنامي والخيال، 2010)

في هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة على عدد (78) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model, 1995).

ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكله السالب والموجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأن عاملي المديونية والربحية لهما تأثير على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ومن خلال الاستعراض السابق للدراسات المرتبطة بهذه الدراسة تبين تنوع اتجاهاتها البحثية من حيث أهدافها إلى دراسة ظاهرة إدارة الأرباح والآثار المترتبة عليها ومعرفة مدى ممارستها، بالإضافة إلى تقييم النماذج المستخدمة في قياسها، واختبار تأثير العوامل الاقتصادية على اتجاهها، كما تعددت المتغيرات التي تم قياسها في الدراسات المذكورة، وتعارضت في بعض النتائج التي توصلت إليها مع البعض الآخر بالرغم من استخدام نفس المتغيرات في تلك الدراسات، وذلك نتيجة لتناول تلك الدراسات في بيئات مختلفة.

وتعتبر هذه الدراسة امتداداً لجهود الباحثين في بيانات الأعمال الأخرى لِتُغطي الجانب التطبيقي لإدارة الأرباح، حيث تقوم بشكل مباشر على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح، وتعتمد هذه الدراسة على المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح من خلال استخدام نموذج (جونز المعدل 95) لاكتشافها. وتأتي هذه الدراسة مختلفة عن غيرها من الدراسات السابقة، من حيث انها تطبق على الشركات المساهمة الليبية، حيث توجد فروقات في البيئة القانونية والصناعية والمالية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة الأعمال الليبية، وهذا ما يزيد من أهمية هذه الدراسة والجدوى من القيام بها.

1-3 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة إدارة الأرباح بسبب طبيعة العلاقة بين المدراء والملاك، والتي تشكلت نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة، وشكل هذا الانفصال - بين الملكية والإدارة - وجود صراع وتضارب في المصالح وعدم تماثل في المعلومات بين الاطراف ذات العلاقة (مصطفى، 2010 و حميدات، 2013).

وبذلك لجأ المدراء نتيجة هذه العلاقة إلى العمل على تعظيم ثروتهم على حساب الملاك، من خلال سيطرتهم على مفاصل الشركة ومسئوليتهم عن إعداد القوائم والتقارير المالية التي يجب أن تعبر بصدق وموضوعية عن الأحداث الاقتصادية والعمليات التي تجريها الشركة في جميع جوانبها المختلفة، والتي يُعتمد عليها في تقييم الأداء ويتوقف عليها إبرام العقود والاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى، كاتفاقيات الحصول على القروض ومكافآت وحوافز المدراء (مصطفى، 2010 و حمزة، 2012).

ويقوم المدراء بأداء اعمالهم في ظل متغيرات بيئية اقتصادية وقانونية وسياسية تؤثر في مدى كفاءة ادائهم على تحقيق أهداف الشركة، وفي كثير من الاحيان تدفع هذه المتغيرات بالمدراء لاتخاذ قرارات والقيام بتصرفات معينة من شأنها أن تؤثر على صافي الدخل للشركة، وذلك بتحويله لأغراض خاصة بهم تتماشى مع أهدافهم، وفي ظل تعدد طرق القياس المحاسبي وبدائل السياسات المحاسبية، وفي ظل المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها لمدراء الشركات عند المفاضلة في اختيار أو تغيير الطرق المحاسبية، واستخدام المدراء للأحكام الشخصية والتقديرية المسموح بها، وفي ظل غياب معيار محدد وموضوعي للاختيار من بين البدائل المختلفة، قد يجد المدراء الفرصة مواتية أمامهم لاختيار الطرق الأكثر اشباعاً لرغباتهم، واتساقاً مع أهدافهم (رضوان، 2011 و عيسى، 2008).

لذلك فإن عملية قياس إدارة الأرباح ومعرفة العوامل التي قد تؤثر عليها يمكن أن تساعد في توجيه مستخدمي التقارير المالية للنتبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، لاسيما وأن هناك إجماع في الأدبيات المحاسبية على أن إدارة الأرباح هي واقع حال لعوامل مختلفة تؤثر في قيم صافي الربح وتجعلها عرضة للتذبذب والتغير بين سنة وأخرى تبعاً للظروف والعوامل المختلفة، لذا فقد اهتمت العديد من الدراسات بالكشف عن تلك العوامل المؤثرة في سلوك المدراء والتي تؤثر على اتجاه الشركات لممارسة إدارة الأرباح (العبدالله والحسناوي، 2006)، حيث أشارت دراسة (kim et al., 2003) إلى أن الشركات كبيرة الحجم لديها إدارة قوية تمكنها من أن تتجاوز أنظمة الرقابة وتدفعها إلى ممارسة إدارة الأرباح، وتشير دراسة (Watts & Zimmerman, 1986) إلى أن هذه الشركات تفضل استخدام السياسات المحاسبية التي تخفض من الدخل المحاسبي لتجنب التدخلات الحكومية ولتخفيض الضرائب المفروضة، كما توصلت دراسة (Bartov, 1993) إلى أن إدارات الشركات التي تكون فيها نسبة المديونية مرتفعة تقوم باستخدام الوسائل والأساليب التي تعمل على تخفيض هذه النسبة لضمان الحصول على

مصادر منخفضة للتمويل، وقد أشارت دراسة (Ghosh & Moon, 2005) إلى أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تكون أقل ممارسة لإدارة الأرباح من الشركات ذات الربحية المنخفضة، وفي هذا السياق أشارت دراسة (الذنيبات، 2009) إلى أن الشركات ذات الربحية المنخفضة يكون لديها دافع أكبر لمثل هذه الممارسات تفادياً لتسجيل خسائر، وقد جاءت نتائج دراسة (الشعراوي، 2011) لتؤكد على أن الشركات التي يكون فيها هيكل الملكية مشتت بين عدد كبير من الملاك تزداد فيها عمليات ممارسة إدارة الأرباح.

لقد اثبتت هذه الدراسات سالفة الذكر أن ظاهرة إدارة الأرباح شائعة الانتشار في العديد من الشركات في دول مختلفة من العالم، وكان لابد من معرفة فيما إذا كانت هذه الظاهرة شائعة الاستخدام في الشركات المساهمة الليبية، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان معرفة العوامل التي تجعل إدارات الشركات تسعى إلى اختيار سياسات محاسبية معينة بعينها دون غيرها من البدائل المختلفة المتاحة من تلك السياسات.

وبناءً على ذلك فقد يتولد التساؤل حول تأثير هذه العوامل على اتجاه إدارة الشركة نحو ممارستها لإدارة

الأرباح. وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن تصويرها من خلال طرح التساؤلات التالية:-

1. ما مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ؟
2. ما هو تأثير العوامل التالية على اتجاه مدراء الشركات المساهمة الليبية نحو إدارة الأرباح ؟
 - حجم الشركة .
 - ربحية الشركة .
 - مديونية الشركة .

1-4 هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد مدى شيوع ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، من خلال الكشف عن هذه الظاهرة واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو إدارة أرباحها. وينبثق عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في العوامل المستهدفة بالدراسة:-

1. دراسة أثر حجم الشركة على اتجاه الشركات المساهمة الليبية نحو ممارسة إدارة الأرباح.
2. دراسة أثر ربحية الشركة على اتجاه الشركات المساهمة الليبية نحو ممارسة إدارة الأرباح.
3. دراسة أثر مديونية الشركة على اتجاه الشركات المساهمة الليبية نحو ممارسة إدارة الأرباح.

1-5 أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها تمثل إضافة للبحث العلمي من خلال الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح وتقديم الدليل على ذلك، والتعرف على العوامل ذات التأثير على سلوك المدراء باتجاه إدارة الأرباح. ويُتوقع أن تخدم هذه الدراسة عدة جهات كالمستثمرين والمحللين الماليين ورؤساء مجالس إدارات الشركات المختلفة والمراجعين الداخليين والخارجيين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى، وذلك وفق المستويات التالية:

على المستوى العلمي: حيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها باعتبار أن ظاهرة إدارة الأرباح من القضايا البحثية التي لاقَت اهتماماً كبيراً من جانب المنظمات المهنية والباحثين خلال السنوات الماضية، وإن إقامة الدليل على ذلك في البيئة الليبية يمثل إضافة للبحث العلمي المحاسبي في مجال المحاسبة المالية، كما يتوقع أن تكون هذه الدراسة أساساً لدراسات لاحقة متعلقة بالموضوع، حيث من الممكن إجراء عدد من

الدراسات لربط إدارة الأرباح بمواضيع أخرى كحوكمة الشركات ولجان المراجعة وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وعلى المستوى النظري: تكتسب هذه الدراسة الأهمية من كونها تساعد في تفهم هذه الظاهرة والدوافع المؤدية إلى القيام بها، ومعرفة أهم المداخل المستخدمة فيها، والتعرف على العوامل المساعدة على القيام بها، والنماذج المستخدمة في قياس هذه الظاهرة والتي توفر أداة ملائمة لاكتشاف إدارة الأرباح.

اما على المستوى العملي: يؤدي تصنيف الشركات إلى شركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح وشركات غير ممارسة إلى تحديد الشركات التي تقوم بمثل هذه الممارسات وبالتالي طمأنة الملاك تجاه استثماراتهم، وتوجيه المستثمرين نحو الشركات الأكثر كفاءة وفاعلية، كما يمكنهم من القراءة الحذرة للقوائم المالية، ومعرفة الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح.

وعلى مستوى الشركات: تساهم هذه الدراسة في تنبيه إدارات الشركات المساهمة الليبية إلى خطورة ممارسات إدارة الأرباح في محاولة للحد منها وإلزام المدراء بمتطلبات الإفصاح الكامل.

1-6 منهجية الدراسة

تصنف هذه الدراسة من حيث النوع ضمن البحوث الاستكشافية الوصفية التي تهدف إلى إلقاء الضوء على الظاهرة محل الدراسة وتجمع كافة البيانات والمعلومات عنها واستكشافها ووصفها وتحليلها، وتحديد أبعادها واستخلاص النتائج.

اما من حيث المنهج المتبع في الدراسة فإن الباحث قد أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة التابع والمستقلة لتحديد قوة العلاقة بين تلك المتغيرات، والتعرف

على الدور الذي تلعبه بعض العوامل الاقتصادية في التأثير على ممارسات الشركات المساهمة لإدارة الأرباح، وذلك من خلال الجمع بين أسلوبَي الدراسة النظرية والميدانية، وفيما يلي جوانب منهجية الدراسة:

الجانب النظري : وقد تم بناءه من خلال مراجعة واستقراء الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك بالرجوع إلى الكتب والدراسات والدوريات ذات العلاقة لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة.

الجانب الميداني : وتم فيه تجميع التقارير المالية للشركات موضع الدراسة، وتحليل البيانات التي تتضمنها تلك التقارير، في محاولة للتوصل إلى نتائج تفيد وجود مثل هذه الممارسات من خلال تأثيرها على الأرقام الواردة في التقارير المالية، واستخدام النموذج الملائم لهذه الدراسة، ثم بعد ذلك تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي المناسبة في قياس متغيرات الدراسة ومحاولة إيجاد تفسيرات للعلاقة بين تلك المتغيرات.

1-7 نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج جونز (Jones Model Modified, 1995) المعدل، الذي يعتمد على المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمقياس لإدارة الأرباح، حيث يعتبر من أقوى النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بناءً على نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (Dechow et al., 1995؛ Jean et al., 2004؛ مبارك، 2009 و الشعراوي، 2011)، وتحسب المستحقات الكلية وفقاً للخطوات التالية (Dechow et al., 1995؛ كيموش، 2014) :-

1. حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) كما يلي:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

2. تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals) كما يلي:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

$$NDA_{it} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{it-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

3. حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كما يلي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

8-1 متغيرات الدراسة

المتغير التابع: يتمثل في إدارة الأرباح والتي تمثل تدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية.

المتغيرات المستقلة:-

1. حجم الشركة : تم قياسها في هذه الدراسة باستخدام إجمالي قيمة أصول الشركة.
2. ربحية الشركة : حيث تم قياس الربحية في هذه الدراسة باستخدام صافي أرباح الشركة منسوبة إلى إجمالي الأصول للشركة.
3. مديونية الشركة : تم قياسها في هذه الدراسة باستخدام إجمالي ديون الشركة منسوبة إلى إجمالي أصولها.

9-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي بالإضافة إلى الشركات المساهمة الكبرى في مدينة بنغازي (شركة بوعطني لصناعة المشروبات المساهمة، شركة الاسمنت الليبية المساهمة، شركة الأنماء للأسلاك والكابلات المساهمة، شركة الأنماء للأنايبب المساهمة) التي تم الحصول على قوائمها المالية والتي تم اعتبارها عينة الدراسة، وقد تم إجراء الدراسة عن الفترة المالية (2009 و 2010) وذلك بسبب محدودية البيانات المتاحة وجاهزية القوائم المالية بشركات العينة.

10-1 حدود الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة في إطار المحددات التالية:-

1. اقتصرت الدراسة على (11) شركة مساهمة ليبية تعد قوائمها المالية في 2010-2009/12/31م

تمثل قطاعي الصناعة والمصارف، واستثناء القطاعات الأخرى لعدم إمكانية الحصول على قوائمها

المالية.

2. اقتصرت هذه الدراسة على اختبار تأثير حجم وربحية ومديونية الشركة باعتبارها عوامل مؤثرة على

اتجاه الشركات المساهمة الليبية نحو ممارسة إدارة الأرباح دون التعرض للعوامل الأخرى.

ونرى أن هذه المحددات لا تقلل من أهمية هذه الدراسة على اعتبار أن النتائج التي تم التوصل إليها ربما

تقدم تصوراً معقولاً للباحثين والجهات ذات العلاقة عن مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة

الليبية، وتأثير العوامل المتعلقة بطبيعة هذه الشركات على إدارة الأرباح فيها.

11-1 خطة الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على أربع فصول، تطرق الفصل الأول إلى عرض الإطار العام للدراسة، أما

الفصل الثاني فقد تناول أهم المواضيع النظرية والتطبيقية المتعلقة بإدارة الأرباح، من حيث التعريف بمفهوم

إدارة الأرباح وأخلاقياتها والدوافع المسببة لها والاساليب والتقنيات المستخدمة فيها والعوامل المؤثرة عليها

وكيفية قياسها، وفي الفصل الثالث تم استعراض منهجية الدراسة ومتغيراتها والمجتمع والعينة واساليب جمع

البيانات ونموذج واساليب تحليل البيانات، أما الفصل الرابع فقد أحتوى على النتائج التي تم التوصل إليها

والتوصيات التي تم اقتراحها.

الفصل الثاني

إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

- 1.2 مفهوم إدارة الأرباح.
- 2.2 أخلاقيات إدارة الأرباح.
- 3.2 دوافع إدارة الأرباح.
- 4.2 اساليب إدارة الأرباح.
- 5.2 تقنيات إدارة الأرباح.
- 6.2 العوامل المحددة لإدارة الأرباح.
- 7.2 قياس إدارة الأرباح.

إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها

1.2 مفهوم إدارة الأرباح :

يعد النظام المحاسبي نظاماً مفتوحاً يتعامل مع ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية متنوعة ومتشابكة، ويخضع النظام المحاسبي لمجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها لضبط وترشيد الممارسات المحاسبية العملية، ورسم الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية، فالوحدة المحاسبية المتمثلة في الشركة تتبادل المدخلات والمخرجات مع البيئة المحيطة بها، ويتوقف استمرارها على مدى المواءمة معها. وتعد القوائم والتقارير المالية من اهم المصادر اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظراً لتنوع المعلومات التي تحتويها، وما توفره من إفصاح عادل من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وذلك على اساس انها تمثل المنتج النهائي لهذا النظام (دهمش، 1995).

هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية هي محصلة لعمليات قياس خضعت لأسس اتبعتها إدارة الشركة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق المحاسبية المتبعة في القياس، كطرق احتساب الاستهلاك، وطرق تقييم المخزون ... وغيرها (المؤمني، 2006).

ونظراً للاختلاف في الظروف التي تواجهها الشركات من صناعة إلى أخرى وكذلك على مستوى نفس الصناعة نجد أن المعايير المحاسبية قد سمحت بتعدد بدائل المعالجات المحاسبية لكثير من الأحداث، بحيث تتوافق مع الظروف البيئية المحيطة بها (عبد الفتاح، 2007). فقد أصبحت المرنة - الناتجة

عن تعدد البدائل المحاسبية واستخدام التقدير الشخصي في الكثير من الاحداث - التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً وواقعياً تقبل به جميع المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وإن عدم السماح بها يعتبر تجاهلاً للظروف المختلفة التي تحيط بالشركة (القناني والخيال ، 2010). إلا أن إدارة الشركة قد تقوم باستغلال تلك المرونة المتاحة لها لتحقيق ما ترغب به من أهداف، متأثرة في ذلك بالعوامل الاقتصادية التي تعمل في ظلها، مما قد ينتج عنه اثار سلبية تؤثر على مصداقية النتائج التي تتضمنها القوائم المالية (فداوي، 2013).

وقد اهتم الفكر المحاسبي بممارسات الإدارة باستغلالها للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية لعمليات القياس والإفصاح المحاسبي من خلال العديد من الدراسات، وظهرت العديد من المصطلحات المعبرة عن ممارسات الإدارة نذكر منها ما يلي (Mulford & Comiskey , 2002 ، Mckee ، 2005؛ حماد ، 2011) :-

Accounts Manipulation	- التلاعب بالحسابات
Earnings management	- إدارة الأرباح
Fraudulent Financial Reporting	- التقارير المالية الاحتيالية
Income Smoothing	- تمهيد الدخل
Aggressive Accounting	- المحاسبة التعسفية
Creative Accounting	- المحاسبة الابداعية

ومن خلال العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استغلال مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، يلاحظ أن المصطلح شائع الاستخدام لوصف الممارسات المرتبطة بإجراءات التعديلات الاختيارية على القوائم والتقارير المالية هو مصطلح "إدارة الأرباح" "Earnings Management" (الحمومي، 2007).

لذا سيتم التركيز في هذه الدراسة على مفهوم إدارة الأرباح والذي يعد أكثر انتشاراً مع بيان اختلافه عن المصطلحات الأخرى التي تعبر عن سلوك الإدارة. ولقد ورد في الأدب المحاسبي العديد من التعاريف لمفهوم إدارة الأرباح والتي تحمل في طياتها وجهات نظر مكملية لبعضها البعض مما يساعد على وصف سلوك إدارة الأرباح وصفاً جيداً ومن مختلف الجوانب كما يلي :-

فقد عرفها (Schipper (1989 : 92 " بأنها تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية بقصد الحصول علي بعض المكاسب الخاصة ."

بينما أشار كلاً من (Healy & Wahlen (1998 : 6 في تعريفهما بأن " إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون أحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات، لأجل تعديل التقارير المالية، إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المقرر عنها ."

ويذكر أبو الخير (1999 : 1) في تعريفه لإدارة الأرباح بأنها " تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة، وقت التقرير عن الأرباح، تقادياً لمواقف تعاقدية معينة، أو للتقرير عن مستوى مرضي من الربح باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة ."

ويعرف (McKee (2005 : 1 إدارة الأرباح على أنها " صناعة القرار الإداري القانوني والمقبول وتقريره بقصد تحقيق نتائج مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ ."

ويصفها خليل (2011: 74) في تعريفه بأنها " التخطيط المدروس من قبل إدارة منظمات الأعمال، للاستفادة من الطرق والبدائل أو السياسات المحاسبية المتعددة، أو التحكم في بعض العمليات للوصول إلى مستوى محدد من الأرباح الحالية و المستقبلية لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة ."

من خلال التعريفات السابقة والتي تم اختيارها على فترات متباعدة يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف مشترك لإدارة الأرباح، فقد تم تعريفها بطرق مختلفة وعلى نطاق واسع لوصف تلك الظاهرة من جوانبها المختلفة، إلا أنها تصب في معنى واحد ألا وهو عدم ترك رقم الدخل حراً بأن يظهر في أي اتجاه ممكن، وإنما تقييده ضمن حدود مدى معين تراه الإدارة ملائماً من وجهة نظرها (العبدالله والحناوي ، 2006)، لتحقيق غايات وأهداف محددة، وذلك باستخدام وسائل وطرق متعددة وبدوافع مختلفة (حميدات، 2013: 6).

إلا أن تعريف (Healy & Wahlen , 1998) كان أكثر شمولاً حيث تطرق فيه إلى كيفية حدوث هذه الظاهرة عن طريق استخدام مديرو الشركات لخبراتهم وأحكامهم الشخصية في بلورة وإعداد القوائم والتقارير المالية وذلك من خلال اختيار أو تغيير سياسات محاسبية معينة، بالإضافة إلى التحكم في توقيت حدوث معاملات الشركة من أجل تعديل القوائم المالية، حيث يمكن للمديرين استخدام أحكامهم الشخصية في العديد من المجالات كما هو الحال بالنسبة لتقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، كالعمر الإنتاجي للأصول، والقيمة المتوقعة كخردة، والضرائب المؤجلة، وتقدير التزامات الشركة نحو موظفيها في صورة معاشات ومكافآت نهاية الخدمة، والخسائر المتوقعة من الديون المعدومة (تقدير مخصص الديون المشكوك فيها)، واختيار طرق الاستهلاك و طرق تقييم المخزون، وإدارة راس المال العامل الذي يتطلب تحديد مستويات المخزون، وتحديد توقيت عمليات شحن أو شراء البضاعة، وسياسات البيع بالأجل. أيضاً يمكن للمديرين الاختيار بين الاعتراف بالمصروفات أو تأجيلها أو رسملتها كما هو الحال بالنسبة لمصروفات الصيانة والدعاية والإعلان وكذلك تكاليف البحوث والتطوير، كما تطرق التعريف إلى تحديد الهدف من إدارة الأرباح والذي قد يكون تضليل جل حملة الاسهم أو بعضهم من خلال توصيل معلومات لا تعبر عن حقيقة الاداء الفعلي للإدارة، أو قد يكون الهدف هو التأثير على قيمة النتائج التعاقدية

المرتبطة بالأرباح المحاسبية أو من أجل الحصول على الحوافز والمكافآت والأمان الوظيفي والتي غالباً ما ترتبط برقم الربح المحاسبي المقرر عنه.

و في ضوء ما سبق يمكن القول أن :-

1. إدارة الأرباح مصطلح واسع الاستخدام يعبر عن ممارسات الإدارة في مجال التدخل في عملية

القياس والإفصاح المحاسبي في نطاق ما تسمح به المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف

عليها، شاملاً جميع حالات التدخل سواءً التي تؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي أو التي تؤدي إلى

تخفيضه، أو التي تؤدي إلى التقليل من تقلباته، وذلك للمحافظة على مستويات نموه واستقراره.

2. ممارسات إدارة الأرباح ممارسات قانونية كونها تنحصر في إطار المعايير والقواعد والمبادئ

المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، كما أن ممارسي إدارة الأرباح غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية

محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه لتعكس

رغبات الإدارة أكثر من كونها انعكاساً للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة.

3. هناك العديد من الطرق للاجتهد يمكن من خلالها للمديرين التحكم في نتائج الأرباح المطلوبة،

كالاجتهاد لتقدير العديد من الأحداث المستقبلية المحاسبية والإدارية، كالقيمة الإنتاجية أو الاقتصادية

للأصول وقيمة الخردة المقدر لها في نهاية عمرها الإنتاجي، وكذلك الضرائب المؤجلة، بالإضافة

إلى تأجيل أو تعجيل الإيرادات أو المصروفات.... وغيرها من الطرق والأساليب التي تستطيع الإدارة

من خلالها التأثير على عمليات القياس والإفصاح المحاسبي.

4. كل الاجتهادات والأساليب المستخدمة من قبل المديرين، تتجه نحو تحقيق نتائج مستهدفة مسبقاً، إما

لتضليل الأطراف المستفيدة من التقارير المالية حول الأداء المالي الحقيقي للشركة، أو لتحقيق

أغراض شخصية، مثل المكافآت والعلاوات التي يحصل عليها المديرون بناء على نتائج أدائهم، أو للمحافظة على مناصبهم الإدارية ومراكزهم الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول بأن إدارة الأرباح " عملية مخططة ومدروسة بشكل قانوني لتعديل التقارير المالية، تقوم بها الإدارة باستغلال تعدد بدائل السياسات والطرق المحاسبية المتاحة واستخدام الحكم الشخصي، وإعادة هيكلة العمليات وإظهارها بصورة مغايرة للحقيقة، لتحقيق أهداف محددة مسبقاً ترغب بها الإدارة " .

ولابد من الإشارة هنا إلى وجود سلوكيات إدارية أخرى تمثل تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك للتمييز بين مصطلح (مفهوم) إدارة الأرباح والمصطلحات الأخرى ذات العلاقة بعمليات استغلال الإدارة لمرونة المبادئ والمعايير المحاسبية، وبالرجوع إلى أدبيات المحاسبة نجد أن بعضها قد تناول مصطلح إدارة الأرباح بشكل مرادف لمصطلحات محاسبية أخرى، منها التلاعب بالحسابات (Accounts Manipulation)، وتمهيد الدخل (Income Smoothing)، والتقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent Financial Reporting)، وكذلك المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) (الساكني ، 2010). وفيما يلي توضيح لهذه المصطلحات :-

يشير مصطلح تمهيد الدخل إلى تقليل التقلبات في الدخل والتي بدورها تؤدي إلى زيادة المخاطر، ولذلك تسعى الشركات إلى تخفيف حدة تلك التقلبات وخلق انطباع بمسار أرباح اقل خطورة (الوكيل، 2006)، ويعرف (Beidleman 1973) تمهيد الدخل بأنه محاولة مقصودة من قبل إدارة الشركة للحد من التقلبات غير الطبيعية في مستوى الأرباح المعلنة بحيث تظهر بمستوى طبيعي.

كما يعرف أبو المكارم (2004 : 165) تمهيد الدخل بأنه " تخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل، ويتم ذلك إما عن طريق تخفيض الدخل إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً " .

اما حماد (2011 : 45) فيعرف تمهيد الدخل بأنه "شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة الارتقاعات أو الانخفاضات التي تظهر في الدخل على مدار فترات مالية مختلفة وذلك من خلال تخفيض وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في تغطية الدخل في خلال السنوات منخفضة الاداء".

يتضح من هذه التعاريف إن التمهيد يهدف إلى المحافظة على مستوى معين من الدخل بحيث يكون اكثر استقراراً وثباتاً عبر السنوات المتتالية، كنتيجة للعوامل الاقتصادية العادية من انتاج واستثمار وتمويل، أو نتيجة لاستخدام بدائل القياس والتقييم المحاسبي، مما يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة المرتبطة بأصول الشركة وزيادة الثقة لدى المتعاملين معها (إبراهيم، 2009). وبذلك يعتبر ادخار لأرباح السنوات المالية ذات النتائج الجيدة وإظهارها في السنوات ذات النتائج السيئة، لتقليل التقلبات في مستوى الأرباح السنوية، بينما يعتبر مفهوم إدارة الأرباح أوسع من ذلك، لشموله على جميع الممارسات التي تؤدي إلى زيادة الدخل أو التي تهدف إلى تقليل التقلبات غير الطبيعية في الدخل (حميدات، 2013: 8)، وبمعنى آخر فإن تمهيد الدخل يمثل مرحلة من مراحل إدارة الأرباح أو أنه يعبر عن هدف واحد من مجموعة أهداف ترمي إليها إدارة الأرباح (الساكني ، 2010).

اما مصطلح التلاعب بالحسابات (Accounts Manipulation)، ومصطلح الغش (Fraud) أو ما يعرف بالتقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent Financial Reporting)، واللذان يندرجان تحت مصطلح التلاعب المحاسبي هما مصطلحان مترادفان ويمثلان تدخل الإدارة المتعمد في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك باستخدام وسائل مدروسة بقصد التحريف وخداع مستخدمي القوائم والتقارير المالية خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية (حبيب ، 2011).

ويعرف محمود (2011) الغش بأنه : التحريف المتعمد للمركز المالي الذي يتم من خلاله التصريح الخاطئ والمقصود لحقائق محاسبية مهمة، أو بحذف بعض المبالغ في القوائم المالية مما يضلل القارئ ويقوده إلى قرار أو حكم غير سليم.

ويتخذ غش القوائم المالية صوراً عديدة منها (محمود ، 2011 : 11) :-

1. التحريف والتعديل والتلاعب في الدفاتر المحاسبية والمستندات المؤيدة لها.
 2. حذف جوهرى متعمد لمعلومات مهمة أو تشويه لحسابات و احداث وتعاملات هامة.
 3. تعمد الخطأ في تطبيق أو تفسير المعايير والسياسات المحاسبية.
 4. تقديم افصاح غير كافي عن قصد فيما يخص المعايير والمبادئ والممارسات المحاسبية.
- ويعرف حماد (2011 : 46) التقارير المالية الاحتيالية بأنها " عبارة عن تحريف متعمد للقوائم والتقارير المالية أو إغفال إدراج قيم في القوائم المالية أو عدم الافصاح عن معلومات ضرورية في القوائم المالية، وذلك بغرض خداع مستخدمي هذه القوائم، وهذا الامر يدخل تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية " .

اما فيما يتعلق بمصطلح المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) فهو مصطلح طوره الممارسون وبالخصوص الصحفيين المعلقين على نشاط السوق، وقد جاء اهتمامهم من خلال ملاحظتهم للسوق وليس من أي نظرية، فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم لتضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها للريح، وقد أُطلق عليها عدة مصطلحات مثل التلاعب Manipulation والخداع Deceit والتحريف Misrepresenting كما سمها البعض بالتقارير المالية التجميلية Cosmetic reporting والعبث بالدفاتر Fiddling The Books (خليفة ، 2003 ؛ خالد ، 2009) .

وقد عرف حماد (2011 : 46) المحاسبة الإبداعية بأنها ممارسات " تشمل أي وكل الاساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية بما في ذلك الاختيار المتعمد وغير المتعمد والتطبيق المخادع وغير المخادع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقارير المالية الاحتمالية و أي خطوات تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل ". فالمحاسبة الإبداعية قد تشمل في الاغلب إدارة الأرباح وتتعداها إلى التلاعب بالحسابات الذي يشمل القوائم والتقارير المالية ككل، وهي ممارسات غير مرغوبة قد تصل إلى مدى اعتبارها غشاً (الحمومي ، 2007).

يلاحظ مما سبق أن مصطلحات التلاعب بالحسابات، والغش بالتقارير المالية (الاحتمالية)، والمحاسبة الإبداعية تعد شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة (فريد، 2014: 252)، وتعكس التدخل المتعمد من قبل الإدارة لتغيير مضمون المعلومات المالية لتظهر بصورة مخالفة عن الصورة الحقيقية، وذلك بغية تحقيق أهداف وغايات خاصة، بينما تعكس إدارة الأرباح تدخل مدروس من قبل الإدارة بهدف الوصول إلى أهداف محددة مسبقاً وذلك وفق ما تسمح به المعايير المحاسبية (حميدات، 2013).

2.2 أخلاقيات إدارة الأرباح :

إن الوضع الأخلاقي لمفهوم إدارة الأرباح محل جدل وخلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح مبررة من الناحية القانونية والأخلاقية ام لا، فقد يكون سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح تصرفاً قانونياً، لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، كما المعايير المحاسبية، وتدور في نطاق صلاحيات الإدارة، وتهدف الإدارة من خلاله إلى التحسين الجوهرى لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية، ما يجعل من إدارة الأرباح سلوكاً مشروعاً، ففي معظم الاحوال ما يقوم به المدراء قانوني بشكل كامل، فهم يستخدمون حرية التصرف الموجودة في متناولهم لعرض نتائجهم المالية

بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم (الحمومي، 2007: 37). ويمكن اعتبار القرارات التي تتخذها الإدارة في هذا الصدد قرارات مشروعة استناداً إلى المبررات التالية (أبو المكارم، 2004: 167) :-

1. انها لا تخالف القواعد القانونية، سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.

2. انها لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

3. انها لا تتجاوز نطاق سلطاتها الإدارية.

وبهذا فإن سلوك الإدارة في التأثير على رقم الربح المحاسبي يعد سلوكاً مشروعاً من النواحي القانونية

والمحاسبية والإدارية.

اما من الناحية الأخلاقية فإن هذه الممارسات أو التصرفات لا تعتبر مرفوضة تماماً طالما أن تلك الممارسات تتم في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية، ولكنها في ذات الوقت تصنف بأنها ممارسات غير أخلاقية طالما أن النتيجة النهائية لهذه الممارسات هي جعل القوائم والتقارير المالية لا تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة ومدى سلامة وضعها المالي وهو ما يمثل عملية خداع لمستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية (عبيد ، 2009 و الصباح ، 2012).

ويمكن القول بأن ما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات المتعلقة باستغلال الإدارة للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية لعمليات القياس والإفصاح المحاسبي، أنها تتم في السر عادة، أي انه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد اديرت، وكذلك ليس هناك افصاح عن الاساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها، وبالتالي ومن هذا المنظور فإن إدارة الأرباح تعد غير مبررة أخلاقياً، ومن ناحية اخرى فإن الحكم على سلوك الإدارة من الناحية الاخلاقية يفترض معه أن يكون هذا السلوك متعمداً، لأن النية لحدوث الفعل هي العامل الفعال في التقييم وإصدار الاحكام (اللوزي، 2013). وحتى يمكن الحكم علي سلوك الإدارة من الناحية الأخلاقية يفترض تحديد الدوافع التي تحكم سلوك الإدارة وتجعلها تقوم بإدارة أرباحها.

3.2 دوافع إدارة الأرباح :

إن ممارسة إدارة الأرباح يكمن ورائها العديد من الدوافع التي تسعى الإدارة لتحقيقها، وتتوقف هذه الدوافع على طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة وبين الاطراف الاخرى الذين تربطهم مجموعة من المصالح فيما بينهم، فالإدارة بصفتها وكيل عن الملاك في الشركة ينطبق عليها فروض نظرية الوكالة¹، التي ترى أن كلاً من الوكيل (الإدارة) والأصيل (الملاك) يسعى كل منهما إلى تعظيم منفعته الذاتية (مطر و السيوطي، 2012). وفي إطار افتراض المنفعة الذاتية التي فرضها انفصال الملكية عن الإدارة، فإنه قد تنشأ لدى الإدارة دوافع انتهازية نحو اتخاذ مجموعة من الممارسات للتأثير على الأرباح المقرر عنها بغية تعظيم منفعتها على حساب باقي الاطراف الاخرى (الجندي، 2005).

إن معرفة الحوافز التي تدفع المديرين إلى إدارة الأرباح تسهل على الباحثين اختبار هذه الظاهرة، فقد اختبر الباحثون العديد من الدوافع لإدارة الأرباح وتوصلوا إلى مجموعة من الأسباب التي قد تدفع بالإدارة إلى إدارة الأرباح، وأنه من الصعب رد إدارة الأرباح إلى سبب واحد وإنما إلى عدة أسباب وضغوط مختلفة (الصرصور، 2009). هذه الضغوط تأتي نتيجة لتجاذب القوى الداخلية والخارجية بالشركة. ويمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسية كما يلي (3 : prior et al., 2007) :-

- الدوافع التعاقدية.

- دوافع سوق المال.

- الدوافع التنظيمية.

¹ نظرية الوكالة " عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه والتي تحمل في طبيعتها تفويض لسلطة اتخاذ القرارات لصالح هذا الاخير (الوكيل)"(8 : jenses & meckling, 1976). وتقوم نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما: الموكل أو الاصيل من جهة، والوكيل من جهة ثانية، وتحدد هذه الوكالة وفق شروط عقد صريحة أو ضمنية، يكلف بموجبها الموكل الوكيل بالقيام بأنشطة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه (الفضل و راضي ، 2010 : 130).

1.3.2 الدوافع التعاقدية:

يتصف مستخدمو القوائم المالية بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، وللتخفيف من حدة هذا التضارب في المصالح وما ينجم عنه من صراعات داخلية وخارجية، تنشأ مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الاطراف من ذوي المصالح في الشركة (صالح ، 2004). وتقوم إدارة الشركة باستخدام المعلومات والأرقام المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الاطراف المختلفة، سواء كانت داخل الشركة - الإدارة والمساهمين - أو ما بين الشركة والأطراف الخارجية - الإدارة والدائنون - لذلك تحاول الإدارة جاهدة التأثير على تقوية موقفها التعاقدية وذلك للتأثير على الناتج النهائي لتلك العلاقات. وفيما يلي أبرز العلاقات التعاقدية :

1.1.3.2 عقود الدين:

قد تتضمن عقود الدين شروطاً تعتمد على استخدام الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، فليجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بموجبها وضع قيود على تصرفات الإدارة للعمل على الحد من التعارض بين مصالح الإدارة (الوكيل) وحملة الاسهم (الاصيل) والمقرضين (الدائنين)، وتتضمن عقود المديونية تعهداً من الإدارة يتم بمقتضاه تقييد تصرفاتها (صالح ، 2003). ويعتبر التماسي مع القيود التي تتضمنها اتفاقيات الدين أحد الدوافع الرئيسية لممارسة إدارة الأرباح (حمدان، 2012)، لذلك فإن الإدارة تحاول الالتزام بمتطلبات هذه العقود وعدم الاخلال بها وذلك من خلال قيامها بإدارة الأرباح (الحوشي، 2008)، وذلك عن طريق اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الاسهم بدون انتهاك شروط عقود المديونية (صالح ، 2003). وتتضمن عقود الدين، مجموعة من القيود أو الشروط التي تلزم الشركة كطرف مدين بعدم اتخاذ أية إجراءات قد

تؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتحملها المقرضون كطرف دائن، لحماية أموالهم ومصالحهم وضمان عدم حصول تحويل للثروة بين الاطراف الاخرى (عوض ، 2003). ومن أهم القيود أو الشروط التي يمكن أن تتضمنها عقود الاقتراض:

- قد يتضمن عقد الدين تحديد حجم أو نسبة التوزيعات على المساهمين: حيث أن المبالغة في دفع توزيعات أرباح على المساهمين يمكن أن يؤدي إلى تحول الثروة من الدائنين إلى حملة الاسهم من خلال تخفيض الاصول الثابتة لدي الشركة لمواجهة التزاماتها، ومن ثم زيادة مخاطر العجز عن سداد حقوق الدائنين (معروف، 2010).

- قد يتضمن عقد الدين تحديد حدود دنيا وحدود عليا لبعض النسب المالية مثل نسبة التداول، والسيولة، والمديونية، حيث لا يجوز للشركة تجاوزها حتى يضمن المقرضون ضمان سداد الشركة لالتزاماتها (كساب، 1996).

- قد تلزم عقود الدين إدارة الشركة بعدم القيام بإجراء عمليات إحلال للأصول وتجديد الأصول، والالتزام بسياسة استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها، ومنع إدارة الشركة من الدخول في ارتباطات جديدة كالارتباط بتأجير اصول رأسمالية تزيد التزاماتها عن نسبة معينة من صافي الاصول الملموسة (جندي، 2004).

- قد تحدد اتفاقيات الدين قيوداً على اندماج أو انضمام الشركة في وحدة اقتصادية اخرى إلا تحت شروط محددة، تشمل تحمل الشركة الجديدة (الدامجة) كافة ديون والتزامات الشركة الاصلية المقترضة وذلك بعد موافقة جهة الاقتراض (جندي، 2004).

- قد تفرض عقود الدين على إدارة الشركة عدم الدخول في عقود اقتراض جديدة (كساب، 1996).

هذه القيود ينص عليها صراحة في عقود المديونية التي يبرمها الدائنون مع الطرف المدين (الزكي، 2004)، وتقوم إدارة الشركة في كثير من الاحيان بممارسة إدارة الأرباح بدافع عدم انتهاك تلك القيود، وذلك من خلال اختيار السياسات المحاسبية وأسس وطرق القياس التي ترفع من قيمة الاصول والإيرادات، وتخفيض من قيمة الالتزامات والمصروفات للمحافظة على صافي الربح ونسب المديونية وإظهار مركز

مالي قوي يفيد مقدرتها على السداد والإيفاء بشروط الدين (القثامي والخيال ، 2010). ويعد عدم الوفاء بشروط الدين مكلفاً بالنسبة للشركة ويؤدي إلى تحميلها بأعباء إضافية نظراً لما يترتب عليها من تكاليف تتمثل فيما يلي (جنيدي ، 2004):-

- **تكاليف إعادة التفاوض (Renegotiation Cost)** والتي تشمل تكاليف إعادة كتابة العقود بما يتضمنه ذلك من تكاليف ووقت وجهد مستنفد من الإدارة في هذه العملية بالإضافة إلى أتعاب المحاسبين.
 - **تكاليف إعادة التمويل (Refinancing Cost)** والتي تشمل مقدار الزيادة في سعر الفائدة على القرض والذي قد يطالب به المقرض نتيجة لهذا الانتهاك.
 - **تكاليف إعادة الهيكلة (Restructuring Cost)** والتي تتمثل في مطالبة المقرض بعمل تعديلات في الهيكل التمويلي للشركة مثل تعديل أجل الدين، وتعديل الضمانات لهذه الديون.
 - **إمكانية تقييد حرية الشركة** من خلال فرض شروط والتزامات أو قيود جديدة على قرارات الشركة الاستثمارية والتمويلية وزيادة قدرة المقرض على مراقبة أنشطة الشركة عن قرب.
 - **إعطاء الحق للمقرض** في اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه الشركة وتغيير شروط منح القرض بحيث يكون اكثر صرامة.
- وبذلك فإن عقود الدين التي تحدد فيها قيود أو شروط على اساس أرقام الأرباح المحققة تمد الإدارة بدوافع قوية لممارسة إدارة الأرباح، من خلال المحافظة على عدم انتهاك عقود الدين وزيادة الأرباح وضمان عدم تعرضها لأعباء إضافية.

2.1.3.2 عقود حوافز ومكافآت الإدارة :

إن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين يعتبر دافعاً قوياً لممارسة إدارة الأرباح، فالإدارة تعمل على تعظيم منفعتها الشخصية على حساب مصلحة المساهمين وبالتالي تحويل جزء من الثروة من المساهمين إلى الإدارة، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن كافة الأطراف ذات المصلحة تتميز بالرشد الاقتصادي

(مطر و السيوطي، 2012)، لذا فإن المساهمين يحتاطون لمثل هذا النوع من التعارض في المصالح ويكون ذلك بوضع أساليب تحد من قدرة الإدارة على تعظيم منفعتها الشخصية، ومن بين هذه الأساليب نجد عقود الحوافز الإدارية التي تمثل اتفاقيات يبرمها المساهمون مع الإدارة تتضمن تحقيق مقاييس أداء معينة كصافي الدخل أو معدل العائد على حقوق الملكية مقابل الحصول على حوافز معينة، ويمكن أن تكون هذه الحوافز عبارة عن مكافآت نقدية تقدم للإدارة سنوياً كنسبة مئوية من الأرباح المحققة وتسمى بالحوافز والمكافآت النقدية، كما يمكن أن تكون هذه الحوافز عبارة عن امتلاك حصة من اسهم الشركة ويسمى هذا النوع من المكافآت بخيارات الاسهم (الدهراوي و سرايا، 2006).

إن الحوافز والمكافآت الإدارية وجدت لتربط ما بين مصلحة الإدارة المتمثلة في تعظيم منافعها الشخصية عن طريق المكافآت - النقدية وزيادة المرتبات، والحصول على الأمان الوظيفي، ومنح حقوق خيارات الاسهم (الاسهم الاختيارية)، وزيادة العائد منها (عوائد اسهم الملكية) - ومصلحة المساهمين المتمثلة في تعظيم قيمة الشركة، من خلال تحسين اسعار اسهمها في السوق، وتعظيم العائد على استثمارات المساهمين، وفي ظل اعتماد هذه الحوافز وما يتم تحقيقه من أرباح، يدفع الإدارة إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح المعلنة بهدف تحسين مقاييس الأداء والحصول على أكبر قدر من الحوافز والمكافآت الإدارية (القنّامي و الخيال ، 2010).

وتتعدد عقود حوافز ومكافآت الإدارة تبعاً لمدى سيطرة الإدارة أو الملاك على الشركة، ففي الشركات التي يسيطر عليها المديرين تركز العقود فيها على الحصول على أكبر قدر من المكافآت النقدية، أما في الشركات التي يسيطر عليها الملاك (حملة الاسهم) فتركز العقود فيها على المكافآت في شكل اسهم وربطها بالزيادة في القيمة السوقية للشركة (جنيدي ، 2004). وفيما يلي عرض لكلا الحالتين:-

1.2.1.3.2 الحوافز والمكافآت النقدية:

تعني الحوافز النقدية مشاركة الإدارة في الأرباح، ويتم احتساب هذه الحوافز كنسبة مئوية بناءً على ما تحققه الشركة من أرباح في نهاية العام، وفي هذه الحالة يكون لدى الإدارة دافعاً قوياً لممارسة إدارة الأرباح يُمكن الإدارة من التدخل لتعظيم مكافآتها النقدية من خلال امكانية الاختيار ما بين بدائل السياسات المحاسبية وطرق القياس المناسبة التي تحقق منافع المديرين إما بتعظيم صافي الأرباح القابلة للتوزيع والحصول على أكبر قدر من الحوافز والمكافآت، أو التدخل بتخفيض الأرباح وتأجيلها لفترات قادمة يمكن أن تكون أرباحها أقل لضمان الحصول على الحوافز والمكافآت مستقبلاً وخاصة في الشركات التي يسيطر عليها المديرين (جندي ، 2004). ويمكن توضيح مستويات الأرباح الفعلية التي يمكن أن تحققها الشركة وكذلك تصرف الإدارة حيال كل مستوى من الأرباح، كما يلي:-

- في حالة أن صافي الأرباح المحققة أعلى من الحد الأقصى للأرباح الذي في ظلّه يتم الحصول على الحد الأعلى للمكافآت (سقف الحوافز)، فإن الإدارة سوف يكون لديها الدافع لتخفيض الأرباح إلى مستوى الحد الأقصى، عن طريق تأجيل جزء منها إلى الاعوام التالية، نظراً لأن الزيادة عن هذا الحد لن يصاحبها أي حوافز نقدية، وبالتالي فإن تأجيل جزء من هذه الأرباح سوف يزيد من المكافآت المتوقعة في المستقبل (الزكي ، 2004).
- في حالة أن صافي الأرباح المحققة خلال الفترة يقع بين مستوى الحد الأقصى والحد الأدنى المحددة مسبقاً في خطة الحوافز، فإن الإدارة سوف يكون لديها الدافع للوصول بالأرباح إلى الحد الأعلى وذلك لتعظيم الحوافز النقدية التي ستحصل عليها من المستويات المرتفعة للربح، عن طريق تحميل الفترة الحالية بجزء من الأرباح المتوقع تحقيقها في الفترة المستقبلية وبما لا يزيد عن الحد الأقصى للحصول على المكافآت، وهذا بطبيعة الحال سيزيد القيمة الحالية لمكافآتهم عن طريق استلام المكافآت والحوافز الان بدلاً من المستقبل (معروف ، 2010 و حنفي ، 2010).

- في حالة اتخاذ صافي الأرباح المتوقعة في الفترة الحالية كمعيار لتحديد مكافآت الإدارة في الفترات اللاحقة، فإن الإدارة يكون لديها الدافع لتجنب وضع معيار من الصعب تحقيقه عملياً بالمستقبل (حنفي ، 2010 و القثامي والخيال ، 2010).
- في حالة أن صافي الأرباح المحققة لهذه الفترة تكون أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على المكافآت، ففي هذه الحالة قد تلجأ الإدارة إلى اختيار أحد البديلين التاليين:-
- أ- إذا كان من الممكن الوصول إلى الحد الأدنى فإن الإدارة ستلجأ إلى زيادة الأرباح للوصول إلى الحد الذي يمكنها من الحصول على المكافآت (معروف ، 2010).
- ب- أما إذا كان من الصعب الوصول إلى الحد الأدنى فإن الإدارة ستلجأ إلى ما يسمى بتنظيف القوائم المالية² (Big Bath Accounting) حيث ستعمد الإدارة إلى تخفيض الأرباح عن طريق تحميل الفترة الحالية بالمصروفات والخسائر المحتملة التي تخص الفترات القادمة، مما يزيد من فرصتها في تحقيق أرباح مستقبلية، وبالتالي ضمان الحصول على مكافآت في الفترات القادمة (الحمومي ، 2007).

2.2.1.3.2 حوافز ومكافآت الإدارة في صورة خيارات أسهم:

لحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الاسهم، ظهر هذا النوع من الحوافز الإدارية بهدف ربط مصالح الإدارة بمصالح حملة الاسهم، وذلك بإشراك الإدارة في ملكية الشركة عن طريق تخصيص جزء من اسهم الشركة للإدارة (صالح ، 2003). وخيارات الاسهم عبارة عن عقود يتم بمقتضاها السماح للمدراء بشراء اسهم الشركة بسعر محدد يسمى بسعر الممارسة (حماد ، 2011 : 352). وذلك لمدة محددة من السنوات ليكون ذلك دافعا لتحقيق مستويات معينة من الأرباح أو لزيادة القيمة السوقية للشركة خلال فترة

². هي تلك الاجراءات الناجمة عن قرارات إدارية اختيارية قائمة على أهداف مسبقة غير مستندة لأحداث اقتصادية حقيقية، تؤدي هذه الاجراءات إلى تخفيض دخل فترة مالية معينة عن طريق تحميل الفترة المستهدفة - وإظهارها بمظهر أسوأ مما هو عليه في واقع الامر - بأعباء محاسبية غير عائدة لها بالإضافة إلى انه في بعض الحالات يمكن تأجيل بعض الإيرادات الخاصة بالفترة إلى فترات لاحقة وذلك تحريراً لدخل الفترة اللاحقة لإعطاء انطباع بحدوث تحسن كبير في أداء الشركة، وبمعنى آخر هي عملية تحقيق الربح عن طريق الخسارة (الحمومي ، 2007 : 9 - 10).

معينة، وذلك باختيار بدائل السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المحاسبية (الرشيدي ، 2010). إن جعل جزء من مكافآت الإدارة في صورة منح حصة من أسهم الشركة بشرائها بسعر مخفض قد يشجع الإدارة في كثير من الاحيان على ممارسة إدارة الأرباح (القثامي والخيال ، 2010)، من أجل التأثير على أسعار الاسهم بتخفيضها أو زيادتها وفقاً لما يتفق مع مصالحها، فالإدارة سوف تقوم بنقل الأرباح من فترة لأخرى للتأثير على اسعار الاسهم، خاصة إذا كانت حوافزها تأخذ شكل حقوق على الاسهم، حيث يمكن ملاحظة الحالتين التاليتين (الرشيدي ، 2010 : 13):-

- إذا رغبت الإدارة في ممارسة حق شراء الاسهم، ففي هذه الحالة ستحاول الإدارة تخفيض رقم الريج مؤقتاً لتخفيض سعر السهم، ومن ثم الشراء بسعر أقل.
- إذا رغبت الإدارة في بيع ما بحوزتها من حقوق على الاسهم، فإنها سوف تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح بالزيادة، لكي تتمكن من تحقيق سعر بيع مرتفع لهذه الحقوق.

3.2.1.3.2 الأمان الوظيفي:

في بعض الاحيان قد يكون سعي الإدارة وراء القيام بممارسات إدارة الأرباح ليس بدافع الحصول على الحوافز النقدية فقط، وإنما قد يمتد أيضاً لمجموعة أخرى من الحوافز والمكافآت غير المالية، والتي تحاول الإدارة الحصول على أكبر قدر منها، متمثلة في تجديد المدة لها بالإضافة إلى السمعة الحسنة والمركز المرموق والوضع الاجتماعي اللائق، وهو ما يسمى بالأمن الوظيفي (الريستيني ، 2010)، وذلك من خلال سعيها إلى المحافظة على مركزها الوظيفي والحصول على ثقة الملاك وتجنب العزل أو الإقالة من منصبها، هذا ويؤثر رقم الربح المحاسبي تأثيراً مباشراً على مقدار ما تحصل عليه الإدارة من حوافز غير نقدية مما يخلق لديها دافع قوي نحو ممارستها لإدارة الأرباح، وبصرف النظر عن العوائد النقدية، فالمدبر يمكن أن يحقق عوائد غير نقدية - بالإضافة إلى العوائد النقدية- من بقائه في منصبه كمدير للشركة، من

خلال المزايا التي يستفيد منها، كحصوله على التسهيلات التي تمنحها الشركة للانتفاع بمواردها كالسيارات والسكن الخ، وإمكانية تملكها، بالإضافة إلى حصولهم على قروض من الشركة، هذا إلى جانب تمثيله للشركة في المحافل الداخلية والدولية مما يتيح له فرصة السفر على حساب موارد الشركة، وعدم تحقيق المدير لأهداف الشركة ممثلة في - تعظيم ثروتها - الأرباح قد يترتب عليه الحد من المزايا غير النقدية التي يتحصل عليها، وذلك قبل أن تقرر الجمعية العمومية عزله أو عدم التجديد له في حالة انقضاء مدة العقد (أبو الخير، 1999 و حماد ، 2011)، فالمخاوف المتعلقة بالمستقبل المهني وسمعة الإدارة المهنية لدى الغير تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح (Graham el al., 2005). ويتبين من ذلك أن هدف الإدارة من وراء إدارة الأرباح هو إطالة عهدها وتجنب الإبعاد، وإن لم تكن تتحصل على حوافز مادية فإن الحوافز المعنوية تعتبر دافعاً هاماً من دوافع إدارة الأرباح (الوكيل ، 2006).

لذلك فقد يقوم المديرون في السنة الاخيرة من فترة عقودهم الوظيفية بممارسة إدارة الأرباح بغرض زيادة الأرباح، وذلك للحفاظ على وظائفهم وضمان تجديد المدة لهم، من خلال استخدام بدائل الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، فقد تقوم الإدارة على سبيل المثال بتخفيض نفقات البحوث والتطوير وتأجيلها إلى السنوات التالية وبالتالي زيادة أرباحها الحالية (Healy & Wahlen, 1999).

3.1.3.2 عقود العمل :

في فترات زمنية معينة تتفاوض الإدارة مع ممثلي العمال حول أمور تتعلق بمصلحة العمال كرفع مستويات الأجور والمكافآت وتعويضات نهاية الخدمة، ومن المرجح أن يركز ممثلو العمال على الأرباح المحققة من طرف الشركة لطلب زيادة في الأجور، وفي هذا التفاوض فإن الإدارة تستخدم كل ما لديها للحصول على عقود عمل ميسرة تحاول من خلالها تخفيض أي زيادة مقترحة من جانب ممثلي العمال (أبو

الخير ، 1999). فالزيادة الحادة في الأرباح المعلنة أو تحقيق مستويات معينة من الأرباح من شأنه أن يدفع العمال إلى المطالبة بزيادة في اجورهم، وقد يؤدي أيضاً إلى إضرابات عمالية واعتصامات وشغب يؤدي إلى إحداث ضغوطات كبيرة على إدارة الشركة (الوكيل ، 2006). لذلك تسعى الإدارة إلى التأثير على المفاوضات مع ممثلي الاتحادات والنقابات من خلال تبني ممارسات إدارة الأرباح وتخفيض صافي الربح في الفترة التي تسبق هذا التفاوض لتجنب تنفيذ العقود وإيهام هذه الاتحادات بعدم قدرة الشركة على ضمان أي زيادات في أجور العمال (علقم، 2009).

2.3.2 دوافع السوق المالي :

تحظى الأسواق المالية باهتمام بالغ في كافة دول العالم، ويشكل سوق المال اهتماماً كبيراً للشركات التي تسعى إلى زيادة رأس مالها، حيث يتم ذلك من خلال إقناع من هم في السوق بكفاءة ادائها والذي ينعكس على اسعار اسهمها من خلال المعلومات التي تعكسها القوائم والتقارير المالية، التي تستخدم على نطاق واسع من جانب العديد من الاطراف المشاركة في السوق، وتنشأ دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلنة وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة و المتعارف عليها للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الدخل، وذلك بهدف التأثير على أسعار الأسهم خاصة في الفترات التي تسبق طرح عروض الملكية الأولية وعروض الأسهم التي تطرح لزيادة رأسمال الشركات القائمة، كما ترتبط دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي بتضخيم أرباح الشركة لتتفق مع تنبؤات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة نفسها، وذلك لمنع حدوث أي تقلبات أو تذبذبات في أسعار الاسهم في المدى القصير (Teoh et al., 1998). وفيما يلي عرض لهذه الدوافع :-

1.2.3.2 مقابلة توقعات المحللين الماليين وتنبؤات الإدارة :

يسعى المستثمرين قبل اتخاذهم لقرارات استثمارية إلى تقدير العوائد التي يمكن الحصول عليها نظير هذه الاستثمارات، وتقدير المخاطر المرتبطة بهذه العوائد، نظراً لأن الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على الكثير من المخاطر، ولذلك فإن المستثمرين وفي الكثير من الاحيان يعتمدون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على توقعات المحللين الماليين لمؤشرات السوق المالي (معروف ، 2010). ومن جهة أخرى فإن اهتمام المحللين الماليين بالأرباح المستقبلية وقدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق هذه الأرباح يحفز الإدارة على المغالاة في تنبؤاتها مما يؤدي إلى حدوث أخطاء تنبؤ ناتجة عن زيادة الربح المتنبئ به عن الربح الفعلي، لهذا فإن الإدارة تحاول قدر المستطاع تخفيض أخطاء التنبؤ عن طريق اللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح، حيث تشكل تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللين الماليين عن السوق، أو التي تصدرها الإدارة نفسها، أحد اهم الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح، فتهتم الإدارة بمحاولة التقرير عن أرقام للأرباح المحاسبية تتفق مع تلك التنبؤات أو تزيد عنها (عوض ، 2003).

وتعتمد الفكرة الرئيسية، على انه في حالة عدم قدرة الشركة على تحقيق نتائج تتفق مع تنبؤات المحللين الماليين، وفي حالة عدم القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعية من قبلها والتي تصدرها الإدارة، فإن ذلك يعتبر مكلفاً جداً، نظراً للأثر الذي سببته ذلك على الأرباح ومن ثم على سعر السهم في السوق، فالشركة التي تخطى تنبؤات المحللين الماليين وما اعلنت عنه كتوقعات للأرباح بمقدار ضئيل، قد يقابله هبوط حاد في اسعار اسهمها (أبو عجيبة ، 2008). وفي حالة تكرار مثل هذه الاخفاقات فإن ذلك سيؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين في الشركة والحد من تطورها وارتفاع تكلفة رأس مالها (القنّامي والخيال، 2010).

ونتيجة لذلك فإن إدارة الشركة يمكن أن تلجأ الى ممارسة إدارة الأرباح من أجل التوصل إلى نتائج تتفق مع او تتجاوز تنبؤات المحللين الماليين، وذلك للحفاظ على مصداقيتها من ناحية ولتجنب ردود الفعل السلبية من قبل السوق، عن طريق إجراء بعض التغييرات التي تتعلق بطرق وبدائل السياسات المحاسبية (الرستيني ، 2010 و Graham el al., 2005). وللوصول إلى مقابلة توقعات المحللين الماليين فإن إدارة الشركة تمر بمراحل متعددة، حيث تقوم بممارسات إدارة الأرباح لتقادي التقرير عن خسائر، ثم بعد تحقيق هذا يتولد دافع تحسين الأرباح عن العام السابق، وإذا تحقق ذلك فإن الإدارة تحاول مقابلة توقعات المحللين الماليين أو التفوق عليها (Degeorge et al., 1999 نقلاً عن القثامي والخيال، 2010 : 262).

2.2.3.2 عروض حقوق الملكية الاولية :

تشكل عروض حقوق الملكية الاولية دافع لدى إدارة الشركة للقيام بممارسات إدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح في الفترة التي تسبق طرح اسهمها في سوق الأوراق المالية للاكتتاب العام لأول مرة، ففي الشركات المغلقة التي تسعى إلى التوسع في ملكيتها من خلال التحول إلى شركات مساهمة، من خلال طرح اسهمها للاكتتاب العام، لا يكون هناك معلومات كافية مسبقة عنها بسوق الأوراق المالية، ولا توجد قيم سوقية يمكن الاسترشاد بها من قبل المستثمرين وكذلك وجود نقص وعدم تماثل في المعلومات بين المدراء والمستثمرين، وبالتالي فإن اعتماد المستثمرين سوف ينصب على المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية، وعليه فإنه ستكون هناك فرصة أمام إدارة الشركة لإدراجها، والحصول على أسعار مبدئية مرتفعة لأسهمها قبل تحولها إلى شركة ذات اكتتاب عام (حنفي ، 2010).

3.2.3.2 تفادي شطب قيد الشركة من السوق :

يتطلب التسجيل في سوق الأوراق المالية عدة شروط يتوجب توافرها في الشركات التي ترغب في الإدراج لدى السوق، أو الشركات المسجلة فعلاً لاستمرارية إدراجها، ومن أهم هذه المتطلبات: توافر قدر معين من رأس المال، وألا يقل أسعار إقبال أسهم الشركة عن حد معين خلال فترة زمنية معينة، وألا يقل سعر الاسهم المعروضة لأول مرة عن سعر معين، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر حد أدنى بالنسبة لصافي الدخل، أو صافي الأصول الملموسة، وتسعي إدارات الشركات المدرجة إلى توفر هذه المتطلبات لكي تتفادي خطر شطب قيدها من السوق، وبذلك فإنها يمكن أن تقوم بممارسة إدارة الأرباح في حالة عدم قدرتها على الوفاء بهذه المتطلبات، وذلك من خلال اختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي تكفل لها ذلك، كما يمكنها تحقيق زيادة مؤقتة في الأسعار من خلال تحكم الإدارة في اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية، وتوقيت حدوث بعض الأنشطة لإحداث زيادة متعمدة في الدخل، كما يمكن لإدارة الشركة تجميع عدة اسهم في سهم واحد لزيادة سعر السهم وذلك بالنسبة للشركات التي تعجز عن الوفاء بالحد الأدنى اللازم توافره بالنسبة لسعر السهم المعروض بالسوق (حنفي ، 2010). وعليه فإن تفادي استبعاد أو إيقاف الشركة عن تداول اسهمها في السوق يعد دافعاً قوياً لإدارات تلك الشركات للقيام بممارسات محاسبية لإدارة الأرباح.

3.3.2 الدوافع التنظيمية :

تمارس جميع الشركات نشاطها التجاري أو الصناعي أو الخدمي في إطار العديد من القوانين والقواعد والمتطلبات التنظيمية والتشريعية التي تصدرها الدولة، والتي يمكن أن تكون دافع للإدارة للقيام بإدارة الأرباح، حتى تتمكن من تحقيق تلك القواعد والمتطلبات، وتظهر الدوافع التنظيمية عندما يكون هناك اعتقاد

لدى الإدارة بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي القوانين والتشريعات والمتطلبات التنظيمية، وبالتالي تسعى الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة بما يقلل من الضغوط التي تتعرض لها الشركة، ويمكن تقسيم الدوافع التنظيمية التي تتعرض لها الشركات على النحو التالي (حمزة ، 2012):-

1.3.3.2 التكاليف السياسية :

تمتلك السلطات التشريعية والحكومية في الدولة القدرة على إعادة نقل وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع، ويعتبر قطاع الشركات بوجه خاص القطاع المعرض لعملية إعادة التوزيع، هذا ما يخلق حافز لدى إدارة الشركات لمواجهة مثل هذه التدخلات الحكومية بتوظيف العديد من البدائل الدفاعية واختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلنة والاعلان عن حملات المسؤولية الاجتماعية وذلك بهدف صرف نظر الجهات الحكومية عن الشركة، وبالتالي تجنب أو تخفيض التكاليف المرتبطة بهذا التدخل والتي يطلق عليها مصطلح التكاليف السياسية (Watts & Zimmerman, 1978 و صالح ، 2003). وتشير التكاليف السياسية إلى كافة التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة لما تتخذه الدولة من قرارات سيادية أو ما تقوم به من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات قانونية من شأنها أن تؤثر سلباً على قيمة الشركة أو تعمل على تحويل الثروة بين المجموعات المختلفة (الرسيني ، 2010). وتعتبر مثل هذه التكاليف بمثابة أعباء إضافية تتحملها الشركات كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الحكومة مثل قوانين زيادة معدلات الضريبة أو تحميل الشركة بأعباء اجتماعية مرتفعة (الداعور و عابد ، 2009). فالشركات الكبيرة الحجم التي تحقق أرباحاً عالية تكون محط انظار واهتمام الدولة (السياسيين) والعاملين، والنقابات العمالية والمهنية المختلفة، والمستهلكين، وتكون عرضة للتدخلات والضغوط على صورة طلبات لزيادة اجور العاملين وتحسين ظروف اعمالهم، أو ممارسة الرقابة على سياسات تسعير

المنتجات، وفرض معدلات ضريبية عالية أو استحداث ضرائب جديدة، ومنع سياسات الاحتكار، كما تشمل أيضاً إجراءات التقاضي التي تتعرض لها الشركة لتعويض الغير عن أي اضرار لحقت بهم وكان نشاط الشركة سبباً رئيسياً في حدوثها (أبو الخير، 1999). فالشركات التي تواجه احتمال صدور احكام قضائية ضدها لتعويض الغير عما لحق بهم من اضرار نتيجة نشاط الشركة فإنها قد تقوم بإدارة أرباحها حتى تقلل من قيمة التعويض الذي يمكن أن يفرض عليها، وبالمثل فإنه عندما تتعرض الشركات للفحص والتفتيش من جانب سلطات مكافحة الاحتكار فإنها تقوم بإدارة أرباحها، وذلك في الفترات التي تسبق فترة التفتيش (الحوشي، 2008). كما تشمل التكاليف السياسية الخطر السياسي الذي قد تتعرض له الشركات التي تتعامل في مجال الصناعات الاستراتيجية - كالأدوية أو النفط والغاز وتحقق أرباحاً طائلة - متمثلاً في احتمال الخضوع لقيود وضغوطات صارمة، فقد قامت شركات البترول خلال حرب الخليج بإدارة أرباحها لتخفيض الدخل من اجل ما قد تتعرض له من فرض تكاليف سياسية (محمود، 2011).

2.3.3.2 المدفوعات الضريبية :

يتم تحديد مقدار الضريبة المفروض على الشركات بناءً على قيمة الأرباح المحققة، وفي كثير من الاحيان تحاول الشركات تجنب عبء الضرائب المفروضة أو تخفيضه قدر الامكان أو تأجيلها إلى فترات قادمة، ويشكل ذلك دافعاً قوياً لإدارة الأرباح (الرشيدي ، 2010 و Gonchanalyze & Zimmerman, 2006 نقلاً عن حميدات، 2013).

لذلك فمن المحتمل أن تلجأ إدارات تلك الشركات إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، واستخدام الطرق التي تؤدي إلى ما تراه مناسباً أو محققاً لدوافعها، فهي تختار الطريقة المناسبة التي تولد

التأثير المرغوب فيه على المدفوعات الضريبية استجابة إلى التغييرات المتوقعة في السياسة الضريبية (حبيب ، 2011). وهنا يمكن التمييز بين الحالات الآتية:-

- عندما يكون دخل الشركة خاضع للضريبة، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وذلك من خلال تخفيض أرباحها حتى تتمكن الشركة من تحقيق وفورات ضريبية بدفع ضرائب اقل أو تدنية هذا العبء (الرشيدي، 2010 و المؤمني، 2006).
- في حالة تحقيق الشركة لخسائر عن الدخل فإن إدارة الشركة قد يكون لديها دافع لممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام احد تقنيات إدارة الأرباح - Big Bath Accounting - وذلك لزيادة هذه الخسائر والاستفادة من مبدأ ترحيل الخسائر للسنوات القادمة وتحقيق وفورات ضريبية في المستقبل (الجندي ، 2005).
- عندما تتمتع الشركة بفترات إعفاء ضريبية وخاصة خلال السنوات الأولى لتأسيسها، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة لإدارة أرباحها، وذلك من خلال تعظيم الأرباح والاعتراف المبكر بها، للاستفادة من فترات الإعفاء، الامر الذي يحسن من صورتها وينعكس بدوره على اسعار اسهمها وبالتالي زيادة قيمتها (عبدالله ، 1995). حيث يمكن لإدارات الشركات بأن تقوم خلال فترات الإعفاء الضريبي بتحقيق وفورات ضريبية عن طريق تأجيل بعض المصروفات إلى فترة انتهاء الإعفاء والخضوع للضريبة.
- وبناءً على ما سبق فإنه يمكن اعتبار المدفوعات الضريبية احد الدوافع التي تفسر سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح والتنبؤ بها، حيث يكون من المتوقع ممارسة إدارة الأرباح بدافع تخفيض الضرائب أو تجنبها أو ترحيلها (الرشيدي ، 2010).

4.2 اساليب إدارة الأرباح :

تعد القوائم المالية المعلنة محصلة ما تم القيام به من عمليات وأحداث اقتصادية خلال الفترة المالية، إذ يخضع إعدادها لمعايير ومبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها، تحدد البيانات التي يجب أن تشملها هذه القوائم، وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها بالإضافة إلى عرضها والإفصاح عنها

(دهمش ، 1995). وبما أن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية فإنها تلجأ تحت ظروف معينة إلى اتباع ممارسات من شأنها التأثير على الأرقام المحاسبية المعلنة، بحيث تتم هذه الممارسات بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ المحاسبية وبطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والمخاوف لدى الأطراف المهتمة بوضع الشركة (البارودي ، 2002).

إن إدارة الأرباح قد تكون ناتجة عن الممارسات الطبيعية للنشاط الاعتيادي للشركة، أو قد تكون ناتجة عن تدخل مقصود من قبل الإدارة بقصد التأثير في الأرقام المحاسبية (المؤمنى ، 2006). وعليه فإن الأرباح المحاسبية يمكن أن تدار بأحد الطرق التالية (الشعراوي ، 2011) :-

1.4.2 أولاً: إدارة الأرباح بطرق طبيعية: وتنتج الإدارة الطبيعية للأرباح من العمليات الانتاجية والتمويلية والاستثمارية في الشركة، وهذه العمليات بطبيعتها ناتجة عن توليد الأرباح في الشركات دون وجود أي تأثير غير طبيعي منها.

2.4.2 ثانياً: إدارة الأرباح بطرق مقصودة: وهي ناتجة عن تدخل الإدارة في الأرباح، بطريقة متعمدة تؤدي إلى إنتاج دخل بالمستوى الذي ترغب به إدارة الشركة، ويمكن التفرقة بين نوعين من الطرق المستخدمة في إدارة الأرباح بطريقة مقصودة، وفقاً لما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تتم عن طريق أنشطة ووسائل حقيقية أو عن طريق وسائل محاسبية؛ قد تتخذ الإدارة احدهما أو كلاهما للتأثير على الربح المحاسبي وذلك من خلال المجالات التي تتناسب وكل أسلوب منها، **أولهما:** إدارة حقيقية للأرباح، تتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية بهدف التأثير المتعمد على رقم الربح، **وثانيهما:** إدارة محاسبية للأرباح، تعني استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقاً لمبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها، بهدف إخفاء الأداء الاقتصادي الفعلي للشركة (حنفي، 2010). وبالتالي فإنه يمكن التمييز بين نوعين لإدارة الأرباح

المتعمدة هما إدارة الأرباح الحقيقية و إدارة الأرباح المحاسبية أو الوهمية (السيد، 2004 ؛ حنفي ، 2010 ، و الزكي ، 2004):-

1.2.4.2 إدارة الأرباح الحقيقية:

يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح من خلال اتخاذها لقرارات إدارية تخضع لسلطات وقرارات الإدارة، من خلال التحكم في حدوث بعض الأنشطة سواء أكانت متعلقة بالعمليات الانتاجية أو الاستثمارية أو التمويلية، ويعني ذلك إمكانية تأجيل توقيت حدوث عمليات مالية لسنة تالية أو تقديم عمليات كان ينبغي القيام بها في سنة تالية، مثال ذلك تأجيل أو تقديم حدوث عمليات بيع أو شراء أو استثمار، أو تأجيل أو تقديم حدوث مصروفات معينة مثل مصروفات البحث والتطوير والإعلان ومصروفات الاصلاح والصيانة (أبو المكارم ، 2004). ومن اهم الممارسات الحقيقية التي تستخدمها إدارات الشركات في إدارة أرباحها (الرشيدي ، 2010):-

1.1.2.4.2 إدارة المبيعات:

تعتبر إدارة المبيعات احد الاساليب الحقيقية لإدارة الأرباح، ويمكن للإدارة من خلالها القيام بإدارة القرارات المتعلقة بالمبيعات، بالكيفية التي تؤدي إلى نقل مبيعات السنوات التالية إلى السنة الحالية لزيادة الأرباح في السنة الحالية، ففي السنة التي تكون فيها الأرباح منخفضة، قد تعتمد الإدارة زيادة مبيعات تلك السنة، ومن ثم زيادة أرباحها، والاستفادة من تأثيرها الايجابي على سنة الحدث بالرغم من إمكانية حدوث تأثير سلبي على أرباح السنوات التالية (الخشن ، 2010). ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام الإدارة لعدة ممارسات منها (حنفي ، 2010 و معروف ، 2010):-

أ- تقديم خصومات عالية على المبيعات - تخفيض اسعار البيع - قرب نهاية السنة المالية بهدف تعجيل المبيعات وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات بشكل كبير ونقلها من السنة المالية التالية (القادمة) إلى السنة الحالية.

ب- تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الآجلة.

ج- تخفيض قيمة الدفعة المقدمة عند البيع بالأجل.

د- زيادة فترة الائتمان الممنوحة للزبائن عند البيع بالأجل.

2.1.2.4.2 إدارة المصروفات الاختيارية:

يمكن لإدارة الشركة القيام بإدارة الأرباح من خلال تأثيرها في المصروفات الاختيارية بالزيادة أو بالتخفيض، وذلك من خلال تحكمها في مصاريف الاعلان والبحوث والتطوير ومصاريف الصيانة، وكذلك المصروفات العمومية والإدارية وغيرها من المصروفات، فالإدارة لديها صلاحيات واسعة في هذا المجال، يمكن استخدامها للوصول إلى الرقم المرغوب به (السيد ، 2004). ففي الفترات التي تكون فيها أرباح الشركة مرتفعة، قد تعتمد إدارة الشركة زيادة تلك المصروفات ومن ثم تخفيض أرباحها في الفترة الحالية، والاستفادة من تأثيرها الإيجابي على أرباح السنوات التالية، وعلى العكس من ذلك فإن الإدارة قد تعتمد تخفيض تلك المصروفات في السنوات ذات الأرباح المنخفضة، وذلك لتحقيق تأثير إيجابي على أرباح السنة الحالية (حنفي ، 2010).

3.1.2.4.2 إدارة الإنتاج :

يمكن للإدارة القيام بإدارة أرباحها من خلال التحكم في حجم الانتاج بالشكل الذي ترغب فيه، فمن خلال زيادة عدد الوحدات المنتجة يتم تخفيض التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة من المنتج، وبالتالي تخفيض التكاليف الكلية للوحدة، كما أن زيادة الانتاج يؤدي إلى الزيادة في مخزون اخر المدة مما يؤدي إلى الانخفاض في تكلفة البضاعة المباعة، ومن ثم زيادة الأرباح والوصول إلى رقم الربح المستهدف (حمزة،

(2012). وعلى العكس من ذلك في حالة رغبة الإدارة في تخفيض الأرباح فإنها تقوم بتخفيض عدد الوحدات المنتجة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة، مما ينعكس على أرباح الفترة بالانخفاض (الخشن ، 2010).

2.2.4.2 إدارة الأرباح المحاسبية:

تنشأ العديد من الفرص لإدارة الأرباح من خلال الاسلوب المحاسبي الذي يعتمد على استخدام المتغيرات المحاسبية التي تتضمن اختيار السياسات والطرق المحاسبية، حيث تقوم إدارة الشركة باتخاذ قرارات تتعلق بالتقدير والقياس والتبويب، وتُتاح للإدارة مرونة نسبية في الاختيار بين هذه الطرق والبدائل، وممارسة التقدير الشخصي لمعالجة بعض الاحداث الاقتصادية، وذلك للتأثير على أرباح الشركة المتعلقة بالفترة المالية، كما يطلق على هذه المتغيرات المحاسبية بالمتغيرات المصطنعة أو الوهمية (البارودي ، 2002). ويشتمل الاسلوب المحاسبي على العديد من الوسائل المحاسبية التي يمكن ممارستها للتأثير في الأرقام المحاسبية والتي من بينها (القثامي والخيال ، 2010):-

1.2.2.4.2 التغييرات المحاسبية:

يفترض مبدأ الثبات في المحاسبة، استخدام نفس السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في القياس والإفصاح عن الأحداث والعمليات الاقتصادية، وذلك لتسهيل عملية إجراء المقارنات بين النتائج المالية لفترات زمنية مختلفة لنفس الشركة أو ما بين النتائج المالية لمجموعة من الشركات التي تعمل في نفس الصناعة خلال فترة زمنية معينة، حيث أن التغيير في هذه السياسات والطرق المحاسبية قد يجعل عملية المقارنة عديمة الفائدة ويفقد القوائم المالية خاصية قابليتها للمقارنة (كبلان وسليمان، 2009). وبالرغم من ذلك فقد اتاحت المبادئ والمعايير المحاسبية لمدراء الشركات الحرية في إجراء تغييرات محاسبية معينة

وبشكل اختياري وفقاً لظروف الشركة وبما تقتضيه الضرورة، وبشرط أن يكون هناك مبررات منطقية لإجراء هذه التغييرات، إلا أن مرونة تطبيق المبادئ وما تتضمنه من بدائل متعددة لكل سياسة محاسبية قد تدفع الإدارة إلى استغلال هذه المرونة والحرية الممنوحة لها لأغراض ذاتية وذلك للوصول إلى الربح المرغوب فيه، وتشتمل التغييرات المحاسبية على التغيير في السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، وكذلك التغيير في تكوين الوحدة المحاسبية والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي (القثامي والخيال ، 2010):

1.1.2.2.4.2 التغيير في السياسات المحاسبية:

يحدث هذا التغيير عندما تتبنى الإدارة سياسة محاسبية تختلف عن سياسة محاسبية سابقة كانت تستخدمها الشركة، وأن يحظى كلا منهما بالقبول، وتتمثل هذه التغييرات فيما يلي (أبو نصار وحميدات ، 2013) :-

- أ- التغيير في سياسات تقييم المخزون كالتحول من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة المتوسط المتحرك (المرجح).
- ب- التغيير في طريقة حساب الاستهلاك للأصول الثابتة كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى طريقة الاستهلاك المتسارع.
- ج- التغيير في الطرق المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية.
- د- التغيير في طرق معالجة الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

2.1.2.2.4.2 التغيير في التقديرات المحاسبية:

تتطلب عملية إعداد القوائم والتقارير المالية الاستخدام المتكرر للتقديرات المحاسبية للعديد من البنود، و يتعلق التقدير بما سيحدث في المستقبل وهو نتاج طبيعي يفرضه مبدأ الحيطة والحذر، ويعتمد التقدير على الخبرة الشخصية لإدارة الشركة ومدى معرفتها وإلمامها وتخصصها بالصناعة التي تعمل بها، وعادة

ما تقوم الإدارة بإعادة التقديرات المحاسبية من فترة لأخرى مع وقوع أحداث جديدة أو اكتساب المزيد من الخبرة أو الحصول على معلومات إضافية، ومن امثلة هذه التقديرات المحاسبية ما يلي (عبدالمجيد ، 2000 و الساكني ، 2010) :-

- أ- تقدير العمر الانتاجي للأصول الثابتة.
- ب- تقدير قيمة الاصل كخردة في نهاية عمره الانتاجي.
- ج- تقدير الالتزامات المحتملة الناتجة عن الضمانات.
- د- تقدير الالتزامات المحتملة المتعلقة بالدعاوى القضائية.
- هـ- التقديرات المتعلقة باحتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- و- تقديرات نسب الانجاز لعقود الانشاءات طويلة الأجل.

3.1.2.2.4.2 التغيير في تكوين الوحدة المحاسبية:

يحدث هذا النوع من التغييرات عند اندماج أو اتحاد شركتين أو اكثر وتكوين كيان اقتصادي جديد، أو عند السيطرة على صافي اصول وعمليات شركة اخرى، أو عند تقسيم شركة كبيرة إلى شركتين صغيرتين أو اكثر، مما يتطلب إعداد قوائم مالية موحدة أو منفصلة في حالة التقسيم، فقد تستخدم الإدارة هذا النوع من التغييرات لتحقيق اهدافها من خلال المبالغة في تقييم قيم الاصول والالتزامات أو تخفيض قيمتها، وبالتالي تقييمها بقيمة مخالفة لتقييمها العادلة بما يحقق الهدف من إعادة التقييم (الحوشي ، 2008).

إن استخدام التغييرات في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وغيرها من التغييرات من قبل إدارة الشركة لإدارة أرباحها يختلف اسلوبه باختلاف الدافع الذي يمكن أن تحصل عليه من وراءها، فأنواع مختلفة من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها غير المباشر على التدفقات النقدية وبالتالي على أرباح الشركة، وتلجأ الإدارة إلى استخدام وتوظيف هذه التغييرات لتأثيرها

المادي والملموس في الأرباح وبالتالي فإن تبنيها من قبل الإدارة يكون بعد دراسة مدى تأثيرها في الأرباح المحاسبية وبالأسلوب والتوقيت المناسبين اللذين تحددهما الإدارة لتحقيق اهدافها من خلال إدارة أرباحها (جهماني ، 2001).

2.2.2.4.2 إعادة التصنيف :

يعد التصنيف احد الاساليب المحاسبية التي قد تستخدمها إدارة الشركة بقصد إدارة أرباحها، ويقصد بالتصنيف إعادة تبويب المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بالطريقة التي تحقق اغراض الإدارة وتتماشى مع اهدافها، ويعد تبويب البنود وتصنيفها في القوائم المالية من الممارسات التي ليس لها تأثير على صافي أرباح الشركة، ولكنها تؤثر على الاجزاء التي تتكون منها تلك القوائم المالية، فقائمة الدخل مثلاً تتكون من أنشطة مستمرة وأنشطة غير مستمرة، وبنود عادية وبنود غير عادية تختلف بشكل كبير عن بنود النشاط الاعتيادي للشركة، وكل جزء منها يستخدم في احتساب نسب مالية وبالتالي فإن التلاعب في تبويب البنود ضمن هذه القائمة قد يؤثر على الدخل الناتج من البنود العادية، وهذا بدوره يؤثر على قرارات المستثمرين والمقرضين، فمن خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة يمكن التأثير على النسب المالية للشركة، ومع أن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية إلا انه يترك تأثيراً على قدرة المستخدمين بشأن فهم الاداء المالي الحقيقي للشركة (السيد ، 2004 و عبد الحميد ، 2007).

3.2.2.4.2 المخصصات:

تعتبر المخصصات من الحسابات الأكثر أهمية في إدارة الأرباح، حيث يمكن التوسع فيها او الحد منها للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه حسب استراتيجية الإدارة (السيد ، 2004). وقد عرف معيار

المحاسبة الدولي (ISA 37) المخصصات على انها التزامات ذات توقيت ومبلغ غير مؤكدين، ويتم الاعتراف بها إذا حققت الشروط التالية (أبو نصار وحميدات ، 2013):-

- أ- عندما يكون لدى الشركة التزام حالي نتيجة لحدث سابق.
- ب- إذا تضمنت تضحيات بالموارد لتسديد التزامات تعاقدية.
- ج- إذا كان من الممكن تقدير مبلغ الالتزام بموثوقية.

وتعد المخصصات عبء على قائمة الدخل يجب خصمها من مجمل الربح، أو إضافتها إلى مجمل الخسائر قبل الوصول إلى نتيجة أعمال الشركة، فالهدف من تكوين المخصصات هو مواجهة خسائر غير مؤكدة تؤثر في المركز المالي ونتيجة أعمال الشركة، تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة، فإنه يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة وعمل مخصصات لها إذا توافرت القدرة على تقديرها بدرجة معقولة، اما الأرباح المحتملة فإنه لا يجب الاعتراف بها أو تسجيلها في حساب قائمة الدخل، إلا أن إدارات الشركات قد تستغل هذه المخصصات للمناورة بها إما بزيادتها أو تخفيضها للوصول إلى رقم الربح المستهدف، خلافا للهدف الذي وجدت من أجله، فإذا كان أداء الشركة ضعيفاً تلجأ الإدارة إلى تقليل المخصصات أو إلغائها، من أجل زيادة الأرباح إلى رقم الربح المستهدف، على العكس من ذلك إذا ما كان ادائها مرتفع فتلجأ الإدارة في هذه الحالة إلى زيادة المخصصات أو المغالاة فيها من أجل تخفيض الأرباح إلى رقم الربح المرغوب فيه (الصباح، 2012 و حمزة، 2012).

مما سبق يتضح أن الاسلوب الحقيقي لإدارة الأرباح يتضمن اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية حقيقية، وهي بطبيعتها تؤثر على التدفقات النقدية، وهو ما قد تتجنبه كثير من الشركات، أما الاسلوب المحاسبي فإنه يعتمد على اتخاذ قرارات محاسبية تتعلق باستغلال الإدارة للمرونة الممنوحة لها في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة، واستخدام التقدير الشخصي، وهي بطبيعتها لا تؤثر على التدفقات النقدية وأن

تكلفة تطبيقها منخفضة، ويلاحظ إنه من الصعب التحديد بدقة أي من الاساليب تفضله الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة، حيث يتوقف إتباع احداها على العوامل المحيطة بالشركة (الرشيدى ، 2010).

إلا انه يمكن القول بأن الإدارة ستفضل إدارة الأرباح باستخدام بدائل محاسبية، وذلك على أساس أن المتغيرات الحقيقية قد تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية، وقد لا تكون الإدارة مستعدة للتضحية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية، خاصة وأنه يمكن تجنب التضحية بها باستخدام المتغيرات المحاسبية، كما أن هناك بعض الخصائص الواجب توافرها في الاسلوب الذي ترغب الإدارة في استخدامه لإدارة أرباحها (الداعور و عابد، 2009؛ الرستيني ، 2010 و حبيب ، 2011) :-

- أ- أن يتفق الاسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها والمعايير الدولية، وأن يعتمد على حكم مهني سليم.
- ب- أن يحقق الاسلوب المستخدم التعديل المطلوب في رقم الربح دون أن يزعج بالشركة في أعمال غير مرغوب فيها مستقبلاً، وأن يساعد في تحقيق اهداف الشركة طويلة الاجل.
- ج- ألا يترتب على الشركة جراء استخدامه التزاماً في المستقبل.
- د- أن يستمر استخدامه بمفرده أو مع اساليب اخرى خلال مجموعة من الفترات المالية المتتالية.
- هـ- ألا يحتاج الاسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية اخرى.

5.2 تقنيات إدارة الأرباح (Earnings Management Techniques):

يقوم المدراء بممارسة أنشطة لإدارة الأرباح بالاعتماد على طرق محاسبية مختلفة، يمكن من خلالها زيادة الأرباح المعلنة أو تخفيضها أو المحافظة على استقرارها بما يتوافق مع اهدافهم (الجبري ، 2013) وتأخذ هذه التقنيات أشكال عديدة يمكن أن يستخدمها مدراء الشركات عند ممارسة إدارة الأرباح أهمها (Mckee , 2005؛ الاشقر، 2010 و فياض، 2012):-

1.5.2 التلاعب بالدفاتر (Cooking The Books):

تقوم الشركات عادةً بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة في ذلك العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق الدخل المستهدف أو لضمان معدل معين من المكافآت، وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن أن يستخدمها مدراء الشركات من أجل التلاعب بحساباتهم، والتي قد تكون وهمية أحياناً (عواد، 2009):-

أ- الاعتراف المبكر بالإيرادات (تسجيل الإيرادات):

طبقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة يتم الاعتراف بالإيراد إذا ما تم اكتسابه بتسليم البضاعة أو تقديم الخدمة محل البيع للعميل، ويتحقق الإيراد بتحصيله أو التأكد من تحصيله بدرجة كافية، وقد تؤدي بعض الممارسات المحاسبية التي يقوم بها بعض المدراء بالاعتراف بالإيراد في فترة محاسبية معينة على الرغم من عدم توفر شروط الاعتراف به ومن بين تلك الممارسات ما يلي (حماد ، 2011):-

- تسجيل إيرادات في الفترة المحاسبية المنتهية عن عمليات بيع تمت في الفترة التالية، أو تسجيل إيراد عن تقديم خدمات تمت لأكثر من سنة، بتسجيل الدفعة كاملة في نفس الفترة التي تم استلامها فيها مع انها تخص أكثر من فترة مالية، وذلك بهدف تضخيم إيرادات الفترة المنتهية وأرباحها، لتتفق مع ما قد تكون قد اعلنته إدارة الشركة من توقعات في هذا الشأن، أو بما يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.
- تسجيل إيرادات عن عمليات البيع غير التامة وبضاعة الأمانة، حيث يقوم مدراء بعض الشركات بالاتفاق مع بعض العملاء على قيامهم بإرسال أوامر شراء بكميات كبيرة دون التزامهم باستلام تلك البضاعة أو تحملهم المسؤولية عنها، وتقوم الشركة بتسجيل تلك البضاعة كمبيعات على الرغم من عدم تسليمها للعملاء، وفي حالات أخرى يقوم المدراء بشحن كميات كبيرة من البضائع قبل نهاية الفترة المالية إلى وكلاء البيع، وتسجيل تلك البضاعة كمبيعات على الرغم من انها ليست مبيعات فعلية وانها موجودة طرف الوكلاء على سبيل الامانة.

ب- تأجيل الاعتراف بالمصروفات:

يقوم مدراء بعض الشركات بالتلاعب في مصروفات الفترة بغرض تخفيضها وتضخيم الأرباح على

غير الحقيقة، ومن بين هذه الممارسات ما يلي (لطفي ، 2005 : 73):-

- رسلة وتأجيل المصروفات لفترة لاحقة.
- المغالاة في تقييم مخزون اخر المدة.
- التلاعب في تكوين واستخدام مخصصات الالتزام المتوقعة.
- تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الاصول الثابتة وغير الملموسة.

ج- المصاريف غير المتكررة:

حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدي بدوره

إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية (الاشقر ، 2010 : 39).

د- إيرادات أو مصروفات وهمية:

يقوم المدراء في بعض الشركات بتسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية أو بعض المصروفات

الوهمية بغرض تضخيم أو تخفيض الأرباح، أو تقليل الخسائر في فترة محاسبية معينة، وربما لأسباب

ضريبية معينة (لطفي، 2005 و فياض، 2012).

هـ - خطط التقاعد:

يمكن للشركات التي تعمل داخل الاسواق التي ترتفع فيها الاسعار (Pull Market) ، أن تحسن

من إيراداتها عن طريق خفض مخصصات التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو

بسرعة أكبر من توقعات الشركة (عواد، 2009 : 26).

و- بنود خارج الميزانية:

تقوم بعض الشركات بإدراج التزامات أو مصاريف معينة في حسابات بعض فروعها، أو في حسابات شركات تابعة ذات غرض خاص³، من أجل إخفائها عن بعض الاطراف ذات العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة، و يكون ذلك مجالاً للتلاعب من قبل مدراء الشركة، ومن امثلة ذلك (حماد ، 2011 : 274):-

- تحويل الاصول غير الحيدة إلى الشركة ذات الغرض الخاص.
- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى الشركة ذات الغرض الخاص لإخفائها من ميزانية الشركة الأم.
- تحويل بعض الالتزامات المالية إلى (من) الشركة ذات الغرض الخاص لتحسين التدفقات النقدية للشركة الأم.
- استخدام الشركة ذات الغرض الخاص في تقاضي عمولات وتحقيق أرباح غير مشروعة.

2.5.2 تخزين الأرباح لسنوات مستقبلية (تنويع الاحتياطات) (Cookie Jar Reserves):

تتميز المحاسبة المبنية على اساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تسجل بناءً على احداث وصفقات تمت في السنة المالية الجارية، وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقدير من الإدارة، إلا انه لا يمكن معرفة الاحداث المستقبلية على وجه الدقة وقت التقدير، فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، ويمكن القول بأنه ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، و أن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح (فياض، 2012).

³ الشركة ذات الغرض الخاص: هي شركات انشئت لتنفيذ نشاط أو مجموعة محددة من العمليات المرتبطة مباشرة بغرض محدد، ويعتبر التمويل من أهم الاغراض التي تستخدم فيها الشركات ذات الغرض الخاص، وفي احيان اخرى يكون الغرض من هذه الشركات هو تحقيق وفورات وإعفاءات ضريبية تعود في نهاية الأمر على الشركة الأم (حماد ، 2011).

فعندما تحقق الشركة أرباحاً كبيرة في بعض السنوات - تفوق الحد الأعلى المنصوص عليه في خطط الحوافز التي يتم في ضوءها تحديد مكافآت الإدارة - تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات، تكون النتيجة تسجيل مصروفات أكبر في الفترة الحالية لتخفيض الأرباح وجعلها في حدودها المرغوب فيها من خلال تخزين الأرباح في صورة احتياطات سرية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ (Cookie Jar Reserves) يمكن استخدامه لاحقاً لتعزيز الإيرادات (حماد ، 2011).

ومن الأساليب التي تستخدمها الإدارة في تخزين جزء من الأرباح الحالية لفترة مستقبلية، تكوين الاحتياطات والمخصصات من خلال (حميدات، 2013: 16) :-

- تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- تقدير قيمة الانخفاض في المخزون.
- تقدير نسبة الانجاز في عقود الإنشاءات طويلة الأجل.

3.5.2 تنظيف القوائم المالية (Big Bath Accounting):

تقوم الشركة وفقاً لهذا الأسلوب بتنظيف القوائم المالية عندما تتوقع ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية رئيسية والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، عوضاً عن الاعتراف بهذه المصروفات بمجرد ظهورها، فإن الإدارة تخفض الدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة كنتيجة للقيام بتنظيف القوائم المالية، مما يؤدي إلى خفض الأرباح الحالية بشكل كبير، إلا أن دخل السنوات اللاحقة سوف يعزز بسبب غياب هذه التكاليف (الحمومي ، 2007).

وغالباً ما تلجأ الإدارة إلى استخدام هذا الأسلوب خلال فترات الضغوط التنظيمية، وخاصة عند تغيير الإدارة التنفيذية وتعيين إدارة جديدة بدلاً عنها، سواء كان هذا التغيير روتيني أم غير روتيني، فإذا كانت

الإدارة السابقة تحقق خسائر أو تعاني من مشاكل أو ضعف في الأداء التشغيلي، فإن الإدارة الجديدة سوف تستغل الفترة الأولى من تعيينها بتحميلها لكل الخسائر والنفقات المحتملة التي تخص السنوات التالية، على دخل السنة الحالية، طالما أن اللوم في ذلك سوف يوجه إلى الإدارة السابقة، وبهذا سوف تعزز الإدارة الجديدة من فرص تحقيق الأرباح في السنوات التالية مع خلق ارضية مناسبة وأساس منخفض لأدائها المستقبلي (معروف ، 2010).

كما أن الإدارة يمكن أن تلجأ إلى تنظيف قوائمها المالية في الحالات الآتية (الحمومي ، 2007):-

1. عقب تراجع الأداء الاقتصادي ولا يكون هناك اي مؤشر لتحسين الأداء في الامد القصير.
2. خلال فترة إعادة الهيكلة.
3. خلال عمليات الاندماج.
4. خلال الازمات الاقتصادية مثل (انهيار الاسواق المالية في عام 2008)، أو في الازمات السياسية مثل (حرب الخليج وأحداث سبتمبر عام 2001).

وتعتمد إمكانية قيام الإدارة بتنظيف قوائمها المالية على شرط قدرة السوق على تقبل المحتوى المعلوماتي لهذه الممارسات، بحيث ان فترة الركود الاقتصادي تعتبر من الظروف الملائمة للقيام بالتنظيف، وذلك بسبب أن السوق سوف يتحمل الأنباء السيئة الناتجة عن عملية التنظيف إذا ما أخذ في الاعتبار أن الأنباء السيئة متوقعة اصلاً، ففي هذه الحالة فإن زيادة الامور سوءاً لن يكون مكلفاً بالنسبة للشركة، كما أن الدافع للقيام بذلك من قبل الإدارة هو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يغفرون وبسرعة للشركة اعلانها عن الأرباح السيئة سنة التنظيف في حال إذا ما أتبعبت بتحسين فعلي في السنوات اللاحقة (الحمومي ، 2007).

6.2 العوامل المحددة لإدارة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات سلوك إدارة الأرباح كظاهرة، وركزت العديد منها على دراسة العوامل المؤثرة على سلوك الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح، وذلك للتعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤثر على إدارة الشركة وقراراتها وتدفعها لاستخدام بدائل الطرق والسياسات المحاسبية في سبيل الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه.

وقد اثبتت هذه الدراسات أن ممارسات الإدارة تجاه إدارة أرباحها تختلف باختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها الشركة، ففي ظل ظروف تشغيلية معينة نجد أن حجم الشركة ونسبة المديونية، والمدفوعات الضريبية تمثل عوامل محددة في اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية، وفي ظل ظروف أخرى يكون لربحية الشركة، وانحراف الأنشطة التشغيلية عن مستواها الطبيعي، وتشتت هيكل الملكية، وقيد الشركة بسوق الأوراق المالية هي أيضاً عوامل مؤثرة (محددة) في إدارة الأرباح (جهماني، 2001؛ حمد، 2007؛ المؤمني، 2006 و حبيب، 2011).

ومن هذه الدراسات التي اهتمت بتحديد العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة باتجاه إدارة أرباحها، دراسة Moses (1987) والتي من خلالها تم اختبار حجم الشركة، والقيمة السوقية لأسهمها، والتكاليف المتعلقة بالموظفين من مصاريف ورواتب، وأجور، ونظام المكافآت، ونسبة الملكية، ووجود نقابات العمال، كعوامل مؤثرة (محددة) في اتباع الإدارة لممارسات إدارة الأرباح.

وكذلك دراسة سليم (1999) التي اختبر من خلالها أثر عوامل حجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، والقطاع الاقتصادي التابعة له الشركة، وهيكل الملكية، على اتجاه الشركات المساهمة المصرية نحو إدارة أرباحها.

ودراسة المؤمني (2006) التي طبقت على الشركات المدرجة ببورصة عمان، والتي قامت بدراسة أثر حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة كبار المستثمرين، ونوع تقرير المراجع الخارجي، على اتجاه سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح فيها. بالإضافة إلى دراسة القثامي والخيال (2010) التي أجريت على الشركات السعودية المساهمة التي تتداول اسهمها في سوق الاسهم السعودي، لدراسة أثر عوامل: حجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، كعوامل مؤثرة على اتجاه الشركات المساهمة السعودية نحو إدارة أرباحها. وغيرها من الدراسات التي تطرقت إلى دراسة هذا الجانب من هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بهذه الدراسة فإنها تقوم بدراسة العوامل التي تؤثر على إدارة الشركات المساهمة الليبية وتدفعها نحو اتباع هذه الظاهرة (الممارسات) في إدارة أرباحها. وفيما يلي عرض لبعض العوامل المحددة لقرارات إدارة الشركة والتي اعتبرت مهمة في التأثير على الإدارة لإدارة أرباحها:-

1.6.2 حجم الشركة :

تناولت معظم الدراسات السابقة عامل الحجم باعتباره ذو أهمية في إدارة الأرباح المحاسبية، وأجمعت على أنه كلما زاد حجم الشركة كلما ازدادت احتمالية إدارة الأرباح فيها (Moses, 1987 ؛ القرعان ، 2005 و حمد، 2007). وأرجعت ذلك إلى وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة الكبيرة الممنوحة في استخدام التغييرات والتقديرات المحاسبية، وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلبات الأرباح من سنة إلى أخرى في الشركات الكبيرة، بعكس الحال في الشركات الصغيرة (جهماني ، 2001 : 118). حيث أن التقلبات الكبيرة في إيرادات الشركة قد تثير الشكوك وتوجه الانظار نحو هذه الشركات وحجم المنافع التي تجنيها (العبدالله وأخرون ، 2007).

لذلك يعتبر حجم الشركة عاملاً مؤثراً في سياسات الشركات وإجراءاتها، إذ يتطلب من إدارة الشركة أن تتحمل أعباء إضافية تتعلق بفرض معدلات ضريبية أعلى، بالإضافة إلى حساسية الشركات الكبرى بالنسبة للمحيط الخارجي وإلى الدور الاجتماعي والسياسي الذي تتحمله الشركات كبيرة الحجم، من خلال الضغط عليها للمشاركة في المشاريع التنموية والاجتماعية التي من شأنها مساعدة محدودي الدخل والتحسين من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق توظيف نسبة معينة سنوياً، وهذا ما يعرف بالتكاليف السياسية، كما أن الشركات كبيرة الحجم تواجه ضغوطاً كبيرة لمقابلة أو تجاوز توقعات المحللين الماليين، كما أن لديها القدرة على التفاوض بشكل قوي مع المراجعين للتغاضي عن الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن لديها إدارة قوية تمكنها من أن تتجاوز أنظمة الرقابة الداخلية (القثامي والخيال ، 2010 : 264). لذلك فإن الشركات الكبيرة يكون لديها الدافع الأكبر لإدارة أرباحها. وفي هذا الصدد فقد توصلت دراسة حبيب (2011) إلى أنه كلما كبر حجم الشركة زادت احتمالية ممارستها لإدارة الأرباح، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل إليه كلاً من سليم (1999) و المؤمني (2006) فقد توصلوا إلى أن الشركات صغيرة الحجم تقوم بممارسات إدارة الأرباح في محاولة منها لتجنب التقرير عن خسائر، أما دراسة القثامي والخيال (2010) فتوصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم الشركة على اتجاه الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح. وبهذا يمكن اعتبار حجم الشركة متغيراً هاماً قد يؤثر على اتجاه الشركات نحو إدارة أرباحها.

2.6.2 ربحية الشركة :

تعد ربحية الشركة عاملاً مهماً قد يدفع الإدارة باتجاه إدارة الأرباح، إذ تتحدد مقدرة الإدارة على إدارة أرباحها بمقدار الأرباح المحققة والمتوقعة للشركة، فعندما تكون الأرباح المحققة أقل من المستوى المتوقع

أو أعلى منه، تحاول الإدارة الوصول إلى الأرباح المستهدفة من خلال العديد من الوسائل المتاحة لديها (Moses, 1987). فالشركات ذات الأرباح العالية تحاول المحافظة على قيمتها السوقية ومقابلة توقعات المحللين الماليين، باستخدامها للمرونة بشكل أكبر في المناورة بالأرباح بين الفترات المتتالية، وتكون في وضع مريح لإدارة أرباحها، لتوفر العديد من الطرق والأساليب للحفاظ أو الوصول إلى المستوى المرغوب به من ناحيتها ويحقق مصلحتها، أما الشركات التي تحقق أرباحاً منخفضة أو التي تعاني من قصور أو خسائر كبيرة، فإنها تواجه صعوبات في إدارة أرباحها لعدم توفر الطرق والأساليب الكافية التي تساعد على ذلك، فتحاول التقليل من الخسائر إلى أقل حد ممكن ومن ثم العمل على تحسين ربحيتها في السنوات التالية (المؤمنى، 2006). لذا فإن الشركات ذات الأرباح العالية تتجه نحو إدارة أرباحها أكثر من الشركات ذات الأرباح المنخفضة، فكلما ازدادت ربحية الشركة كلما ازدادت احتمالية إدارة الأرباح فيها (هويدي ، 1998). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من القثامي والخيال (2010) و حبيب (2011)، أما دراسة عبد الحميد (2007) فقد توصلت إلى ان انخفاض أرباح الشركة أو تحقيقها للخسائر يعد دافعاً قوياً لقيام إدارة الشركة بإدارة أرباحها. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لعامل الربحية الاثر الإيجابي على اتجاه إدارات الشركات نحو إدارة أرباحها.

3.6.2 نسبة المديونية:

تعد نسبة المديونية احد اهم العوامل المحتملة التي تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات والطرق والأساليب المحاسبية بغرض إدارة الأرباح، فالشركات التي تعتمد على الديون في إدارة نشاطها الاقتصادي ترتفع فيها نسبة المديونية وتنخفض فيها أو تتعدم العوائد التي تقرر للمساهمين (حمدالله ، 1995). وتكون

عرضه للمخاطر التي تتعرض لها الشركة، فكلما ارتفعت نسبة المديونية يتوقع أن تقوم الإدارة بتخفيض هذه النسبة باللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح (القثامي والخيال ، 2010).

فالمستخدمون الخارجيون يهتمون بحجم الالتزامات على الشركة، والإدارة من جانبها تسعى إلى الإبقاء على نسبة المديونية الناجمة عن هذه الالتزامات في مستوى معين خوفاً من انخفاض قدرتها في الحصول على التمويل اللازم، فكلما زادت نسبة المديونية زادت المخاطر بعدم القدرة على السداد وزادت شروط الدائنين، وكلما قلت نسبة المديونية يؤدي ذلك إلى ثقة أكبر من قبل الدائنين و المستثمرين بأن الشركة ستفي بالتزاماتها في أجلها المحدد (العبدالله وآخرون ، 2007). وتشير دراسة القثامي والخيال (2010) إلى أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية، تلجأ إلى استخدام السياسات و الطرق والأساليب التي تعمل على تخفيض هذه النسبة لضمانة الدائنين على سلامة الموقف المالي للشركة. وفي نفس السياق توصلت دراسة عبدالحמיד (2007) إلى أن زيادة حجم المديونية يدفع بالإدارة إلى القيام بإدارة أرباحها. وعلى العكس من ذلك ما توصلت إليه دراسة السهيلي (2006) بأنه لا يوجد تأثير لنسبة المديونية على ممارسات إدارة الأرباح. لذلك ومن خلال هذه النتائج فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض نسبة المديونية إلى الحدود التي تتوافق مع اهدافها.

7.2 قياس إدارة الأرباح :

على الرغم من الصعوبة في تحديد مدى وجود إدارة للأرباح من عدمه في الكثير من الشركات، نظراً لأن العديد من الممارسات التي تقوم بها الإدارة لا يتم الإفصاح عنها، مما يؤدي إلى أن تكون النتائج النهائية المعلنة لا تطابق الواقع الفعلي للمعاملات والأحداث الاقتصادية الفعلية، فقد عمدت الدراسات

المحاسبية على قياسها لكشف ممارساتها من أجل معرفة مدى وجودها، وتوصلت إلى انه يمكن استخدام عدد من الطرق للكشف عن ممارسات الإدارة لإدارة أرباحها (المؤمنى، 2006؛ القثامي والخيال، 2010).

الطريقة الأولى: الاتصال بإدارة الشركة وإجراء المقابلات الشخصية معها وطرح الاستفسارات وتدوين الملاحظات، أو من خلال توزيع استمارات استبيان على الإدارات للتعرف على ممارساتهم في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى معرفة مدى ممارسة الإدارة لهذه السلوكيات.

الطريقة الثانية: الاتصال بالمراجع الخارجي من خلال إجراء مقابلات شخصية معه وطرح الاستفسارات نظراً لمعرفته الوثيقة بممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس المحاسبي، نتيجة اطلاعه على سياق أعمال مراجعة الدفاتر والسجلات ومستندات الشركة والتحقق من صحة اصولها والتزاماتها.

الطريقة الثالثة: فحص القوائم المالية المعلنة من قبل الشركات محل الدراسة، والعمل على تحليل البيانات التي تتضمنها تلك القوائم والتقارير وتقييمها، في محاولة للتوصل إلى نتائج تفيد بوجود مثل هذه الممارسات من خلال تأثيرها على الأرقام الواردة بالقوائم المالية التي خضعت للتحليل من قبل الباحثين، ومن ثم يعطي الباحثون رأيهم بناء على ما تم استنتاجه.

بالنسبة للطريقة الأولى والتي تعتمد على آراء المدراء ربما لا تعطي نتائج مفيدة عن تلك الممارسات، لان الإدارة من المحتمل أن لا تتعاون مع الباحثين لكشف اسرار أعمالها، فهي تخفي تلك الممارسات في التقارير المالية، فكيف إذا كانت في صيغة أسئلة مباشرة وصریحة، فالإدارة تسعى دائماً إلى إخفاء مثل هذه الحقائق خوفاً من أن يؤثر ذلك على مستقبلها بشكل لا ترغب فيه.

وبالنسبة للطريقة الثانية التي يتم التوصل إليها عن طريق المراجع، فقد لا تكون دقيقة لعدة اسباب منها: أن المراجع الخارجي قد لا يكون قادر على كشف مثل تلك الممارسات بسبب عدم وجود خبرة كافية أو لعدم تخصصه في صناعة العميل، كما أن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني التي يخضع لها المراجع تحتم عليه عدم الكشف عن اسرار عملائه للغير والمحافظة على هذه السرية، خوفاً من المساءلة القانونية، بالإضافة إلى احتمال امكانية تواطؤ المراجع الخارجي مع إدارة الشركة، وبالتالي فإن هذه الطريقة قد لا تجدي نفعاً.

اما الطريقة الاخيرة فتعتبر من افضل الطرق المتاحة امام الباحثين في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح لخضوعها إلى فحص نتائج فعلية مع عدم اللجوء إلى الآراء وقوائم الاستبيان لكونها تخضع لما يريد أن يظهره المجيب.

لقد تناولت العديد من الدراسات طرق قياس إدارة الأرباح واجتهد الباحثون في ابتكار نماذج كمية (رياضية) تعطي مؤشرات إحصائية لمعرفة اتجاه إدارة الأرباح، وقد اشارت دراسة القشامي والخيال (2010) إلى وجود أسلوبين لقياس و اكتشاف إدارة الأرباح وهما:-

1.7.2 مدخل معامل التباين:

يعتمد هذا الاسلوب على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات للفصل ما بين الشركات التي تتدخل الإدارة في تمهيد دخلها والشركات غير الممهده، ويعد نموذج (Eckel) من أشهر النماذج المستخدمة في هذا المجال (القرعان ، 2005)، ويفترض (Eckel 1981) بأن الدخل دالة خطية للمبيعات، وأن تمهيد الدخل يتم من خلال التدخل المقصود في إجمالي المبيعات من قبل الإدارة (المؤمنى، 2006)، وبناءً على هذا الافتراض استنتج Eckel النموذج التالي:-

$$SB = \frac{cv\Delta I}{cv\Delta S}$$

حيث أن:

SB = مؤشر سلوك تمهيد الدخل.

CVΔI = معامل التباين للتغير في الدخل.

CVΔS = معامل التباين للتغير في المبيعات.

وتقوم فكرة هذه المعادلة على انه من خلال قسمة معامل التباين للتغير في الدخل على معامل التباين للتغير في المبيعات، يتم الحكم على الشركة باعتبارها ممهده للدخل ام غير ممهده، بالاعتماد على مؤشر سلوك تمهيد الدخل (SB) فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد تصنف الشركة على انها ممهده لدخلها، وهذا يعني أن معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات، اما إذا كانت نسبة المؤشر (SB) تساوي أو اكبر من الواحد الصحيح فإن الشركة تصنف بأنها غير ممهده للدخل (القرعان ، 2005).

2.7.2 مدخل المستحقات :

ارتبط مفهوم إدارة الأرباح بالاستحقاقات بوصفها اساساً تقوم عليه المحاسبة، وهو مبدأ الاستحقاق (Accrual) الذي يعتمد على تحميل الفترة المحاسبية بما لها وما عليها من إيرادات ومصروفات بغض النظر عن التحصيل الفعلي لها، وأساس الاستحقاق بهذا الشكل يقضي على مشكلة التوقيت والمقابلة ويحد بدرجة كبيرة من مشكلة المعلومات الداخلية الناجمة عن الاساس النقدي (أبو الخير، 1997). وعلى الرغم من المزايا التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي إلا انه لا يخلو من أوجه القصور، إذ أنه يساعد على وجود ظاهرة إدارة الأرباح، والتي تعد المشكلة الاساسية لاستخدام أساس الاستحقاق في قياس الربح المحاسبي (أبو الخير، 1999).

وقد اهتم الباحثون بدراسة المستحقات وإيجاد نماذج إحصائية تساعد الاطراف المهتمة بالشركة على استخدامها في الكشف عن إدارة الأرباح، وتعتمد هذه النماذج على أن إدارة الشركة تطبق أساس الاستحقاق بطريقة تخدم مصالحها الذاتية، وبالتالي تستطيع التحكم في الربح المحاسبي من خلال زيادته أو تخفيضه أو بالمحافظة عليه بجعله مستقراً (حنفي، 2010). ويمكن تعريف الربح الناتج عن الاستحقاق المحاسبي بأنه يمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي، وصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، والذي يطلق عليه مصطلح المستحقات الكلية Total Accruals، حيث تنقسم المستحقات الكلية (TA) إلى مستحقات غير اختيارية (إجبارية) Nondiscretionary Accruals وهي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية، ومستحقات اختيارية (عادية) Discretionary Accruals تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية (حميدات، 2013).

ويجب التمييز بين المستحقات غير الاختيارية (الطبيعية) والتي تحدد اقتصادياً دون تدخل الإدارة، وتكون ناتجة عن النشاط التشغيلي للشركة كعمليات البيع والشراء، والمستحقات الاختيارية (غير الطبيعية) والتي تستخدم كمؤشر على إدارة الأرباح، والتي يتم الوصول إليها من خلال معادلة المستحقات الكلية، وذلك باستبعاد المستحقات غير الاختيارية من المستحقات الكلية للوصول إلى المستحقات الاختيارية المستخدمة في إدارة الأرباح والتي قد تكون موجبة في حالة رغبة الإدارة بزيادة الأرباح، أو سالبة في حالة الرغبة في تخفيضها (الشعراوي، 2011). وبالتالي فإنه يمكن التعبير عن المستحقات الكلية (TA) بالمعادلة التالية (Jones, 1991; Dechow et al, 1995; Belkaoui, 2005):

$$TA_{it} = DA_{it} + NDA_{it}$$

حيث أن:

$$TAt = \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t .$$

$$DA_t = \text{المستحقات الاختيارية للشركة في السنة } t .$$

$$NDA_t = \text{المستحقات غير الاختيارية للشركة في السنة } t .$$

لكي يتم تقدير المستحقات الاختيارية (DA) يجب أولاً احتساب مجموع المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الاختيارية)، حيث أشارت دراسة أبو عجيبة (2008) إلى وجود مدخلين يتم استخدامهما لتقدير قيمة المستحقات الكلية (TA) هما مدخل الميزانية ومدخل التدفقات النقدية:-

1. مدخل الميزانية العمومية :

يعتمد هذا المدخل على البيانات التي توفرها قائمة المركز المالي للشركة، ويقوم هذا المدخل باحتساب المستحقات الكلية (TA) من خلال التغير في الأصول المتداولة، والالتزامات المتداولة، والتغير في النقدية وشبه النقدية، بالإضافة إلى الاعتماد على مصاريف الاستهلاك، وقد اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Jones, 1991; Dechow et al, 1995). ويأخذ نموذج احتساب المستحقات الكلية باستخدام معادلة الميزانية العمومية الشكل التالي:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

حيث أن:

$$TA_t = \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t .$$

$$\Delta CA_t = \text{التغير في الأصول المتداولة للشركة في السنة } t .$$

$$\Delta CL_t = \text{التغير في الالتزامات المتداولة للشركة في السنة } t .$$

$$\Delta Cash_t = \text{التغير في النقد وشبه النقد للشركة في السنة } t .$$

$$\Delta DCL_t = \text{التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة في السنة } t .$$

$$DEP_t = \text{مصاريف الاستهلاك واستنفاد الأصول غير الملموسة للشركة في السنة } t .$$

2. مدخل التدفقات النقدية:

يعتمد هذا المدخل على البيانات التي توفرها قائمتي الدخل والتدفقات النقدية، حيث يتم احتساب الاستحقاق الاجمالي وفقاً لهذا المدخل على أنه الفرق بين صافي الربح التشغيلي وصافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة، وقد أستخدم هذا المدخل من قبل العديد من الدراسات السابقة (الحمومي، 2007؛ الكردي، 2011 و فياض، 2012) ويأخذ نموذج احتساب المستحقات الكلية باستخدام معادلة التدفقات النقدية الشكل التالي:

Total Accruals = Net Income from Operations - Cash Flows from Operations

$$TA_{i,t} = NIO_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن :

$$TA_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t.$$

$$NIO_{i,t} = \text{صافي الدخل التشغيلي قبل البنود الغير عادية والاستثنائية للشركة في السنة } t.$$

$$CFO_{i,t} = \text{التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة في السنة } t.$$

وبعد أن يتم احتساب المستحقات الكلية (TA) وفقاً لأي مدخل من المدخلين السابقين فإنه يتم قياس المستحقات غير الاختيارية المقدره (NDA)، وعن طريق طرحها من المستحقات الكلية (TA) نتوصل إلى الاستحقاق الاختياري (DA) كمقياس لإدارة الأرباح. وباستقراء الدراسات السابقة (Dechow et al., 1995؛ الجندي، 2005 و حميدات، 2013) نجد ان الفكر المحاسبي طور الكثير من النماذج التي تم استخدامها لقياس المستحقات الاختيارية (DA). وتتمثل اهم هذه النماذج فيما يلي:-

1- نموذج (Healy, 1985).

2- نموذج (De Angelo, 1986).

3- نموذج (Jones, 1991).

4- النموذج القطاعي (Industry Model, 1991).

5- نموذج (Jones) المعدل (Modified Jones Model, 1995).

وفيما يلي عرض لنماذج المستحقات التي طورت من قبل الباحثين:-

1. نموذج (Healy, 1985):

يعتبر نموذج هيلي أول نموذج كمي تم تطويره في الأدب المحاسبي للكشف عن إدارة الأرباح (الرشيدي ، 2010). حيث يفترض هذا النموذج أن إدارة الأرباح تتم بشكل منتظم من فترة لأخرى، وإن الاستحقاق غير الاختياري (NDA) يمثل متوسط المستحقات الكلية (TA) مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة (حميدات، 2013). وفي ظل هذا النموذج يتم تقسيم مفردات عينة الدراسة إلى مجموعتين، الأولى : تتضمن المفردات التي يتوقع أن تتم إدارة الأرباح فيها بغرض زيادتها، والثانية : تتضمن تلك المفردات التي يتوقع أن تتم إدارة الأرباح فيها بغرض تخفيضها. ويمكن التعبير عن ذلك من خلال النموذج الاتي (Dechow et al., 1995):

$$NDA_t = \frac{\sum TA_t}{T}$$

حيث أن :

NDA = المستحقات غير الاختيارية المقدرة للشركة في السنة t .

TA = المستحقات الكلية للشركة في السنة t.

T = تمثل عدد سنوات فترة التقدير .

t = مؤشر للسنة في فترة الحدث.

2. نموذج (De Angelo, 1986):

قدمت De Angelo نموذج يقيس إدارة الأرباح عن طريق حساب الاختلاف بين المستحقات الكلية للسنة السابقة وقسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة الاخيرة، ويفترض النموذج عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين المستحقات الكلية في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي

صفر، كما يفترض هذا النموذج أن المستحقات غير الاختيارية تتبع سلوك عشوائي (الحمومي، 2007)، ومن ثم فإنه يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري في ظل هذا النموذج من خلال المعادلة التالية (De Angelo, 1986):-

$$NDA_t = TA_{t-1} / A_{t-2}$$

حيث أن :

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية للشركة في السنة t .

TA_{t-1} = المستحقات الكلية للشركة في السنة t-1 .

A_{t-2} = تمثل إجمالي الاصول للشركة في نهاية الفترة للسنة t-2 .

3. نموذج (Jones, 1991):

اقترحت Jones (1991) نموذج يعتبر من اهم النماذج المطورة لقياس إدارة الأرباح، لذلك اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة عند عملية الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية (Dechow et al., 1995)، ومن اهم الاضافات التي قدمها هذا النموذج بالمقارنة مع النماذج السابقة الخروج عن فرضية ثبات المستحقات الاختيارية عبر الزمن، حيث تم تطوير نموذج انحدار خاص لتقدير هذه المستحقات خلال فترة التقدير، وذلك بعد ضبط تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة من خلال استخدام حجم الاصول الثابتة، والتغير في الإيرادات باعتبارهم اقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة (Jones, 1991 و حميدات، 2013)، ويمكن تطبيق هذا النموذج من خلال تسلسل المعادلات التالية (Dechow et al., 1995):-

1. احتساب المستحقات الكلية (TA) وفقاً للمدخلين السابقين (الميزانية العمومية أو التدفقات النقدية).

2. تقدير المستحقات غير الاختيارية (NDA) حسب المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} NDA_{it} &= \text{المستحقات غير الاختيارية للشركة في السنة } t . \\ \Delta REV_{it} &= \text{التغير في الإيرادات (المبيعات) بين السنة الحالية } t \text{ والسنة السابقة } t-1 . \\ PPE_{it} &= \text{إجمالي الأصول الثابتة للشركة في السنة الحالية } t . \\ A_{it-1} &= \text{إجمالي أصول الشركة في السنة السابقة } t-1 . \\ \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3 &= \text{معالم النموذج.} \end{aligned}$$

3. تقدير معالم النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) باستخدام المعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{it-1}) + \hat{\alpha}_2 (\Delta REV_{it} / A_{it-1}) + \hat{\alpha}_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$$\begin{aligned} TA_t &= \text{المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الاختيارية) للشركة في السنة } t . \\ a_1, a_2, a_3 &= \text{تمثل تقديرات لمعالم النموذج } \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3 . \\ \varepsilon_{it} &= \text{حد الخطأ العشوائي، وتمثل الجزء المتبقي من المستحقات الكلية الذي لم يتم تفسيره من خلال نموذج الانحدار ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية.} \end{aligned}$$

4. تقدير مستوى إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية (DA) والذي يشير إلى المبالغة

أو التخفيض المتعمد في الأرباح من قبل الإدارة، وفق المعادلة التالية (Jones, 1991):

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

ويعتبر نموذج (Jones 1991) من أقوى النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح مقارنة بالنماذج

السابقة، إلا أنه واجه انتقادات من بعض الباحثين بسبب تصنيف الإيرادات من ضمن المستحقات غير

الاختيارية وتجاهل التلاعب الذي قد يحدث في المبيعات الآجلة (المدينون) عند احتساب المستحقات غير

الاختيارية (Dechow et al., 1995)، نظراً لإمكانية قيام الإدارة بتسجيل إيرادات مستحقة في نهاية السنة المالية من خلال بعض عمليات المبيعات الآجلة والتي قد يكون مشكوك فيها، وحيث أن كل هذا يؤدي إلى زيادة كل من الإيرادات والمستحقات الاجمالية متمثلة في زيادة حساب المدينين فقد تم معالجة ذلك عن طريق استبعاد التغير في رصيد المدينين من التغير في الإيرادات عند تقدير الاستحقاق غير الاختياري من خلال نموذج **Jones** المعدل (الشعراوي ، 2011).

4. نموذج (Jones) المعدل (Modified Jones Model, 1995):

قام (Dechow et al., 1995) بتقديم نسخة معدلة لنموذج Jones (1991) لتقادي أي تأثيرات ناجمة عن التلاعب في الإيرادات من طرف الإدارة، والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، حيث اخذت دراسة (Dechow et al., 1995) على عاتقها عملية تطوير النموذج السابق من خلال بناء الافتراضات التالية (حميدات، 2013):-

- أن كل التغيرات في الإيرادات الآجلة خلال فترة الدراسة ناجمة عن عملية إدارة الأرباح، لأنه من السهل على الإدارة التلاعب بعملية الاعتراف بالإيرادات الآجلة، مقارنة بالإيرادات النقدية.
- ادخال حجم التغير في المدينون بعد خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة على النموذج كعامل ضابط لمستوى المستحقات الطبيعية.

ويمكن صياغة نموذج (Jones) المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي (Dechow et al., 1995):-

$$NDA_{it} = \hat{a}_1 (1 / A_{it-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

حيث أن:

$$\Delta REC_{it} = \text{التغير في المدينين بين السنة الحالية } t \text{ والسنة السابقة } t-1 .$$

ويتم اتباع نفس الإجراءات المستخدمة في نموذج (Jones (1991) الأصلي لاحتساب المستحقات الاختيارية (DA_t).

إن تعديل نموذج (Jones (1991) اعتمد على أساس أن الإدارة تتدخل في عمليات القياس من خلال الاعتراف بالإيرادات، وأن التغير في الإيرادات يقيس التغير الحقيقي لكن مع وجود أخطاء، ومن أجل تقليل الأخطاء فقد تم إضافة التغير في الإيرادات الآجلة (المدينون) لأنه من السهل على الإدارة التدخل للتلاعب بالإيرادات الآجلة أكثر من التلاعب بالإيرادات النقدية.

5. النموذج القطاعي (Industry Model, 1991).

يقوم النموذج الذي طوره (Dechow & Sloan (1991) على أن الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة يكون لديها نفس مصادر التغير في قيم المستحقات الكلية (TA)، ويفترض وجود تغيرات في المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، وأن هناك محددات تكون شائعة فيما بين الشركات التي تنتمي لصناعة معينة (رضوان ، 2011). ويتم تقدير المستحقات غير الاختيارية (NDA_t) في ظل هذا النموذج وفق المعادلة التالية (Dechow & Sloan, 1991):

$$NDA_t = Y1 + Y2 \text{ median}_j (TA_t)$$

حيث أن :

$$NDA_t = \text{المستحقات غير الاختيارية للشركة في السنة } t .$$

$$\text{median}_j (TA_t) = \text{تمثل الوسيط لقيمة المستحقات الكلية لعينة من الشركات التي تنتمي لصناعة}$$

معينة في السنة t .

y_1, y_2 = تمثل معالم النموذج التي يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمفردات العينة.

ويعاب على هذا النموذج أنه يقتصر استخدامه على الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة، وعليه فإنه يعتبر نموذج مقيد من الناحية العملية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

1-3 مقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 نموذج الدراسة

4-3 مجتمع وعينة الدراسة

5-3 مصادر تجمع البيانات

6-3 أساليب تحليل البيانات

7-3 إجراءات الدراسة

8-3 متغيرات الدراسة وقياسها

9-3 المعالجة الإحصائية للبيانات

الدراسة الميدانية

1.3 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الجانب العملي للدراسة، فبعد صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وسرد الإطار النظري للدراسة، تم بناء منهجية الدراسة التي تحتوي محاورها على نماذج وأساليب القياس والاختبارات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، للوصول إلى نتائج تساهم في خدمة المسيرة العلمية.

ويحتوي هذا الفصل على وصف لمنهج البحث العلمي الذي أُعتمد عليه، والذي يشتمل على نموذج الدراسة والمجتمع والعينة، ومصادر جمع البيانات وأساليب تحليلها، وإجراءات الدراسة وقياس متغيراتها.

2.3 منهجية الدراسة:

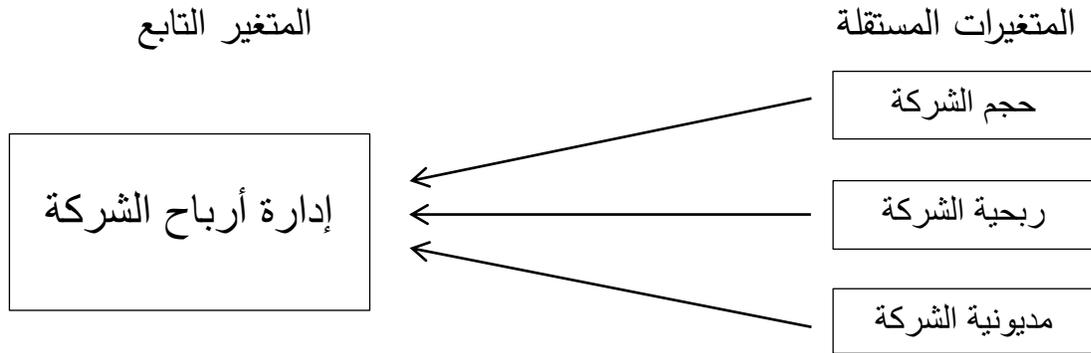
تم اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لوصف وقياس العلاقة بين إدارة الأرباح والمتغيرات المستقلة، وتحديد اتجاه ودرجة العلاقة بينهما، إذ يعد المنهج الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، حيث يقوم هذا المنهج على دراسة واقع الظاهرة وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو التعريف به أو استكمالها أو تطويره (الدرويش وآخرون، 2005).

3.3 نموذج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، فإنه يمكن عرض نموذج للدراسة الذي يبين متغيراتها المستقلة والمتغير التابع من خلال الشكل رقم (1-3):

الشكل رقم (1-3)

نموذج الدراسة



وقد تم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها عوامل مشتركة تم دراستها في اغلب الدراسات السابقة، ما يُعطي الأهمية لدراسة نفس العوامل في البيئة الليبية لمعرفة مدى توافق النتائج التي تم التوصل إليها مع الدراسات الاخرى التي تمت في بيئات مختلفة.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الليبية المساهمة المدرجة وغير المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، والتي تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة، باعتبارها ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الليبي التي تستدعي المزيد من البحث والدراسة المستمرة، للوصول إلى التطور الاقتصادي والتنظيمي والتشريعي، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة التي قامت بنشر قوائمها المالية عن فترة زمنية تمثل عامي 2009 و 2010⁴، والتي تتحقق فيها الشروط التالية:

1. توفر التقارير المالية المطلوبة للدراسة (قائمة الدخل و قائمة المركز المالي).
2. السنة المالية تنتهي في 12/31 من كل عام.
3. أن تكون شركة مساهمة.

⁴ لقد تم اختيار عامي 2009 و 2010 نظراً لعدم التمكن من الحصول على القوائم المالية لسنوات سابقة أو لاحقة لغالبية الشركات الممثلة للعينة، كما أن هذه الفترة تعتبر كافية لتحقيق أهداف الدراسة مسترشداً في ذلك بدراسة كلاً من القثامي والخيال (2010).

4. الا تكون الشركة المساهمة في مرحلة اندماج او تصفية خلال فترة الدراسة.

وبتطبيق الشروط أعلاه على مجتمع الدراسة، فقد تم التوصل إلى حجم العينة النهائية وتم اعتبار (69%) من شركات المجتمع عينة للدراسة وبالتالي فقد بلغ عدد الشركات المتضمنة بهذه العينة (11) شركة خلال سنوات الدراسة، منها (7) شركة مقيدة بالسوق و (4) شركات صناعية في نطاق مدينة بنغازي غير مدرجة بالسوق، ولغرض التحليل الإحصائي فقد تم دمج القطاعات المتشابهة في النشاط مع بعضها البعض لتمثل القطاع الصناعي وقطاع المصارف.

ويجدر الملاحظة إلى أنه تم تقسيم العينة إلى قطاعين بعد أن تم حذف قطاع التأمين بسبب عدم قدرة البرنامج الإحصائي على استخراج نتائج لقلة البيانات - عدد الشركات - الممثلة لهذا القطاع. ويوضح الجدول رقم (1-3) عدد هذه الشركات والقطاعات التي تنتمي إليها عينة الدراسة ونسبتها إلى إجمالي مجتمع الدراسة.

جدول (1-3) يوضح عينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد شركات العينة	عدد الشركات لكل قطاع	نوع القطاع
100%	5	5	قطاع الصناعة
75%	6	8	قطاع المصارف
0%	0	3	قطاع التأمين
69%	11	16	الإجمالي

5.3 مصادر تجمع البيانات:

تم الاستعانة بالمصادر التالية لجمع البيانات:

1. المراجع والدوريات العلمية المتخصصة ذات الصلة لوضع الاطار النظري لهذه الدراسة بما يتلاءم مع أهدافها.

2. التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة موضوع الدراسة لعامي 2009م و 2010م، حيث تعتبر هذه الفترة كافية لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم الحصول على بعض تلك التقارير من فرع سوق الأوراق المالية بمدينة بنغازي، والبعض الآخر تم الحصول عليها من خلال الاتصال المباشر بالشركات عينة الدراسة.

6.3 أساليب تحليل البيانات:

بعد تجميع القوائم المالية لشركات العينة وتفرغ البيانات في برنامج Excel تم تبويبها ومراجعتها لإجراء العمليات الحسابية على مستوى كل شركة واحتساب متغيرات نموذج الدراسة، حيث تم استخراج التغير في الاصول المتداولة والالتزامات وكذلك التغير في النقدية بالإضافة إلى مصاريف الاستهلاك وذلك لاحتساب إجمالي الاستحقاق، وبعد ذلك تم استخراج التغير في الإيرادات والتغير في المدينون وإجمالي الاصول الثابتة وقسمتها على إجمالي الاصول للعام السابق للوصول إلى تقدير الاستحقاق غير الاختياري، يلي ذلك قسمة إجمالي المستحقات الكلية على إجمالي الاصول للعام السابق وطرحها من المستحقات غير الاختيارية لتمثل بواقي نموذج إدارة الأرباح وقد تم في هذه المرحلة الاستعانة ببرمجية E – views للتقدير القياسي التي تتمتع بطرق لعلاج بعض المشاكل الإحصائية كمشكلة عدم ثبات تباين الخطاء العشوائي.

وبعد أن تم استخراج قيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم إدخال البيانات المستخرجة إلى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package For Social Sciences" (SPSS) لاختبار البيانات إحصائياً، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب الاستدلالي لتحليل البيانات واختبار

أسئلتها، ولقد تمثل الأسلوب الوصفي في التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة بهدف عرض سمات العينة، وقد تم استخدام الأسلوب الاستدلالي لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

7.3 إجراءات الدراسة:

بعد اختيار عينة الدراسة وتجميع بياناتها تم البدء بإجراءات الدراسة باتباع الخطوات التالية:-

1. تفرغ البيانات اللازمة من التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة.
2. قياس متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.
3. إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة، وذلك باستخدام برامج تتماشى مع طبيعة الدراسة، كبرنامج (E-views) للتقدير القياسي، وبرنامج (SPSS) للدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى برنامج (Excel) لإجراء العمليات الحسابية اللازمة لمتغيرات الدراسة.

8.3 متغيرات الدراسة وقياسها:

أولاً: المتغير التابع

إدارة الأرباح: تمثل تدخل الإدارة في عملية التأثير على إعداد التقارير المالية، وتستخدم المستحقات الاختيارية كمؤشر عن وجود ممارسات لإدارة الأرباح.

قياس إدارة الأرباح:

لقياس قيمة المستحقات الاختيارية المعبرة عن ممارسات إدارة الأرباح والتي تمثل المرونة المتاحة للإدارة خلال فترة الدراسة، تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) من طرف (Dechow et al, 1995)، مشابه لعديد من الدراسات، وذلك للأسباب التالية:-

1. استخدام النموذج في العديد من الدراسات منها (القثامي والخيال، 2010 ؛ اللوزي، 2013 ؛ الشعراوي، 2011 و حمزة، 2012) وسيتم من خلاله الإجابة على سؤال الدراسة من خلال قياس المستحقات الاختيارية DA_t (Residual) التي تمثل مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير على الأرقام المنشورة وإظهار التقارير المالية بصورة لا تطابق الواقع.
2. يعد النموذج الأكثر قدرة على كشف المستحقات الاختيارية DA_t المعبرة عن إدارة الأرباح من جانب الإدارة، وهذا ما تم إثباته في عدت دراسات منها دراسة (Dechow , et al., 1995 ؛ Jean et al., 2004).

3. لم تتوفر المكتبة الليبية على دراسة على الشركات المساهمة الليبية تناولت موضوع إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية DA_t .

ويتم حساب المستحقات الاختيارية DA_t حسب الخطوات التالية:

1. احتساب إجمالي المستحقات وفق أسلوب (منهج) الميزانية العمومية.

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t} \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$$\begin{aligned}
 TA_{i,t} &= \text{المستحقات الكلية للشركة في السنة } t. \\
 \Delta CA_{i,t} &= \text{التغير في الأصول المتداولة للشركة في السنة } t. \\
 \Delta CL_{i,t} &= \text{التغير في الالتزامات المتداولة للشركة في السنة } t. \\
 \Delta Cash_{i,t} &= \text{التغير في النقد وشبه النقد للشركة في السنة } t. \\
 \Delta DCL_{i,t} &= \text{التغير في الديون طويلة الأجل للشركة في السنة } t. \\
 DEP_{i,t} &= \text{مصاريف الاستهلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة للشركة في السنة } t.
 \end{aligned}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام أسلوب الميزانية العمومية بدلاً من أسلوب التدفقات النقدية في احتساب إجمالي المستحقات، لعدم توافر قائمة التدفقات النقدية في أغلب شركات العينة، علماً بأن أسلوب الميزانية العمومية استخدم في العديد من الدراسات التي استخدمت نموذج Jones (95) المعدل كدراسة (Jones, 1991; Dechow et al., 1995) و السهلي، 2006). والجدول رقم (2-3) يوضح قيمة

المستحقات الكلية التي تم التوصل إليها من خلال المعادلة السابقة:

جدول (2-3) المستحقات الكلية

الوحدة بالدينار الليبي	الشركات	السنة	المستحقات الكلية "TA _t "
4,667,665.796-	شركة بو عطني لصناعة المشروبات المساهمة	2010	
147,837,214.000-	شركة الاسمنت الليبية المساهمة	2010	
62,201,457.012	شركة الأنماء للأسلاك والكابلات المساهمة	2010	
9,420,200.308-	شركة الأنماء للأنابيب المساهمة	2010	
146,740,949.681-	الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة	2010	
83,330,703.388-	مصرف التجارة والتنمية	2010	
1,620,876,897.000-	المصرف التجاري الوطني	2010	
1,428,458,646.000	مصرف الصحاري	2010	
19,619,558.156-	مصرف المتوسط	2010	
608,019,835.000	مصرف الوحدة	2010	
5,440,873,624.101-	مصرف الجمهورية	2010	

وتشمل المستحقات الكلية (TA_t) كلاً من المستحقات الاختيارية (DA_t) والمستحقات غير الاختيارية (NDA_t) والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = DA_{i,t} + NDA_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

- $TA_{i,t}$ = المستحقات الكلية (Total Accruals) في السنة t .
- $DA_{i,t}$ = المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) في السنة t .
- $NDA_{i,t}$ = المستحقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals) في السنة t .

2. احتساب المستحقات غير الاختيارية NDA كما يلي:

أ : يتم تقدير معاملات النموذج ($\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$) المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال بناء معادلة الانحدار التي تتم لمجموعة شركات العينة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = a_1 (1 / A_{it-1}) + a_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + a_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

- TA_{it} = المستحقات الكلية (الاختيارية وغير الاختيارية) للشركة في السنة t .
- ΔREV_{it} = التغير في الإيرادات (المبيعات) بين السنة الحالية t والسنة السابقة t-1 .
- ΔREC_{it} = التغير في حساب المدينين بين السنة الحالية t والسنة السابقة t-1 .
- PPE_{it} = إجمالي الأصول الثابتة للشركة في السنة الحالية t .
- $A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة في السنة السابقة t-1 .
- $a 1, a 2, a 3$ = تمثل تقديرات للمعالم $\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$.
- εt = حد الخطأ العشوائي، وهو يشير إلى القيمة المتبقية التي تشير إلى المكون الاختياري من المستحقات الكلية ($TA_{i,t}$) .

ويشير الجدول رقم (3-3) إلى معادلة الانحدار التي تم تطبيقها لشركات العينة لكل قطاع - الصناعي والمصرفي - على حده.

جدول (3-3) معادلة انحدار نموذج Jones المعدل

الشركات	السنة	Tat/At-1	1/Ai,t-1	($\Delta REVi,t - \Delta RECi,t$)/Ai,t-1	PPEi,t/Ai,t-1
شركة بوعظني لصناعة المشروبات المساهمة	2010	-0.0941784	0.0000000202	0.3702	0.310
شركة الاسمنت الليبية المساهمة	2010	-0.2833499	0.00000000192	0.0331	0.735
شركة الأنماء للأسلاك والكابلات المساهمة	2010	0.5214818	0.00000000955	0.2882	0.268
شركة الأنماء للأنابيب المساهمة	2010	-0.1096523	0.0000000117	0.0014	0.200
الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة	2010	-0.1427086	0.000000000973	-0.0288	0.398
مصرف التجارة والتنمية	2010	-0.038053	0.000000000457	0.0003	0.023
المصرف التجاري الوطني	2010	-0.1706684	0.000000000105	-0.0612	0.015
مصرف الصحاري	2010	0.1321427	0.000000000093	0.0089	0.006
مصرف المتوسط	2010	-0.1636584	0.00000000834	0.0718	0.085
مصرف الوحدة	2010	0.0784036	0.000000000129	-0.0114	0.015
مصرف الجمهورية	2010	-0.2467439	0.0000000000454	-0.0054	0.007

وبعد معالجة البيانات الواردة بالجدول السابق إحصائياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تم

تقدير معاملات النموذج لكل قطاع على حده، والتي يمكن التعبير عنها في الجدول رقم (3-4) كما يلي:

جدول (3-4) معاملات نموذج الانحدار

معاملات النموذج	α_1	α_2	α_3
القطاع الصناعي	50,005,610.00-	2.091	-1.321
القطاع المصرفي	93,973,390.00-	3.284	5.173

ب : يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية NDA لكل شركة من شركات العينة على حده، وذلك باستخدام معالم نموذج الانحدار ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) المقدرة (أعلاه) في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:

$$NDA_{i,t} = \text{المستحقات غير الاختيارية للشركة في السنة } t .$$

$$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3 = \text{معاملات النموذج.}$$

3. حساب المستحقات الاختيارية DA كما يلي:

تمثل المستحقات الاختيارية DA الفرق بين المستحقات الكلية TA والمستحقات غير الاختيارية

NDA كما يلي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it} \dots\dots\dots(5)$$

وبعد جمع البيانات اللازمة لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية لشركات العينة باستخدام نموذج (Jones)

95 المعدل)، وبالإستعانة ببرنامج (E-views) و (Excel) يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها

في الجدول رقم (3-5) كما يلي:

جدول (3-5) المستحقات الاختيارية

DA _{i,t}	NDA _{i,t}	Tat/At-1	السنة	الشركات
0.550	-0.645	-0.094	2010	شركة بو عطني لصناعة المشروبات المساهمة
0.715	-0.998	-0.283	2010	شركة الاسمنت الليبية المساهمة
0.750	-0.229	0.521	2010	شركة الأتماء للأسلاك والكابلات المساهمة
0.737	-0.847	-0.110	2010	شركة الأتماء للأنايبب المساهمة
0.491	-0.634	-0.143	2010	الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة
-0.117	0.079	-0.038	2010	مصرف التجارة والتنمية
-0.035	-0.135	-0.171	2010	المصرف التجاري الوطني
0.083	0.049	0.132	2010	مصرف الصحاري
-0.053	-0.110	-0.164	2010	مصرف المتوسط
0.050	0.028	0.078	2010	مصرف الوحدة
-0.262	0.016	-0.247	2010	مصرف الجمهورية

ويوضح الجدول رقم (3-5) نتيجة احتساب المستحقات الاختيارية لشركات العينة، حيث تم استخدام المستحقات الاختيارية DA_t كمؤشر لوجود ممارسات لإدارة الأرباح EM من عدمه في الشركات المساهمة الليبية. ووفقاً لنموذج Jones المعدل تعتبر الشركات قد مارست إدارة الأرباح إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من الصفر ($DA > 0$) أو أصغر من الصفر ($DA < 0$) أما إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية مساوية للصفر ($DA = 0$) فذلك يعني أن الشركة لم تقم بممارسات إدارة الأرباح في قوائمها المالية، وبمعنى آخر انه كلما ابتعدت قيمة المستحقات الاختيارية عن الصفر سواءً للأعلى أو

للأدنى، فإن ممارسات إدارة الأرباح تزداد في تلك الشركات (Jones, 1991 ؛ الشعراوي، 2011 و حميدات، 2013). وتشير النتائج المتحصل عليها لقيم المستحقات الاختيارية DA باستخدام خطوات نموذج Jones المعدل، أن جميع شركات العينة قد مارست إدارة الأرباح بنسب متفاوتة وباتجاهات مختلفة كما يلي:

- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لشركة بوعطني لصناعة المشروبات المساهمة (0.550) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لشركة الاسمنت الليبية المساهمة (0.715) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لشركة الأنماء للأسلاك والكابلات المساهمة (0.750) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لشركة الأنماء للأنابيب المساهمة (0.737) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة (0.491) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف التجارة والتنمية (-0.117) وهي أصغر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف التجاري الوطني (-0.035) وهي أصغر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.

- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف الصحاري (0.083) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف المتوسط (-0.053) وهي اصغر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف الوحدة (0.050) وهي أكبر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.
- بلغت قيمة المستحقات الاختيارية DA لمصرف الجمهورية (-0.262) وهي اصغر من الصفر، مما يعني أن الشركة قامت بممارسة إدارة الأرباح.

ثانيا: المتغيرات المستقلة :-

حجم الشركة:

يعكس حجم الشركة مدى قدرة الإدارة على تسخير إمكانيات الشركة للوصول إلى تحقيق أهدافها، حيث اثبتت دراسة (kim et al., 2003) أن الشركات على حد سواء الكبير منها والصغير تقوم بإدارة أرباحها، مع وجود تباين في الدور الذي يلعبه حجم الشركة، فالشركات كبيرة الحجم تكون احتمالية إدارة الأرباح فيها اكبر، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود المجال الواسع لتنظيم الإيرادات والمصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، بالإضافة إلى المرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية، ولوجود احتمالية اكبر لتقلبات الأرباح من سنة لأخرى في الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وعلى العكس من ذلك أشارت دراسة Sun & Rith (2009) إلى أن الشركات صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح بشكل اكبر من الشركات الكبيرة.

وتناولت العديد من الدراسات السابقة متغير حجم الشركة لاختبار مدى تأثيره على ممارسات إدارة الأرباح، على سبيل المثال دراسة (kim et al., 2003 ؛ Sun & Rith , 2009 ؛ القمامي والخيال ، 2010).

لذا تحاول هذه الدراسة اختبار تأثير عامل حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، وقد تم قياس متغير الحجم في هذه الدراسة باستخدام إجمالي أصول الشركة وذلك بإيجاد اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول.

مديونية الشركة:

تعد المديونية احد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار إدارة الشركة للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى إدارة الأرباح في محاولة لتفادي انتهاك شروط عقود المديونية التي يفرضها الدائنون على الشركة (Begley, 1990)، ففي الشركات التي تكون فيها نسبة المديونية مرتفعة، فإن المدراء قد يلجؤون إلى التأثير على نتائج الأرباح المحاسبية للوفاء بشروط عقود الدين (حنفي، 2010).

وتناولت الدراسات السابقة متغير مديونية الشركة لاختبار مدى تأثيره على ممارسة إدارة الأرباح، مثل دراسة (السهيلي ، 2006 ؛ المؤمني ، 2006 و حبيب ، 2011).

لذا تحاول هذه الدراسة اختبار تأثير عامل المديونية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، وتم قياس متغير المديونية في هذه الدراسة باستخدام إجمالي الالتزامات المترتبة على الشركة إلى إجمالي الأصول.

ربحية الشركة:

تعد ربحية الشركة احدى العوامل المؤثرة في تحديد سلوك إدارة الشركة نحو ممارسة إدارة الأرباح، فتأثير عامل الربحية يتحدد بصورة كبيرة بحجم الأرباح المحققة خلال الفترة (إبراهيم، 2009 : 36-37)،

فالشركات التي تعاني قصوراً أو خسائر كبيرة تواجه إدارتها صعوبة في إدارة أرباحها، فتحاول التقليل من الخسائر إلى اقل حد ممكن، بينما الشركات التي يكون مستوى أرباحها عالية، فإنها تعطي إدارة الشركة مرونة اكبر في المناورة بالأرباح، وتزداد احتمالية إدارة الأرباح فيها، لتوفر العديد من الوسائل والطرق المحاسبية امام إدارة الشركة (Carlson & Bathala , 1997).

وتناولت الدراسات السابقة متغير ربحية الشركة لاختبار مدى تأثيره على ممارسة إدارة الأرباح، مثل دراسة (Carlson & Bathala , 1997 ؛ سليم ، 1999 و حبيب ، 2011).

لذا تحاول هذه الدراسة اختبار تأثير عامل الربحية على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، وقد تم قياس متغير الربحية في هذه الدراسة باستخدام إجمالي أرباح الشركة إلى إجمالي الاصول.

3-9 المعالجة الإحصائية للبيانات :

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات واختبار متغيرات الدراسة للشركات المساهمة الليبية الممثلة لعينة الدراسة عن الفترة الزمنية 2009 – 2010 م، وقد تم التحليل وفقاً للأسلوب التالي:-

- تحليل البيانات واختبارها لإجمالي عينة الدراسة.
- تحليل البيانات واختبارها لكل قطاع على حده وذلك لتوضيح الاختلاف بين القطاعين.

أولاً : الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة:

يبين الجدول رقم (3-6) النتائج الوصفية للمتغيرات المستقلة للقطاعات الاقتصادية المكونة لعينة الدراسة، إذ يوضح الجدول الوسيط والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأعلى والحد الأدنى لكافة القطاعات، كما يلي:-

جدول (3-6) التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات المستقلة

العوامل	العينة	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسط	الانحراف المعياري
جميع القطاعات						
حجم الشركة	11	55,201,572.820	27,296,034,627.197	930,497,277.490	5,418,360,953.741	8,383,528,387.586
المديونية	11	0.022	0.948	0.803	0.559	0.404
الربحية	11	-0.092	0.210	0.008	0.033	0.075
القطاع الصناعي						
حجم الشركة	5	55,201,572.820	930,497,277.490	119,278,280.559	342,526,952.668	379,498,837.650
المديونية	5	0.022	0.200	0.153	0.143	0.071
الربحية	5	-0.092	0.210	0.066	0.061	0.111
قطاع المصارف						
حجم الشركة	6	141,869,687.270	27,296,034,627.200	8,204,526,227.500	9,648,222,621.302	9,654,932,132.242
المديونية	6	0.803	0.948	0.941	0.907	0.060
الربحية	6	0.002	0.024	0.007	0.009	0.008

1- يتضح من خلال نتائج التحليل الوصفي لمتغير حجم الشركة أن أعلى قيمة لإجمالي الأصول بلغت (27,296,034,627.197 د.ل) وأن أدنى قيمة كانت (55,201,572.820 د.ل) مما يشير إلى ضخامة الاستثمار في الشركات المساهمة الليبية. وقد بلغ مقدار المتوسط الحسابي (5,418,360,953.741 د.ل) والوسيط الحسابي (930,497,277.490 د.ل)، حيث توضح النتائج أن شركات القطاع المصرفي تتميز بالارتفاع في إجمالي أصولها مقارنة مع شركات القطاع الصناعي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأجمالي أصول هذا القطاع (9,648,222,621.302 د.ل) مقارنة بالقطاع الصناعي بـ (342,526,952.668 د.ل).

2- تشير النتائج إلى وجود تفاوت حاد في نسبة المديونية للشركات المساهمة التي تناولتها الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة مديونية (0.948) في حين بلغت أقل نسبة مديونية (0.022)، وبلغ مقدار

المتوسط الحسابي (0.559) والوسيط الحسابي (0.803)، كما تشير النتائج إلى أن القطاع المصرفي يأتي في المرتبة الأولى من حيث نسبة المديونية بمقدار (0.907)، وهذا بدوره يتوافق مع طبيعة عمل المصارف في تمويل نشاطها، أما القطاع الصناعي فيأتي في المرتبة الثانية بـ (0.14)، وهذا يُظهر أن القطاع الصناعي أقل اعتماداً على الديون مقارنة بقطاع المصارف.

3- أظهرت النتائج وجود تفاوت في نسبة الربحية بين الشركات المساهمة التي تناولتها عينة الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة ربحية (0.21) وأقصى نسبة خسارة (-0.092)، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (0.0325) والوسيط (0.008)، وتوضح النتائج أن شركات القطاع الصناعي تأتي في المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة ربحية بمتوسط قدره (0.061)، وفي المقابل يأتي القطاع المصرفي بأقل نسبة ربحية مقارنة بالقطاع الصناعي بمتوسط حسابي قدره (0.009)، وبالتالي تصدر شركات القطاع الصناعي قائمة الشركات الأعلى ربحية تم القطاع المصرفي. ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في نسبة الربحية بين شركات القطاع الصناعي نفسه، التي تناولتها الدراسة، حيث بلغت أقصى نسبة خسارة (-0.092) و أعلى نسبة ربحية (0.21).

ثانياً : التحليل الإحصائي لتساؤلات الدراسة :-

أولاً : مدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح في التقارير المالية ؟

يوضح الجدول رقم (7-3) مدى ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح المحاسبية حيث تشير النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية (DA) أن الشركات المساهمة الليبية عينة الدراسة قد قامت بممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (0.264)، - وهو أكبر من (صفر) مما يدل على وجود ممارسات لإدارة الأرباح (المؤمنى، 2006 و الشعراوي، 2011) - وبلغ الانحراف المعياري (0.386)،

وبلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.750) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة الأبناء للأسلاك والكابلات المساهمة، وأدنى قيمة (-0.262) والتي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمصرف الجمهورية، وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع العديد من الدراسات التي استخدمت نموذج Jones المعدل واثبتت وجود لممارسات إدارة الأرباح، ومنها على سبيل المثال دراسة كلاً من (المومني، 2006؛ العدوان، 2009؛ القثامي والخيال، 2010؛ Sheng, 2003؛ Sun & Rath, 2009)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة حميدات (2013) التي تم تطبيقها على الشركات المساهمة الأردنية، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لتلك الشركات (0.090).

ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود تفاوت في ممارسات إدارة الأرباح بين قطاعي العينة، حيث يحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث استخدام المستحقات الاختيارية، فهو الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح، حيث تقوم الشركات المساهمة في هذا القطاع بإدارة أرباحها بطريقة موجبة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (0.649)، والانحراف المعياري (0.119)، وكانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.750) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة الأبناء للأسلاك والكابلات المساهمة، وأدنى قيمة (0.491) والتي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة الأهلية للإسمنت، مما يدل على أن الشركات الصناعية قامت بإدارة أرباحها صعوداً بهدف تضخيم رقم الربح المعلن عنه بالقوائم المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المؤمني (2006)، حيث تمارس شركات القطاع الصناعي إدارة الأرباح بطريقة موجبة بمتوسط حسابي قدره (0.00537)، في حين تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من القثامي والخيال (2010)، حيث تقوم شركات القطاع الصناعي في تلك الدراسة باستخدام المستحقات الاختيارية بشكلها السالب بمتوسط حسابي يبلغ (-0.0093)، ويمكن تفسير سلوك إدارات الشركات الصناعية اتجاه قيامها بزيادة الأرباح بهدف الاستفادة

من فترات الإعفاء الضريبي الممنوح لتلك الشركات، وعدم وجود نقابات عمالية تُطالب بالزيادة في مستويات الاجور، ولوجود رغبة لدى إدارات تلك الشركات لزيادة قيمة المكافآت والحوافز المالية المقدمة للإدارة ولتحقيق الاستقرار الوظيفي.

كما أظهرت النتائج أن مفردات قطاع المصارف جاءت في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي باتجاه مُعاكس، حيث قامت هذه المصارف بإدارة أرباحها باستخدام المستحقات الاختيارية باتجاه سالب، حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستحقاق الاختياري (-0.0557)، وبانحراف معياري قدره (0.124)، وبلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.083)، وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمصرف الصحاري، اما أدنى قيمة كانت (-0.262) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمصرف الجمهورية، مما يدل على أن المصارف قامت بإدارة أرباحها هبوطاً بهدف تخفيض أرباحها المعلنة، ويمكن إرجاع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى رغبة بعض الشركات المساهمة في قطاع المصارف إلى إجراء عمليات ادخار للأرباح والاستفادة منها في السنوات التي تكون فيها الأرباح منخفضة، أو لرغبة الإدارة في تجنب بعض التكاليف السياسية والاجتماعية التي قد تتعرض لها، ولمحاولة الحد من المطالبة بزيادة أجور العاملين، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة المؤمني (2006)، حيث تمارس شركات قطاع المصارف إدارة الأرباح بطريقة موجبة بمتوسط حسابي قدره (0.0375).

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7-3) يتضح أن إدارات الشركات المساهمة الليبية مارست إدارة الأرباح - التدخل في عمليات القياس المحاسبي - وذلك من خلال التحكم بالمستحقات الاختيارية الموجبة أو السالبة وبالالاتجاه الذي يخدم مصلحة الإدارة، وأنه هناك اختلاف في مستويات إدارة الأرباح بين القطاعين وكذلك بين شركات القطاع الواحد.

جدول (3-7) النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية

البيان	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
إجمالي العينة	11	0.264	0.386	0.750	-0.262
قطاع الصناعة	5	0.649	0.119	0.750	0.491
القطاع المصرفي	6	-0.0557	0.124	830.0	-0.262

وللتأكيد على هذه النتيجة تم الاعتماد على اختبار (T) للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test) حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-8) أن قيمة t المحسوبة بلغت (9.524) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.00$) وهي اقل من (5%)، مما يدل على وجود فروقات معنوية بين متوسطات المستحقات الاختيارية لقطاع الصناعة والقطاع المصرفي.

جدول (3-8) نتائج اختبار T للمستحقات الاختيارية

البيان	Mean	Std Deviation	T	Sig	Mean Difference
المستحقات الاختيارية للقطاع الصناعي	0.6486	0.119442	9.524	0.00	0.704267
المستحقات الاختيارية للقطاع المصرفي	-0.0557	0.124228			

ثانياً : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة ؟

يبين الجدول رقم (3-9) و الجدول رقم (3-10) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير حجم الشركة للقطاع الصناعي والقطاع المصرفي على التوالي، والذي تم قياسه - لأغراض التحليل الإحصائي ولتقليل التباين بين الأرقام - باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول لعينة الدراسة في تاريخ 2010/12/31م، إذ

تشير النتائج إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح وبين حجم الشركة في القطاع الصناعي عند مستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.097$) وهي اقل من (10%) أي مستوى المعنوية المعتمد للاختبار. كما يلاحظ أن نتائج معامل الارتباط بين المتغيرين والذي يبلغ (-0.98) كان سالباً، مما يعني وجود علاقة خطية عكسية قوية بين حجم الشركة في القطاع الصناعي وممارسات إدارة الأرباح، بمعنى أن الانخفاض في حجم الشركة يصاحبها زيادة في ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Sun & Rith (2009) التي أشارت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات الكبيرة، كما جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة المؤمني (2006) باعتبار حجم الشركة عامل مؤثر في سلوك الإدارة عند ممارستها لإدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة عند مستوى معنوية (0.001) وبعلاقة عكسية سالبة.

بينما جاءت نتائج القطاع المصرفي في الجدول رقم (10-3) مغايرة لما هو عليه في القطاع الصناعي، حيث اظهرت نتائج التحليل الإحصائي ارتفاع في مستوى المعنوية بقيمة ($P\text{-value} = 0.424$) وهي اكبر من (10%)، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وحجم الشركة في قطاع المصارف، إلا انه توجد علاقة ارتباط عكسية بين حجم الشركة في قطاع المصارف والمتغير التابع بمقدار (-0.576)، بمعنى انه اي انخفاض في حجم الشركة قد يؤدي إلى زيادة في ممارسات إدارة الأرباح، إلا ان هذه العلاقة ليست ذات دلالة معنوية ولا ترقى إلى مستوى الأهمية النسبية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها نتيجة دراسة كلاً من القثامي والخيال (2010) ودراسة عسيري (2002) بعدم وجود تأثير لحجم الشركة كعامل محفز لممارسات إدارة الأرباح.

جدول (3-9) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة للقطاع الصناعي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	2.121	0.258	0.077	0.98	-0.988	0.097
حجم الشركة	-0.098	0.015	0.097			

جدول (3-10) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة للقطاع المصرفي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	3.093	2.033	0.268	0.55	-0.576	0.424
حجم الشركة	-0.073	.073	0.424			

ولتحديد الفروقات بين القطاعين تم إجراء تحليل (Independent Samples T-Test) لاختبار تباين متوسطات احجام القطاع الصناعي مع متوسطات احجام قطاع المصارف من عدمه، وقد أظهرت نتائج الاختبار الواردة بالجدول رقم (3-11) بأن قيمة (t) كانت (-3.201) عند مستوى معنوية اقل من (5%) بمقدار ($P\text{-value} = 0.011$) وهي ذات دلالة إحصائية، مما يعني وجود فروقات معنوية بين متوسطات احجام الشركات للقطاعين.

جدول (3-11) نتائج اختبار T لعامل الحجم للقطاعين

البيان	Mean	Std Deviation	T	Sig	Mean Difference
حجم الشركة للقطاع الصناعي	19.0834	1.216044	-3.201	0.011	-3.1136
حجم الشركة للقطاع المصرفي	22.197	1.860756			

ثالثاً : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة ؟

يُظهر الجدول رقم (12-3) نتائج الاختبار الإحصائي لعامل الربحية في القطاع الصناعي، حيث بلغت قيمة ($P\text{-value} = 0.196$) وهي اكبر من (10%)، والتي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة في القطاع الصناعي، بينما تشير قيمة معامل الارتباط إلى انه توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين إدارة الأرباح وربحية الشركات الصناعية بمقدار (0.953)، إلا انها ليست ذات دلالة معنوية، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حبيب (2011) وحמידات (2013) التي اشارت إلى وجود تأثير لعامل الربحية من خلال علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع ممارسات إدارة الأرباح.

وفي نفس الاتجاه جاءت نتائج قطاع المصارف الموضحة بالجدول رقم (13-3) متوافقة مع القطاع الصناعي من حيث عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة عند مستوى معنوية ($p\text{-value} = 0.273$) وهي اكبر من (10%)، إلا انه توجد علاقة ارتباط عكسية بين ربحية الشركة وممارسات إدارة الأرباح في هذا القطاع بمقدار (-0.727)، إلا ان هذه العلاقة ليست ذات دلالة معنوية، وهذا يعني أن نسبة الربحية لا تعتبر حافز لدى إدارات الشركات المساهمة الليبية لكي تقوم بممارسة إدارة الأرباح في قوائمها المالية، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة المؤمني (2006) عند مستوى معنوية قدره (0.353).

جدول رقم (3-12) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة للقطاع الصناعي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	2.121	0.258	0.077	0.98	0.953	0.196
ربحية الشركة	0.642	0.204	0.196			

جدول رقم (3-13) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وربحية الشركة للقطاع المصرفي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	3.093	2.033	0.268	0.552	-0.727	0.273
ربحية الشركة	-26.747	17.860	0.273			

كما توضح نتائج اختبار (T-Test) للفرق بين متوسطين والموضحة بالجدول رقم (3-14) والبالغة (T = 1.047) عند مستوى معنوية ($p - value = 0.354$) وهي اكبر من (5%)، والتي تشير إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين المتوسطين، أي أن متوسط ربحية الشركات المساهمة في القطاع الصناعي مساوي لمتوسط الربحية في قطاع المصارف.

جدول (3-14) نتائج اختبار T لعامل الربحية للقطاعين

البيان	Mean	Std Deviation	T	Sig	Mean Difference
ربحية الشركة للقطاع الصناعي	0.06100	0.11153	1.047	0.354	0.052167
ربحية الشركة للقطاع المصرفي	0.00883	0.007757			

رابعاً : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة ؟

يوضح الجدول رقم (3-15) نتائج اختبار السؤال الرابع للقطاع الصناعي حيث بلغت قيمة P ($value = 0.091$) وهي اقل من (10%) أي مستوى المعنوية المعتمد للاختبار، مما يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع الصناعي، كما يلاحظ بأن اتجاه المعامل كان موجباً بقيمة قدرها (0.990)، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين نسبة المديونية وممارسات إدارة الأرباح في شركات القطاع الصناعي، بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة المديونية كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات، مثل دراسة المؤمني (2006)، القثامي والخيال (2010) وحبيب (2011) التي اشارت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة.

في حين يوضح الجدول رقم (3-16) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الشركات المساهمة الليبية لإدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع المصرفي، عند مستوى معنوية ($P = 0.493$) وهي أكبر من (10%)، إلا انه توجد علاقة ارتباط عكسية بمقدار (-0.507) ولكنها ليست ذات دلالة معنوية ولا ترقى إلى مستوى الأهمية النسبية، وهذا يعني أن إدارات الشركات المساهمة الليبية لهذا القطاع لا تجد نسبة المديونية حافز للقيام بممارسة إدارة الأرباح في قوائمها المالية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة السهلي (2006) بعدم وجود تأثير لعامل المديونية على اتجاه الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح.

جدول رقم (3-15) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع الصناعي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	2.121	0.258	0.077	0.98	0.990	0.091
مديونية الشركة	2.577	0.370	0.091			

جدول رقم (3-16) الدلالة الإحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في القطاع المصرفي

البيان	Stand. Coefficients		Regression		Correlation	Sig.
	B	Std. Error	Sig.	R ²		
Constnt	3.093	2.033	0.268	0.55	-0.507	0.493
مديونية الشركة	-1.421	1.710	0.493			

وللتحقق من النتيجة السابقة والتي أوضحت وجود اختلاف بين القطاعين من حيث تأثير عامل المديونية على اتجاه ممارسات إدارة الأرباح، تم إجراء اختبار (Independent Samples T- Test) للتعرف على الفرق بين متوسطات القطاعين، حيث وجد من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (3-17) أن قيمة (T) المحسوبة كانت (-19.416) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\text{-value} = 0.00$)

مما يدل على وجود فروقات معنوية بين متوسطات القطاعين بالنسبة لعامل المديونية.

جدول (3-17) نتائج اختبار T لعامل المديونية للقطاعين

البيان	Mean	Std Deviation	T	Sig	Mean Difference
مديونية الشركة للقطاع الصناعي	0.1428	0.07085	-19.416	0.00	-0.7642
مديونية الشركة للقطاع المصرفي	0.907	0.059907			

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1-4 مقدمة.

2-4 النتائج.

3-4 التوصيات.

النتائج والتوصيات

1-4 مقدمة

بعد تطبيق نماذج الانحدار الخاصة بالدراسة واختبار ومناقشة اسئلتها في الفصل السابق، يتضمن هذا الفصل تلخيص لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المناسبة في ضوء هذه النتائج.

2-4 النتائج:

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، كما هدفت إلى اختبار تأثير حجم الشركة، ربحية الشركة ومديونية الشركة على اتجاه مدراء الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لتحديد العوامل التي تؤثر في إدارات الشركات وقراراتها وتحفزها نحو التدخل في عمليات القياس للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.

وتساهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة في تقديم الدليل على وجود هذه الممارسات في الشركات المساهمة الليبية، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:-

1. إن الشركات المساهمة الليبية عينة الدراسة مارست إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية بنسب متفاوتة وباتجاهات مختلفة، بناءً على النموذج المستخدم في القياس، وجاء القطاع الصناعي في المرتبة الأولى من حيث ممارسة إدارة الأرباح يليه القطاع المصرفي، وكانت قيمة المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لإجمالي العينة (0.264) باتجاه موجب.

2. مارست الشركات المساهمة الليبية في القطاع الصناعي إدارة الأرباح باتجاه موجب حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (0.649).

3. مارست الشركات المساهمة الليبية في قطاع المصارف إدارة الأرباح بشكلها السالب حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية (-0.0557).

4. فيما يتعلق بحجم الشركة كمتغير مستقل بينت النتائج أن هناك علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وحجم الشركة في القطاع الصناعي. اما بالنسبة للقطاع المصرفي فلم تكن هذه العلاقة موجودة، أي انه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم الشركة في القطاع المصرفي.

5. فيما يتعلق بربحية الشركة كمتغير مستقل بينت النتائج أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وربحية الشركة في كلا القطاعين الصناعي والمصرفي.

6. فيما يتعلق بمديونية الشركة كمتغير مستقل بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية ومديونية الشركة في القطاع الصناعي. اما بالنسبة للقطاع المصرفي فلم تكن هناك علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح ومديونية الشركة في هذا القطاع.

3-4 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:-

1. ضرورة زيادة اهتمام الاكاديميين والدارسين بموضوع إدارة الأرباح، وذلك من خلال زيادة البحوث والدراسات في هذا المجال.
2. إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي القطاعات الاقتصادية التي لم يتم إدخالها في هذه الدراسة.
3. إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل محددات اقتصادية أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة.
4. تطوير مناهج المحاسبة المالية والمراجعة التي يتم تدريسها في الجامعات بحيث تتضمن التعريف بإدارة الأرباح، وأخلاقياتها وأهم العوامل، والدوافع المؤثرة عليها والاثار المترتبة عليها وطرق قياسها.
5. ضرورة اهتمام نقابة المحاسبين والمراجعين و الهيئات المهنية والتشريعية المهمة بمهنة المحاسبة والمراجعة بإصدار معايير تنظم عمل المهنة في ليبيا، والأخذ في الاعتبار الثغرات التي يتم استغلالها من جانب الشركات في التأثير على نتائج التقارير المالية.
6. إن إمكانية الحصول على بيانات ومعلومات خاصة بالشركات المساهمة الليبية، تمثل مشكلة حقيقية ومعوق رئيسي يواجه الباحثين، مما يدعو إلى ضرورة العمل على إقامة منظمات مختصة بجمع البيانات ومعالجتها لتكون قواعد بيانات مهمة للاقتصاد والدولة والأبحاث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، الهادي آدم محمد، (2009)، دراسة مدى إتباع الشركات السودانية لسياسة تمهيد المدخل دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، ص 11-70.
- أبو الخير، مدثر طه، (1997)، تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة أساس الاستحقاق المحاسبي نموذج مقترح ودراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 21، عدد 3، المنصورة، ص 59-82.
- أبو الخير، مدثر طه، (1999)، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في ارصدة المخصصات بالقوائم المالية، المجلة العلمية التجارية والتمويل، العدد الثاني، ص 1-40.
- أبوالمكارم، وصفي عبدالفتاح، (2004)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
- أبو عجيبة، عماد محمد، (2008)، أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.
- ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (2013)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الاشقر، هاني محمد، (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- البارودي، شريف محمد، (2002)، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على

- جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد الأول، ص 72-163.
- البارودي، على سيد حسين عبدالرحمن، (2011)، أثر إدارة معلومات التدفقات النقدية على خصائص المعلومات المحاسبية وقرارات مستخدميها : دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة.
- الجندي، مدحت نجيب، (2005)، موقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة طنطا.
- الحمومي، سعيد بن محمد سعيد، (2007)، تنظيف القوائم المالية وعلاقتها بالتغيرات الإدارية والأداء دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- الحوشي، محمد محمود، (2008)، تأثير الأداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة وتخصصه في نشاط العميل على دوافع إدارة الشركات لإدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الجبري، علي عبدالله احمد، (2013)، الإطار الفكري لإدارة الأرباح - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، يناير، المجلد الثالث، ص 1303-1327.
- الخشن، عماد محمد سعدالدين سيد أحمد، (2010)، دراسة أثر تنظيم الخدمات بخلاف مهام المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي على ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة.
- الداعور، جبر إبراهيم و عابد، محمد نواف، (2009)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الاول، ص 809-945.
- الدرويش، بشير محمد عاشور، غنية، المهدي الطاهر و شلابي، البهلول عمر، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والنماذج، المكتب الوطني للبحث والتطوير،

- طرابلس، ليبيا.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، سرايا، محمد السيد، (2006)، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- الذنبيات، خالد علي، (2009)، إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة التشغيلية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الرستيني، وليد بن فهد بن عبدالعزيز، (2010)، أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة حلوان.
- الرشيد، ممدوح صادق محمد، (2010)، مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الثاني، (ديسمبر)، ص 1-65.
- الزكي، رحاب كمال محمود محمد، (2004)، دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة قناة السويس.
- الزمر، عماد سعيد، (2009)، دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد الأول، (يناير)، ص 165-223.
- الساكني، وسن يحي احمد، (2010)، إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بغداد.
- السهلي، محمد بن سلطان، (2006)، إدارة الأرباح في الشركات السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والاربعون، العدد الثالث، (أغسطس)، ص 513-545.
- السيد، صفاء محمود حامد، (2004)، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية- دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، (يونيه)، ص 1-48.

- الشعراوي، حسام حسن محمود، (2011)، دراسة تجريبية لتأثير حوكمة الشركات (بُعد هيكل التمويل) على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الاسكندرية.
- الصباح، سالم أحمد، (2012)، تأثير إدارة الأرباح على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وموقف المراجع الخارجي، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد التاسع والأربعون، (يانير)، ص 187-214.
- الصرصور، معن نعمان، (2009)، العوامل المشجعة لمديري شركات القطاع المالي على إدارة الأرباح في الأردن دراسة من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين والمؤسسين والجهات التشريعية الرقابية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.
- العبدالله، رياض، الحسناوي، عقيل، (2006) العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد التاسع، العدد الأول، (مايو)، ص 27-72 .
- العبدالله، رياض ، سويدان، ميشل و القرعان، سناء، (2007)، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد العاشر، العدد الأول، (مايو)، ص 1-41 .
- العدوان، بكر احمد محمد، (2009)، العلاقة بين المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح وبين نوع تقرير مدقق الحسابات، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة، عمان، الأردن.
- الفضل، مؤيد محمد علي و راضي، نوال حربي، (2010)، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة - دراسة حالة في الأردن، مجلة القاديسة للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، ص 130 - 173.

- القثامي، فواز سفير و الخيال، توفيق بن عبد المحسن، (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الاول، المجلد رقم 47، (يناير)، ص 241 - 310.
- القرعان، سناء صالح عليان، (2005)، العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل - دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك.
- الكردي، امنه علي، (2011)، العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن.
- اللوزي، خالد محمد، (2013)، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط.
- المؤمني، محمد عبدالله، (2006)، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها : دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان، الاردن.
- الوكيل، خالد بشير محمد، (2006)، سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركة و إدارتها دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن.
- جهماني، عمر عيسى، (2001)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، (مايو)، ص 103-141 .
- جنيدي، محمد سعيد محمد، (2004)، أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية، المجلة العلمية التجارية والتمويل، العدد الثاني ، ص 57-95.

- حبيب، ماهر، (2011)، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سورية.
- حماد، طارق عبدالعال، (2011)، المحاسبة الابتكارية دوافعها- اساليبها- أثارها. الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- حمد، آمنه خميس محمد، (2007)، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.
- حمد، آمنه خميس و أبونصار، محمد، (2013)، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، العدد 2، المجلد 40، ص ص 329-351.
- حمدالله، احمد السيد، (1995)، أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة التاسعة، العدد الأول، ص 77-134.
- حمدان، علام، (2012)، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد الأول، ص 265 - 301.
- حمزة، بوسنة، (2012)، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينية من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عباس فرحات - سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.
- حميدات، محمد محمود احمد، (2013)، إستدلال مستخدمي المعلومات المالية إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال مقاييس الأداء المالية والمحاسبية وبنية الملكية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- حنفي، محمد أحمد، (2010)، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية - مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

- خالد، هدى عصام حسن، (2009)، تقييم الطرق الابتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر.
- خليفة، محمد عبدالعزيز محمد، (2003)، إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الرابعة، ص 123-205.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2011)، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها : دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الادارة العامة، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، (ديسمبر)، ص 53-105.
- دهمش، نعيم حسني، (1995)، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن.
- رضوان، عبدالعظيم السيد مصطفى، (2011)، دراسة تأثير نظرية الوكالة والمسئولية الاجتماعية بمنظمة الأعمال على ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية الدراسات العليا - القاهرة.
- سليم، أحمد هشام معوض، (1999)، دراسة تحليلية اختبارية لبعض محددات إستراتيجية تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية، مجلة جامعة المنصورة، المجلد 23، العدد 2، ص 363-396.
- صالح، رضا إبراهيم، (2003)، محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي - دراسة اختبارية على الشركات السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثالث والأربعون، العدد الثالث، (سبتمبر)، ص 483-533.
- عبدالحמיד، أحمد أشرف، (2007)، خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد 2، المجلد 31، ص 229 - 259.
- عبدالمجيد، ماهر مصطفى أحمد، (2000)، العلاقة بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة هذه القدرة عن طريق تمهيد الأرباح الفعلية، المجلة العلمية لتجارة الأزهر،

- العدد 25، (يناير)، ص 441-480.
- عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد، (2007)، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، السنة الحادية عشر، (ديسمبر)، ص 191-229.
- عبيد، إبراهيم السيد، (2009)، الدوافع الأخلاقية لممارسة إدارة الأرباح : إطار مقترح ودراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثاني والسبعون، السنة الثامنة والأربعون، ص 1-50.
- علقم، محمد أحمد، (2005)، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان، الأردن.
- عواد، بهاء صبحي، (2011)، أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة، رسالة دكتوراه فلسفة في التمويل غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- عوض، أمال محمد محمد، (2003)، قياس أثر الدور الحكومي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، ص 45-110.
- عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 2، المجلد التاسع رقم 45، (يوليو)، ص 1-47.
- فداوي، أمينة، (2013)، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد (4)، (إبريل)، ص 1-16.
- فريد، أمينة فداوي، (2014)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، (فبراير)، ص 243-276.

- فياض، محمود عرفات احمد، (2012)، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الأردن.
- كبلان، عبدالسلام علي، سليمان، أمراجع غيث، (2009)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بنغازي.
- كساب، ياسر السيد، (2008)، تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق: نموذج مقترح ودراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- كيموش، بلال، (2014)، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، مجلة الباحث، العدد 14، ص 1-30.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (2005)، مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعة، الاسكندرية.
- مبارك، الرفاعي إبراهيم، (2009)، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 74، الجزء الثاني، ص 265-326 .
- محمود، فاطمة عبدالخالق مغازي، (2011)، دور نظام التقييم المتوازن للأداء في الحد من ممارسات إدارة الربحية في ظل بيئة الأعمال الحديثة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة.
- مصطفى، محمد عبده محمد، (2010)، نموذج مقترح لقياس وتفسير تكلفة الوكالة للملكية في الشركات المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، (يناير)، ص 325-381.
- مطر، محمد، السيوطي، موسى، (2012)، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس- العرض- الافصاح. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان- الأردن.
- معروف، هادي مسعود، (2010)، دور اليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة

الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة حلوان، مصر.

- هويدي، محمد حسن، (1998)، دراسة اختبارية لبعض محددات الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ص 413-373.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

- Bartov, E. (1993). The Timing of Asset Sales and Earnings Manipulation. The Accounting Review, Vol 64. No 4. Pp 840-855.
- Beidleman, C., (1973) "Income smoothing: The Role of Management" The Accounting Review, (October), Vol. 48, No.4,pp.653-667.
- Begley, J. (1990), Debt Covenants and Accounting Choice. Journal of Accounting and Economics. January, Vol 12. No. 1, pp, 125-139
- Belkaoui, Ahmed. (2005) Accounting Theory. 5th edition. London. Thomson.
- Carlson .S. J., and Bathala. C. T.(1997), Ownership Differences and Firms' Income Smoothing Behavior, Journal of Business Finance & Accounting,(March) Vol 24, No 2, pp 179-196.
- Christensen, p., Demski, J. Frimor, H. (2002). Accounting Policies in Agencies with Moral Hazard and Renegotiation, Journal of Accounting Research, Vol 40, No 4, pp 1071-1090.
- De Angelo, L. (1986). Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes : A Study of Management Buyouts of Public Stokholders. The Accounting Review. (July), Vol 61. No 3. pp: 400-420.
- Dechow,P.M. Sloan,R.G.(1991), Executive incentives and the horizon problem: An empirical investigation. Journal of Accounting and Economics, Vol 14. pp: 51-89.
- Dechow,P.M. Sloan,R.G. and Sweeny,A.P. (1995). Detecting Earnings Management. The Accounting Review. Vol.70. No. 2. pp : 193- 225.
- Ghosh, A. Moon, D. (2005). Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality. The Accounting Review. Vol. 80, No. 2, pp. 585-612.

- Graham, John R. Harvey, Campbell R.& Rajgopal, S. (2005), The Economic Implications of Corporate Financial Reporting, *Journal of Accounting and Economics*, Vol 40, No 3, p : 3- 73.
- Healy, P. And J. Wahlen, (1999). "A Review Of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting". *Accounting Horizons*,(December), Vol, 13. No, 4. pp,365-383.
- Jensen. M. C., Meckling, W. H.,(1976), Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, *Journal of Financial Economics*, October, Vol. 3, No. 4, pp. 305-360.
- Jean, B. Sonda, M. and Lucie, C (2004). The Effect of Audit Committee Expertise Independence and Activity on Aggressive Earnings Management. *Auditing: a journal of Practice and Theory*, Vol. 17, No. 2, pp: 13-35.
- Jones, J. J. (1991). Earning Management During Import Relief Investigations . *Journal of Accounting Research*,(Autumn). Vol.29. No.2. pp 193-228.
- Kim, Y. Liu, C. Rhaa, S. (2003). The Relation of Earnings Management to Firm Size. Working Paper. University of Hawaii.
- Mckee, T, E. (2005). Earning Management: an Executive Perspective. Editions, South Western Educational Pub, USA.
- Moses, D. (1987). Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests using Accounting Changes . *The Accounting Review*. Vol. 62, No. 2, pp: 358-377.
- Mulford. C.W, Comiskey, E, E. (2002), The financial numbers game: detection creative accounting practices, New York, John Wiley & Sons, Ins.
- PRIOR. D , SURROCA. J, TRIBÓ J. A., (2007) EARNINGS MANAGEMENT AND CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY, Working Paper, Departamento de Economía de la Empresa Universidad Carlos III de Madrid,(September), pp: 1-42.
- Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons*, (December). Vol, 3. No, 4. pp :91-102
- Sheng Koh, P. (2003). On the Association Between Institutional Ownership and Aggressive Corporate Earnings Management in Australia. *The British Accounting Review* , Vol 35. pp : 105-128

- Sun, L. and Rath , S. (2009). An Empirical Analysis of Earning Management in Australia. International Journal of Business, Economics, Finance and Management Sciences. Vol. 1, No 2, pp: 150-166.
- Teoh, S, H. Welch, I. and Wong, T, J. (1998) , Earnings Management and the Underperformance of seasoned Equity Offerings. Journal of Financial Economics. Vol, 50 ,pp: 63-99.
- Watts, R. L. & Zimmerman, J,I. (1978),Towards a Positive Theory of The Determination of Accounting Standards, The Accounting Review, (January) ,Vol 1, pp: 112-134.
- Watts. R.I. & Zimmerman. J,I., (1986), Positive Accounting Theory, Prentice-Hall, London.

Abstract

The aim of this study is to seek the policies and technics followed by public companies to assess their earnings management, and also to test the impacts of some of the major factors which are believed to be affecting the tendency of these companies on how to manage their profits. This research employs the Modified Jones Model (1995), on the collected data to estimate the discretionary accruals of the Libyan public companies. The sample of this study is consisted of eleven firms from the well-known public compaies mainaly from the industrial and banking sectores. The study applied the descriptive statistics to find and analyze the tendency and relations between the different factors addressed by the research. The study also utilised the multiple regression model to identify the effects of three factors namely are size of company, company liabilities, and the profitability of the company on the tendancy toward earnings management.

In addition, the T-test was also employed in order to explore any statically significant differences within the sample data. The findings of the study indicate that the Libyan public companies have used the earnings management techniques in their interest (positive use) through the use of discretionary accruals. However, it should be stated that the positive use was clearly found within the industrial companies, whereas companies in the banking sector have shown a negative use of the earnings management techniques. Within the industrial sector, the study also found the existence of a linear relationship between the use of earnings management techniques and the size of company and the company liabilities. It is also worth to be mentioned that we can not spot any statistically significant figures refers to the impoertance of profiability factor with the industrial sector. Surprisingly, the findings of the study indicate that there is no significant rlations between the earnings management and any of the three factors covered by the research within the banking sector.

The researcher of this study recommends and emphasizes the importance and the need for further studies to cover more areas of this important issue, specifically within the Libyan market. The lack of literature covering this specific area was clearly one of the most significant obstacles facing this study. More major affecting factors should be considered for future research.

Benghazi University
Faculty of Economic
Department of Accounting



***Earnings Management and the factors influencing
its techniques in the Libyan Public Companies
(An Empirical Study)***

Prepared by:

Ibrahim Ahmed Mohamed AL-Naas

Bachelor in Accounting – Faculty of Economic

Benghazi University - Spring 2007

Supervised by:

Dr: Ibrahim H. Balkir

**A Dissertation Submitted for Partial Fulfillment of the Requirements
for the Master Degree in Accounting**

Spring 2014